المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

قسم علم الاجتماع السّياسي والعلاقات الدّولية

التخصّص: دراسات دبلوماسية

عنوان المذكّرة:

الدبلوماسية الاقتصادية
في
العلاقات الجزائرية الصينية

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

غنيات إيديـــر أ د. دبش إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د دبش إسماعيل.....مشرفا ومقررا

د. خيدر محمد كريم.....رئيسا

د. شابي عبير.....ممتحنا

السّنة الجامعية: 2014 - 2015

الشكر

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، فأحمده حمدا يليق بجلال نوره وعظيم سلطانه، وما توفيقي إلا بالله.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذي

الدكتور غريب حكيم المشرف والمؤطر لهذا العمل على توجيهاته ومتابعته طوال مراحل إعداد هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني وساهم في إنهاء الدراسة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين.

إلى زوجتي وأبنائي.

ملخص:

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية 20 ديسمبر 1958م، حققت الجزائر والصين تطورا إيجابيا ومميزا في علاقات الصداقة التقليدية، المبنية على أسس الاحترام المتبادل والتعاون والتضامن، وقد تعمقت أيضا من خلال التعاون الثنائي العملي، وتوسيع نطاق الوفاق السياسي في مختلف المجالات.

أعلنت قيادة البلدين في 4 فيفري 2004م إقامة تعاون استراتيجي في العلاقات الصينية الجزائرية، وتم تقديم بيان رسمي عام مشترك يتضمن عمق العلاقات الجزائرية الصينية، ومحطات التعاون التي شهدتها العلاقات بين البلدين.

الجزائر والصين تؤكدان على ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور، وتصميمهما على الاستمرار في لعب دور حيوي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعلى مواصلة الجهود لإقامة نظام دولي عادل ومنصف في ضوء التطورات والتحديات على الساحتين الدولية والإقليمية التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك تنمية أفريقيا وإقامة علاقات اقتصادية "رابح – رابح".

سنة 2013م قرر الرئيسان الجزائري والصيني الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية وإقامة الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين.

وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الحوار السياسي على جميع المستويات، من خلال آليات منتظمة للتنسيق وبرمجة وتقييم التعاون الثنائي في جميع المجالات، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية، التكنولوجية والعسكرية والأمنية، بالإضافة إلى مجال الفضاء، وتوسيع نطاق التقارب الثقافي والاجتماعي بين الشعبين لتلبية تطلّعاتهم وخدمة لمصالح كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: التعاون، الوفاق، الحوار، الشراكة الإستراتيجية، التنمية.

Résumé:

Depuis l'établissement des relations diplomatiques le 20 décembre 1958, l'Algérie et la Chine ont réalisé un développement positif et soutenu dans les relations d'amitié ancestrales, fondées sur le respect mutuel, la coopération et la solidarité. La coopération bilatérale pragmatique a également été approfondie et élargie dans divers domaines.

Les deux pays ont annoncé le 4 février 2004 l'établissement des Relations de Coopération Stratégique Sino-Algérienne, rendant public un communiqué commun de presse. Les relations entre les deux pays ont ainsi connu une promotion fondamentale.

Les deux pays affirment la nécessité de poursuivre la coordination et la concertation, ainsi que leur détermination à continuer de jouer un rôle vital pour la préservation de la paix et la sécurité internationales et à poursuivre leurs efforts pour l'instauration d'un système international juste et équitable, à la lumière des développements sur les scènes internationale et régionale et des défis auxquels sont confrontés les pays en développement. Notamment le développement de l'Afrique et établir des relations économiques « gagnant- gagnant ».

En 2013, les deux présidents, ont décidé d'installer un partenariat stratégique global entre les deux pays.

Ce partenariat vise à intensifier le dialogue politique à tous les niveaux, à travers des mécanismes réguliers pour la coordination, la programmation et l'évaluation de la coopération bilatérale dans tous les domaines, et le renforcement de la coopération dans les domaines économique, scientifique, technologique, militaire et sécuritaire, outre le domaine spatial et l'élargissement du rapprochement culturel et social entre les deux peuples pour répondre à leurs aspirations et servir les intérêts des deux pays.

Mots clés: La Coopération, la concertation, le dialogue, le partenariat stratégique, le développement.

Abstract:

Since the establishment of diplomatic relations 20 December 1958, Algeria and China have achieved a positive and sustained development in the traditional friendly relations, based on mutual respect, cooperation and solidarity. The pragmatic bilateral cooperation was also deepened and broadened in various areas.

The two countries announced 4 February 2004 establishing Strategic Cooperation Sino-Algerian relations, making public a joint press release. Relations between the two countries have undergone a fundamental advancement.

The two countries affirm the need to continue coordination and consultation, and their determination to continue to play a vital role in preserving international peace and security and to continue their efforts for the establishment of a just international system and equitable in light of developments on the international and regional scenes and challenges facing developing countries. Including the development of Africa and establish economic relations "win-win".

In 2013, the two presidents have decided to install a comprehensive strategic partnership between the two countries.

This partnership aims to strengthen political dialogue at all levels, through regular mechanisms for coordination, programming and evaluation of bilateral cooperation in all areas, and strengthen cooperation in the economic, scientific, technological, military and security, in addition to the space field and expanding the cultural and social rapprochement between the two peoples to meet their aspirations and serve the interests of both countries.

Keywords: Cooperation, coordination, dialogue, strategic partnership, development

خطـــــــــــة الدّراسة:

مقدمة

الفصل الأول: تأثير البعد السياسي على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية

المبحث الأول: المرجعية التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية الصينية

المطلب الأول: مؤتمر باندونغ، دعم حركات التحرر الإفريقية والدور الصيني

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية

المبحث الثاني: التعاون التنموي في العلاقات الجزائرية الصينية

المطلب الأول: الدور الجزائري في دفع الشراكة الإستراتيجية الجديدة الصينية-الإفريقية

المطلب الثاني: منتدى التعاون الصيني-الإفريقي

الفصل الثاني: المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: خصائص التجربة الصينية والسياسة الاقتصادية المنتهجة

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السليمة الإصلاح والانفتاح

المطلب الثاني: سياسة الإصلاح والانفتاح والتعامل مع المتغيرات الدولية

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية

المطلب الأول: الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي

المطلب الثاني: مسار الإصلاحات في الجزائر والتحديات الجديدة

الفصل الثالث: تطور التعاون في العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والصين

المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية الصينية

المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الصيني

المطلب الأول: بعض المشاريع المنجزة بالجزائر في إطار التعاون الجزائري الصيني

المطلب الثاني: التطلّع إلى شراكة إستراتيجية جزائرية صينية (رابح – رابح)

الخاتمة

قائمة الخرائط والأشكال

قائمة الخرائط

الرقم	رقم الخريطة	عنوان الخريطة	ص
01	خريطة رقم 01	جولات رؤساء الصين للبلدان الإفريقية خلال 20 سنة	32
02	خريطة رقم 02	الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا 2005م	49
03	خريطة رقم 03	الشركاء العشر الأوائل للصين في إفريقيا (1997م إلى 2008م)	50
04	خريطة رقم 04	حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا (2006/1995م)	58
05	خريطة رقم 05	خريطة الصين	66
06	خريطة رقم 06	خريطة الجزائر	84
07	خريطة رقم 07	اهتمام المجموعات الاقتصادية الكبرى بالجزائر	88

قائمة الأشكال

الرقم	رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
01	الشكل رقم 01	طابع بريدي في الذكرى 50 لإقامة الفرقة الطبية الأولى الصينية في الجزائر وإفريقيا	39
02	الشكل رقم 02	طابع بريدي للذكرى 45 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية	40
03	الشكل رقم 03	مقطع من الطريق السيار شرق-غرب	43
04	الشكل رقم 04	إنتاج البترول في الجزائر (1965-2012م)	91
05	الشكل رقم 05	مطار هواري بومدين الدولي	112
06	الشكل رقم 06	مشروع أوبيرا الجزائر الكبرى	113
07	الشكل رقم 07	تطور المبادلات الصينية الإفريقية (2003-2007م)	114

مقدمة

مقدمة

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر والتي سبقت استقلال الجزائر عام 1962م أي نشوءها عام 1958م، وتيرة خاصة، فخلال السنوات الأخيرة، تواكبا مع تعزيز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق الصين سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج واستقرار الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، يسعى الجانبان الجزائري والصيني لتحقيق تعاون اقتصادي وتجاري متين على أساس العلاقات السياسية التي يتبناها النظامين. كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية زخم نمو جيد في ظل الجهود المبذولة في مجالات التجارة والطاقة والبنية التحتية واستخدام الطاقة الشمسية وغيرها.

وفي إطار سياسة سد احتياجات التنمية الاقتصادية الصينية المتزايدة على الطاقة، دخلت الشركة الصينية الوطنية للنفط والغاز الطبيعي والشركة الصينية الوطنية للصناعة الكيماوية الأسواق الجزائرية خلال عامي 2000م و2001م، الأمر الذي أرسى أساسا متينا للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة، فالصين باعتبارها دولة تستورد النفط تحتاج إلى إنشاء احتياطي النفط الاستراتيجي والاستثمار في بناء قاعدة توفير النفط خارج البلاد. في حين، تحتاج الجزائر إلى رفع قدرتها على إنتاج النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال. لذا، فيمكن تحقيق التعاون بين البلدين وفق المصالح المشتركة وبمغزى استراتيجي للجانبين.

وإضافة إلى ذلك، يعتبر التعاون بين البلدين في مجال مقاولة المشروعات وخدمات العمالة دعما قويا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر والصين، ويمكن تسجيل التعاون بين البلدين في مجال مقاولة المشروعات منذ سنة 1980م ويشمل مجالات متنوعة مثل بناء الطرق العامة والمباني والسكك الحديدية والاتصالات وغيرها، وانطلاقا من إدراك الصين بأهمية الجزائر التي تعدّ بلدا

مقدمة

هاما وله ثقله في العالم العربي وإفريقيا وكذلك ارتياح الجزائر لما تبديه الصين من استعدادات للعمل وفق منظور محددات السياسة الخارجية الجزائرية واحترام النصوص التشريعية والتنظيمية للجزائر لاسيما في باب الاستثمارات والتجارة الخارجية، أسّس ذلك لأرضية منسجمة تتقاسم فيها الإرادتين الجزائرية والصينية الحصص الأوفر، فقد وقّع البلدين على عدة اتفاقيات في عدة مجالات من أبرزها، اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال التجارة والاستثمارات والتنمية وإعطاء دور أكبر للشركات الصينية في مشاريع التنمية الجزائرية خارج مجال الطاقة، اتفاقية للتعاون التقني والعلمي وتفعيل اتفاقيات سبق التوصل إليها في مجالات الصناعة والاتصالات والبحث العلمي، وأخرى شملت أيضا مجال الدفاع والتكنولوجيا.

أولا: إشكالية الدّراسة:

تتناول هذه الدراسة في ما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، طبيعة التعاون بين البلدين في الشقين السياسي والاقتصادي منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتهتّم بدور الجهود التي تبذلها كل من الجزائر والصين على الصعيد الدبلوماسي لتحقيق الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي في تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية لتحقيق الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين وقضايا التنمية في إفريقيا؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية، ثلاث تساؤلات فرعية:

- ما هي طبيعة العلاقة الثنائية بين كل من الجزائر والصين؟
- ما مدى توافق التجربتين الجزائرية والصينية على الصعيدين الإقتصادي والسياسي؟
- فيما تتمثل مظاهر التعاون بين كل من الجزائر والصين؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- ترتبط العلاقات الجزائرية الصينية بالمرجعية التاريخية للبلدين وبقضايا التنمية في إفريقيا.
- يرتهن مسار الإصلاحات الإقتصادية لكل من الجزائر والصين بالتوجه نحو إقتصاد السوق.
- تتجسد الشراكة بين كل من الجزائر والصين في الإتفاقيات الثنائية المبرمة بينهما، والتي تهدف إلى تحقيق البرامج التنموية المتفق عليها.

رابعا: المناهج المستخدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإعتماد على جملة من المناهج العلمية، لتحقيق الأهداف المرجوة منها كالتالي:

1. المنهج التاريخي:

جاء المنهج التاريخي بغرض استقراء المرجعية التاريخية التي أسست للعلاقات الدبلوماسية بين كل من الجزائر والصين من جهة، وإبراز الاهتمام المشترك بحركات التحرر في إفريقيا والعالم الثالث، خاصة وأن ويلات الاستعمار التي طالت الشعوب في تلك الحقبة من الزمن لاسيما الجزائر والصين غذّت لتقارب بعد الاستقلال وأنمت شعور الحاجة بالعمل المشترك لبناء الدولة المستقلة وتكثيف الجهود لإحداث تنمية جماعية وفق منظوري النضال والتحرر، ومحاولة التّموقع في النظام الدولي بما يضمن سلامة الحدود وسلطان السيادة الوطنية وكرامة الشعوب.

2. المنهج الوصفي:

جاء المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال التعرض إلى خصائصها ومميزاتها، ما يمكن من شرحها ضمن المتغيرات المبرزة في الدراسة، كما يسمح ببيان واقع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والصين، وما تم تجسيده في الواقع من خلال إبراز أهم المشاريع المحققة.

3. المنهج التحليلي:

من أجل التوصل إلى تحليل يمكّن من معرفة طبيعة العلاقات القائمة بين الجزائر والصين تم توظيف المنهج التحليلي، والذي يساعد على توضيح النسق الذي تتفاعل فيه الجهود الدبلوماسية للبلدين، ويسمح بإضفاء معطيات توضح مجالات التقارب والوفاق.

4. المنهج الإحصائي:

من أجل قراءة البيانات والمعطيات في الإحصائيات المقدمة، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي لرصد تطور قيمة المبادلات بين البلدين، ومعرفة النمو الحاصل في حجم الاستثمارات بينهما.

خامسا: أهمية الدراسة والهدف منها:

تأتي أهمية هذه الدراسة المتعلقة بموضوع الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، والتي تهدف إلى إبراز البعد العملي أي التعرض إلى أبرز الفرص التي أدّت لتطوير العلاقات بين الجزائر والصين على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العلمية والتقنية، وإعلاء مستواها إلى مرتبة الشراكة الإستراتيجية، وهو ما تحقق بإعلان كل من وزير الخارجية الجزائري ونظيره الصيني، وتتميّز العلاقات الجزائرية الصينية عن مثيلاتها مع الدول الإفريقية والعربية الأخرى بسمتين:

الأولى: بعدها الزمني أي نشوء هذه العلاقات أثناء الثورة التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، وتأكيد قوة زخمها عن طريق انتصارات سياسية وعسكرية، وكذلك تصاعد في مستوى دعم الصين لحركات التحرر فيما عرف بالعالم الثالث، لاسيما الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية من الجانب الصيني، وكذلك دور الجزائر سنة 1971م في جهودها المبذولة لإعادة الصين إلى عضويتها بمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة.

الثانية: إدراك مبكر لأهمية الجزائر الجيو إستراتيجية والجيو اقتصادية، مما عزّز من هذه العلاقات بعد الاستقلال في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والعسكري.

كما أن التطورات في السياسة الخارجية الصينية وخاصة نحو إفريقيا جاءت لكسب العلاقات مع الجزائر، وإضفاء المزيد من الحيوية والأهمية، حيث أن إفريقيا تحوّلت إلى مجال حيوي هام للصين منذ تسعينات القرن الماضي، وإعطاء هذه العلاقات أبعاد عملية اقتصادية وتجارية وتبادل المصالح، وبادرت الصين لتشكيل أقسام وشعب خاصة في وزارة الخارجية والتجارة والدفاع والتعليم والزراعة من أجل إدارة ملف العلاقات مع إفريقيا وتنمية وتطوير العلاقات مع بلدانها.

وكانت أهم المؤسسات التي نشأت في إطار الآليات التي تحددت للتعاطي مع الأقطار الإفريقية منتدى تعزيز التعاون الصيني الإفريقي، والذي لعبت الجزائر دورا محوريا في نشأته، هذا المنتدى عقد أكثر من اجتماع في العاصمة الصينية بكين والإثيوبية أديس أبابا، ثم توالت اجتماعاته في عواصم إفريقية أخرى، هذه الخطوات الصينية على الأرض الإفريقية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية كان لها دور كبير في بعث وجود صيني في الفضاء الإفريقي وعلى أكثر من صعيد.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

انطلاقا من الدوافع الشخصية والمبررات العلمية والموضوعية جاء الاختيار للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية كموضوع للدراسة، وتتمثل تلك المبررات في ما يلي:

1. المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بواقع تطبيقات الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين والتطور الحاصل بينهما خلال السنوات الماضية

- اهتمام ذاتي يتعلق بمتابعة قضايا التنمية ضمن التعاون الجزائري الصيني.

2. المبررات الموضوعية:

- التطور البارز الذي طبع العلاقات الجزائرية الصينية وازدهار الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين خاصة في سنوات 2013م، 2014م و2015م، أي منذ إعلان رئيسا البلدين للارتقاء بعلاقاتهما الدبلوماسية إلى مصاف الشراكة الإستراتيجية (رابح – رابح) سنة 2013م، وما انبثق من بروتوكولات، اتفاقيات إطار ومذكرات تفاهم لتجسيد التعاون وفق الإرادة المشتركة واحترام السيادة وتعزيز المكاسب بما يخدم مصلحة الطرفين.
- أهمية الدور الجزائري بالنسبة للصين من أجل الامتداد في إفريقيا والأسواق العربية والمتوسطية.
- الجهود الدبلوماسية الجزائرية في بعث التنمية على مختلف الأصعدة والاستفادة من الشريك الصيني في تحقيق تلك المتطلبات.

سابعا: حدود الدراسة:

1. الحيز الزماني:

تركزت الدراسة على الفترة الزمنية لسنوات 2013م، 2014م و2015م، لكن هذا لا ينفي التعرض لفترات سابقة من أجل رصد التطور الحاصل بين الجزائر والصين على الصعيد الدبلوماسي لتحقيق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

2. الحيز المكاني

في إطار دبلوماسية القمم، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين، يتحدد الحيز المكاني تبعا لذلك، والذي ينحصر في الجزائر، الصين وإفريقيا.

ثامنا: الإطار النظري:

استندت الدراسة إلى المقاربات النظرية التي تمكّن من التّطرق إلى موضوع الدراسة وفق متطلبات البحث، لذلك اعتمدنا على ما يلي:

1. مقاربة القوة الناعمة:

وتعني بالإنجليزية (Softpower)، وهو مفهوم صاغه جوزيف ناي، لوصف القدرة على الجذب والضّم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع، وذلك لإبراز الدور الصيني الذي ينتهج القوة الناعمة ويتبنّى الأبعاد الاقتصادية والثقافية في سياسته الخارجية، متجنبا العامل العسكري ومظهر القوة، ويأتي ذلك في إطار التواجد الصيني في إفريقيا وتعامله مع الجزائر من حيث تقدير أهميتها في تعزيز حضور الصين بالقارة الإفريقية.

2. مقاربة اللبرالية المؤسساتية:

بالإنجليزية (Interdependence)، تقوم على الاعتماد المتبادل، وتحدث عنها كل من آرنست هاس ودافيد ميتراني في دراسة التكامل الدولي والاندماج بين الدول، وأهمية المؤسسات الدولية والإقليمية من خلال أدوارها في التأثير على الدول التي تتشابك مصالحها، ويسمح لنا ذلك من فهم العلاقات المتبادلة بين الصين والجزائر، فالصين تريد تعزيز مكانتها الدولية من خلال كسب الجهود الدبلوماسية الجزائرية والإفريقية سياسيا، وتوفير مصادر الطاقة ورفع المبادلات التجارية اقتصاديا، في حين تريد الجزائر الاستفادة من الخبرة الصينية ودفع التنمية الوطنية وكسب شريك دولي مؤثر في هيئة الأمم المتحدة، وإشراك الصين في تنمية إفريقيا في أطر التعاون جنوب–جنوب، واعتماد المنتدى الصيني الإفريقي والجزائري

الصيني كآليتين دبلوماسيتين لصياغة التعاون والشراكة المجسدة ضمن بنود الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين.

تاسعا: أدبيات الدراسة

تتّفق الدراسات السابقة من تقارير علمية وبحوث أكاديمية في موضوع الدراسة وتبرز كل من منطلقها جانبا يتم التركيز عليه وفق مقتضيات البحث وما يصبو له الباحث من خلال إشكاليته المطروحة، في حدود الإطّلاع تبرز هذه الدراسة على سابقاتها موضوع الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، وتسعى إلى إبراز دور الصين في إفريقيا في إطار السياسة الخارجية الصينية المنتهجة، بما في ذلك العلاقة مع الجزائر في إطار التعاون باعتبارها دولة إفريقية، مركّزة في الوقت ذاته على الأداء الدبلوماسي للجانبين، وأهميته في إحراز المكاسب وتحقيق الفرص المشتركة، وتبقى في حدود ما أمكن الوصول إليه في إعداد هذه الدراسة وعلى النحو المطروح، أنّ الأدبيات السابقة في نفس الموضوع قليلة ونجد ما يلي:

1- مذكرة لنيل الماجستير للطالب: قط سمير، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2008/2007، ركّزت هذه الدراسة على استعمال تقنيات الاستشراف وتحليل المعطيات لرصد أهم المتغيرات المحددة لحدود إستراتيجية الصين في إفريقيا، انطلاقا من قطاع المحروقات.

2- مذكرة لنيل الماجستير للطالب: حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول الدور الصيني المستقبلي في النظام الدولي-، جامعة باتنة، السنة

الجامعية 2008/2007، ركّزت هذه الدراسة لرصد المحاورة الواقعية – اللبرالية في استشرافها لموقع الصين المستقبلي في النظام الدولي.

3- مذكرة ماجستير للطالب: دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007، ركّزت هذه الدراسة على دور الصين وتأثيره في الفضاء الإقليمي لجنوب آسيا.

4- مذكرة MBA Recherche

L'étudiant, OUMOU NIOGHO Sanago, Chine Afrique: Evolution de la Coopération Sino-Malienne entre 1960 et 2008

جامعة Quebec، السنة 2010، ركّزت هذه الدراسة على التطور الاقتصادي الصيني والإستراتيجية الصينية في إفريقيا وتعاملها الدبلوماسي مع الأفارقة من أجل التنمية.

5- مذكرة تخرج MASTER Recherche،

L'étudiant, Caubin Anthony, La Cooperation Economique Chinoise En Afrique De L'ouest: L'exemple De La Cote d'Ivoire

جامعة Toulouse، السنة 2010، ركّزت هذه الدراسة على التوجه الصيني في إفريقيا واعتماد البعد الاقتصادي والمبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا كآلية لبناء العلاقات الثنائية بين الطرفين الصيني والإفريقي.

مقدمة

ولقد تم التّعرض في إطار فصول دراستنا هذه التي حاولت التركيز على المتغيرين السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية، وتعرّضت لأبرز الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين كقياس للمستوى الدبلوماسي بين البلدين، من أجل أن تكون في صميم المحور الجزائري الصيني في الفترة الممتدة من سنة 2013l إلى غاية سنة 2015م، ومحاولة إبراز هذا النموذج لما أسسّت له بروتوكولات التعاون المنبثقة بين الجانبين والمتضمنة آفاق سنة 2020م.

عاشرا: صعوبات الدراسة

يمكن ذكر الصعوبات التالية التي سجلت خلال إعداد هذه الدراسة والتي اجتهدنا في محاولة تخطّيها كما يلي:

- عدم وفرة الوقت اللاّزم للإطلاع على العدد الأوفر من الأدبيات السابقة لنفس موضوع الدراسة.
- قلة المراجع وخاصة باللغة العربية وتم الاعتماد على مراجع باللغتين الأجنبيتين الفرنسية والانجليزية، ومواقع إلكترونية.
- الصعوبات المادية والفنية المتعلقة بإخراج هذه الدراسة وضبطها من ناحية الشّكل والإخراج.

إحدى عشر: تقسيم الدراسة

تناولت الدراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع في إطار الإشكالية والفرضيات المصاغة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة توضّح موضوع الدراسة وتبيّن

مقدمة

الجوانب المعنية بالبحث، وثلاثة فصول تضمّن كل فصل منها مبحثين تضمن كل منهما بدوره مطلبين، والخاتمة التي تضمّنت إجابات على الإشكالية الرئيسية.

في الفصل الأول الذي عنوانه، تأثير البعد السياسي على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية، تناول المبحث الأول، المرجعية التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية الصينية، وقسّم إلى مطلبين حيث تطرق المطلب الأول إلى مؤتمر باندونغ، دعم حركات التحرر الإفريقية والدور الصيني، في حين شمل المطلب الثاني طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية في الشقّين الدبلوماسي والاقتصادي، محاولين إبراز القواسم المشتركة بين الجزائر والصين في إطار المرجعية التاريخية والسياسية، في نسقها الزمني وشواهدها حال حدوثها.

المبحث الثاني، التعاون التنموي في العلاقات الجزائرية الصينية، وقسّم إلى مطلبين حيث تطرق المطلب الأول إلى أهمية الجزائر في دفع الشراكة الإستراتيجية الجديدة الصينية–الإفريقية، ودورها في تعزيز الوجود الصيني بالقارة الإفريقية خدمة للتنمية والمصالح المشتركة من خلال الدعم الدبلوماسي والاقتصادي، في حين شمل المطلب الثاني منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، من حيث أنّه يمثّل الآلية الدبلوماسية الفعّالة في تقريب الصين وإفريقيا ضمن مقاربة القوة الناعمة وأدوار الجزائر في الإسهام في تحقيق الأهداف المرجوة من المنتدى وتحقيق المكاسب التنموية في إطار التعاون والإرادة المشتركة.

الفصل الثاني الذي عنوانه، المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية، يندرج ضمن تخصيص الدراسة وجعلها أكثر تركيز، حيث الانتقال من رصد أهّم العوامل المؤطرة للعلاقات الجزائرية –الصينية، المتمثلة في المرجعية التاريخية والسياسية ، إلى التعرّض للمتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية، تناول المبحث الأول خصائص التجربة الصينية والسياسة الاقتصادية المنتهجة،

وقسّم إلى مطلبين، حيث تطرّق المطلب الأول إلى إستراتيجية التنمية السليمة الإصلاح والانفتاح في الصين، في حين شمل المطلب الثاني سياسة الإصلاح والانفتاح والتعامل مع المتغيرات الدولية، وكيف تمكّنت الصين في التّكيف مع المعطيات الدولية الجديدة وانتهاج مسار التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني، التجربة الجزائرية ومسار التنمية، وقسّم إلى مطلبين حيث تطرق المطلب الأول إلى الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي التي انتهجتها الجزائر، في حين شمل المطلب الثاني مسار الإصلاحات في الجزائر والتحديات الجديدة، والإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لإصلاح الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

الفصل الثالث الذي عنوانه، تطور التعاون في العلاقات الجزائرية الصينية، يأتي هذا الفصل ليوضح مدى تكاثف الجهود الدبلوماسية الجزائرية الصينية لتحقيق الإستراتيجية الشاملة بين البلدين من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية للتعاون في عديد المجالات وفق منطق (رابح–رابح)، تناول المبحث الأول الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والصين، كمعيار هام في الدراسات الدبلوماسية لقياس درجات الوفاق السياسي وتحديد أهم أطر ومجالات التعاون بين البلدين، حيث تطرق المطلب الأول أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني بين الجزائر والصين لفهم سبل التعاون وآليات تطوره بين الجانبين، في حين شمل المطلب الثاني اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية الصينية وعلى اعتبارها المميّزة للبلدين في دبلوماسيتهما على الصعيد الأفروآسياوي.

المبحث الثاني، آفاق التعاون الجزائري الصيني وقسّم إلى مطلبين، حيث تطرق المطلب الأول إلى بعض المشاريع المنجزة بالجزائر في إطار التعاون الجزائري الصيني والمحققة في إطار البرامج التنموية في المجالين المتعلقين بالإنجاز ونقل

التكنولوجيا والخبرات، في حين شمل المطلب الثاني التطلّع إلى شراكة إستراتيجية جزائرية صينية (رابح – رابح)، ومحاولة لتحديد مدى تطوّر العلاقات الثنائية بين الجزائر والصين، من خلال النتائج المعلنة عنها في موضوع المجال الاتفاقي بين الجانبين وتوفّر الإرادة المشتركة لبناء نموذج تعاون شامل.

الخاتمة تضمنت الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية، وتحقق الفرضيات المصاغة، إضافة إلى مجموع النتائج المسجلة وبعض المقترحات.

الفصل الأول

تأثير البعد السياسي على

العلاقات الاقتصادية الجزائرية

الصينية

تتقدّم العلاقات الجزائرية الصينية إلى تحقيق مرتبة تصل إلى مصاف الشراكة الإستراتيجية الشاملة، إضافة إلى علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، مدعوة إلى التطور أكثر فأكثر وإلى الانفتاح على آفاق أخرى، فبفضل العلاقة والتعاون بين الجزائر والصين المبنية على متانة القاعدة التاريخية لكلا البلدين وما تم إحرازه من مكاسب تستدعي التنمية المتواصلة للحوار السياسي والتشاور بين البلدين حول الملفات الدولية وتعزيز الشراكة التي تعود بالفائدة على الطرفين والتبادلات الثقافية والتواصل الإنساني لتقريب الشعبين[1].

كما أن تقاسم المعايير المشتركة وبخاصة تلك التي تدعو إلى احترام الوحدة الترابية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ومبدأ المساواة بين جميع الدول والبحث عن حلول سلمية لكل النزاعات، يزيد من تدعيم العلاقات بين الجزائر والصين حيث يعمل الطرفان على توحيد جهودهما لإسماع صوتيهما أفضل والدفاع عن مصالحهما المشتركة، وهو ما يلاحظ في تدعيم الصين للجهود التي تبذلها الجزائر لإقرار السلم والاستقرار في مالي وليبيا وفي كامل منطقة الساحل، وفي القناعة المشتركة للبلدين في كون الحل لا يكون إلا سياسيا في سوريا، وعلى الصعيد الاقتصادي فالتعاون بين الجزائر والصين بالقدرات المتاحة ضمان كفيل لتحقيق المنافع وفق معادلة (رابح– رابح)، وحجم المبادلات والإنجازات المحققة منذ سنوات تؤكد الإرادة المشتركة للبلدين في تحقيق النموذج الواعد للشراكة الثنائية[2].

[1] لوه يوان جيون، **الصين والجزائر نموذج للعلاقات الثنائية**، مجلة الصين اليوم: الطبعة العربية، مطابع الأهرام التجارية، مصر،2011، ص 4.

[2] CHANG Lu et XUE Kai, **La Chine Et La Mondialisation**, Traduction Wong Mo, 1ère édition, Société Chinoise Du Commerce International Du Livre, 2008, Chine, pp 122-124.

المبحث الأول: المرجعية التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية الصينية

تعود الصداقة التقليدية القائمة منذ وقت طويل بين الشعبين الجزائري والصيني وكذا التعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات لاختبار الزمان والمتغيرات. وتعتبر العلاقات بين الجزائر والصين علاقات متميّزة من حيث أنّها تقوم على صداقة وتضامن لا ينفصمان وتتجسّد هذه الصداقة بين الشعبين في نضالهما ضد الإمبريالية والاستعمارية منذ أمد بعيد وبالضّبط إلى ما قبل تحرير الجزائر من الاستعمار وتواصلت حتى تأسيس الدولة الجزائرية إلى اليوم. إنّ تركيز دبلوماسية الثورة الجزائرية على كسب الدعم الصيني إنما يندرج ضمن السعي للحصول على أصدقاء أقوياء يقفون إلى جانب الثورة الجزائرية، فالصين الشعبية تدعم حركات التحرر وتنبذ الاستعمار، لذلك فقد اعتبرت الحكومة المؤقتة مسألة المراهنة على قوة الصين بمثابة الضّغط على الغرب الذي يتحتّم عليه إعادة كل حساباته ويلجأ إلى التّسوية السلمية[1].

ففي الخمسينيات من القرن العشرين قدمت الصين بكل ما تمكّنت، الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لكفاح الجزائر من اجل التحرر من الاستعمار، بينما كانت تمر بفترة صعبة من التنمية، ولقد ساندت بكين قولاً وفعلاً جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مما أرسى قاعدة حقيقية وصلبة للتعاون الذي تم تكريسه فيما بعد.

المطلب الأول: مؤتمر باندونغ، دعم حركات التحرر الإفريقية والدور الصيني

عقد مؤتمر باندونغ ويطلق عليه أيضا تسمية المؤتمر الأفروآسيوي، خلال الفترة من الـــ18 حتى الـــ24 من أفريل عام 1955م في باندونغ بأندونيسيا، والذي يعّد نواة لحركة عدم الانحياز، وهذه هي المرة الأولى التي دعيت فيها دول آسيا وإفريقيا إلى تنظيم مؤتمر دولي لمناقشة القضايا الهامة التي تخص هذه الدول، وقد رمز هذا المؤتمر

[1] **www.irinnews.org/S_report.asp?ReportID=52405&SelectRegion**= Southern Africa. (17 Mars 2015)

إلى نهوض قارتي آسيا وإفريقيا، كما رمز إلى أن دخول دول آسيا – إفريقيا بصفتها قوة سياسية هامة المحافل الدولية لتلعب دورا أكبر في الشؤون الدولية[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، ضعفت القوى الامبريالية، بينما نهضت حركات التحرر الوطني التي قامت بها الشعوب التي عانت من الظلم لمعارضة الامبريالية والاستعمار، وشهدت الأوضاع السياسية تغيرات كبرى في آسيا وإفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن دول آسيا فرجت مقدما من وطأت الاستعمار، حيث أعلنت دول جنوب آسيا وجنوب شرقها بما فيها الهند وباكستان واندونيسيا استقلالها على التوالي، وأسست شعوب كوريا الشمالية وفيتنام بإرشاد الأحزاب البروليتارية دولا شعبية ديمقراطية من خلال النضال المسلح، وجدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية تم تأسيسها في عام 1949م، وشجّعت صحوة الدول الآسيوية الدول الإفريقية على القيام بحركات استقلال أيضا، وقبل عقد مؤتمر باندونغ، وصل عدد الدول المستقلة في قارتي آسيا وإفريقيا إلى حوالي 30 دولة[2].

كما عكست رغبة دول آسيا وإفريقيا في التّصدي للقوى الامبريالية وصيانة الاستقلال والسيادة والمشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة. وقدم رئيس الوزراء الاندونيسي اقتراحا بعقد مؤتمر افروآسيوي في أوت عام 1953م، وعقد رؤساء وزراء الدول بجنوب آسيا اجتماعا في أفريل عام 1954م في كولومبو(سريلنكا) لمناقشة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وقدّم بيان رسمي قبل هذا الاجتماع اقتراحا بـــإمكانية عقد مؤتمر أوسع لدول آسيا وإفريقيا، حيث ناقش اجتماع كولومبو هذا الاقتراح، وأشار البيان الختامي الذي أصدره اجتماع كولومبو إلى دعمه لهذا

[1] MC TURNAN KAHIN George, **The Asian-African Conference Bandung Indonesia April 1955**, Ithaca Cornell UP, 1956, p 67.

[2] GUITARD Odette, **Bandoeng et le réveil des peuples colonisés**, PUF (Que sais-je ?), Paris, 1961, pp 47 - 49.

المقترح[1]، وفي سبتمبر من نفس العام، قام رئيس الوزراء الاندونيسي بزيارة الهند وبورما للتباحث في شأن عقد مؤتمر دول آسيا وإفريقيا مع نظيريه في البلدين، وأكد رؤساء وزراء الدول الثلاث ضرورة عقد هذا المؤتمر قريبا، ومع أن الصين لم تشارك في التحضير للمؤتمر الأفروآسيوي، إلا أنها أعربت في البداية عن دعمها لعقد هذا المؤتمر وبذلت الجهود من أجل ذلك.

تبادل الجانبان الصيني والاندونيسي الآراء حول شؤون المؤتمر من خلال الوسائل الدبلوماسية واقترحا اعتبار المبادئ الخمسة للتعايش السلمي فكرا مرشدا لهذا المؤتمر. وفي نهاية ديسمبر من نفس العام، عقد رؤساء وزراء الدول الخمس بجنوب آسيا اجتماعا في مدينة "بانجار" (BANJARMASIN) الاندونيسية لبحث عقد المؤتمر الأفروآسيوي ووجهت دعوة لـــــ 25 دولة ومنطقة بآسيا وإفريقيا بما فيها الصين وقرروا عقد المؤتمر في "باندونغ" الاندونيسية في أفريل عام 1955م[2]، وأوضح اجتماع "بانجار" أن أهداف عقد المؤتمر الأفروآسيوي تتمثل في دفع الصداقة والتعاون بين كافة الدول الآسيوية والإفريقية وبحث سبل صيانة المصالح المشتركة لها وإقامة وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار بينها، ومناقشة العلاقات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المشاركة، ومناقشة القضايا المتعلقة بمصالح شعوب دول آسيا وإفريقيا مثل صيانة السيادة ومعارضة العنصرية والاستعمار، ومناقشة مكانة دول آسيا وإفريقيا في العالم، بالإضافة إلى مساهمتها لدفع السلام والتعاون في العالم، ولقي تقرير مؤتمر "بانجار" ترحيبا ودعما من كافة الدول الافرو آسيوية عموما، كما حظي باهتمام المجتمع الدولي، وأظهر اقتراح عقد المؤتمر الأفروآسيوي يقظة آسيا وإفريقيا

[1] The Ministry of Foreign Affairs, REPUBLIC OF INDONESIA, **Asia-Africa speak from Bandung**, Djakarta, 1955, pp. 161-169.

[2] **www.ena.lu/final_communique_asian_african_conference_bandung_24_april_1955-2-1192**.

(05/05/2015).

بعد معاناتهما من حكم الدول الغربية واستغلالها خلال المائتي سنة المنصرمة، وقبلت 24 دولة ومنطقة الدعوة لحضور المؤتمر[1].

- **قضايا التحرر:**

بدأت الصين تنفتح على الدول الافروآسيوية بشكل أكثر وضوحا في مؤتمر باندونج المنعقد في أفريل 1955م فقد اجتمع رئيس الوزراء الصيني، بوفود كثير من دول آسيا وأفريقيا، وممثلي الحركات الثورية وبعد ذلك التاريخ، تزايد عدد دول العالم الثالث المعترفة بالصين، ونشطت هذه الأخيرة دبلوماسيا وتجاريا، وأعلنت استعدادها لنصرة قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار وأعطى بروز الصين في الساحة الدولية، دفعة قوية لحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا[2]، خاصة على ضوء مساعدتها للثورتين الفيتنامية والجزائرية، وفي نهاية عام 1963م وبداية عام 1964م قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة لعشر دول أفريقية، هي: الجزائر والمغرب وتونس ومصر وأثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والصومال والسودان، ثم قام بزيارة ثانية لأفريقيا في عام 1965م واستهدفت تلك الزيارات، تدعيم أواصر الصداقة مع حركات التحرير والدول حديثة الاستقلال وحتى عام 1967م وقبل أن تبدأ الثورة الثقافية، كانت الأفكار الماوية الثورية، والشعارات التي ترفعها الصين ضد الاستعمار والتي أخذت تتجه صوب الاتحاد السوفييتي تنتشر داخل أفريقيا وآسيا، على ضوء سياسة العزلة والتزمّت والعداء القوي للسوفييت[3]، حدث شبه انقطاع بين الصين والعالم الخارجي من الناحية

[1] Christopher Clapham, **Sovereignty and the Third World State**, political studies Association, vol 47, Cambridge, 1999, p101.

[2] Les 36 Stratagèmes, **Traité secret de stratégie chinoise**, traduits et commentés par KIRCHER François, Editions du Rocher, Paris, 2001, p 50.

[3] BARNOUIN Barbara, **Le processus de décision en politique étrangère dans la Chine de Mao Zedong,** Relations internationales edit, n°85, Paris, 1996, p 70.

الدبلوماسية، حين سحبت معظم سفرائها، وكانت العودة إلى سياسة المرونة بعد انتهاء هذه المرحلة، أعادت الصين علاقاتها مع الكثير من دول العالم الثالث.

خريطة رقم 01: جولات رؤساء الصين للبلدان الإفريقية خلال 20 سنة

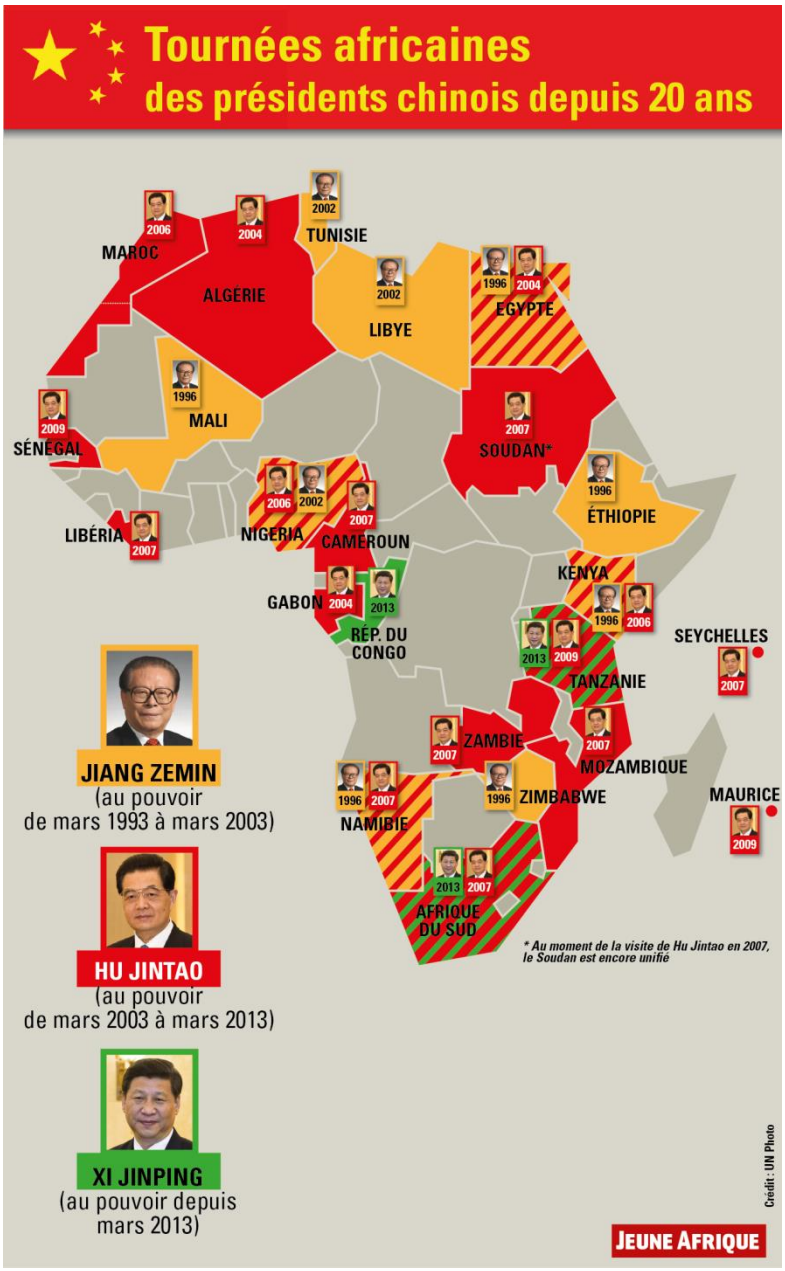

المصدر : www.infoplease.com

وازداد تأييدها لحركات التحرر الوطني مرة أخرى، إنّ الصين برغم سياسة العزلة، كانت تناصر حركات ثورية في الكونغو، وغينيا بيساو، وموزمبيق وأنجولا في أفريقيا، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند في آسيا ويمكن تفسير مظاهر المد والجزر في الموقف الصيني من قضايا التحرر، والتعرف على وجهات النظر بشأنها، من خلال عوامل أهمها:

- **الصراع مع الاتحاد السوفيتي (سابقا):**

تأثّرت النظرة الصينية لقضايا التحرر إلى حد كبير، بالخلاف مع الاتحاد السوفيتي، وبالذات حول بعض المسائل التي تتعلق بالرؤية للماركسية اللّينينية فقد رأت الصين، منذ بداية الستينات، أن الاتحاد السوفيتي انحرف عنها، واعتبرت نفسها الطرف الوحيد الذي يتبنى انتهاج هذه الفلسفة، على النّحو الصحيح، وخاصة فيما يتعلق منها بحركة التحرر الوطني، والثورة في البلدان المتخلّفة لقد رفضت ثلاث أفكار طرحها السوفييت[1]، هي التعايش السلمي مع الغرب، وعدم حتمية الحرب بالضرورة، والانتقال السلمي إلى الاشتراكية، وأخذت تقنع الحركة الوطنية التي تتلقّى المساعدة منها، بأن حرب التحرير الشعبية حرب طويلة الأمد ومستمرة وإذا كانت الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة ضرورية للوصول إلى الثورة الاشتراكية، فذلك لا يغني عن استمرار الحرب الثورية والنضال المسلح ورأت أن الانتقال السلمي للاشتراكية، ما هو إلا وسيلة من الاتحاد السوفيتي الذي أصبح في نظرها دولة إمبريالية للسيطرة وفرض النفوذ على العالم الثالث وفي مقابل الاتهامات الصينية، أنكر السوفييت انتماء الصين للعالم الثالث[2]. أدّى الخلاف السوفيتي الصيني إلى عدم انعقاد مؤتمر التضامن الافرو آسيوي بالجزائر عام 1965م، نظرا لإصرار الصين على عدم اشتراك الاتحاد

[1] POWELL Ralph, **Les doctrines militaires maoïstes**, L'Herne, Paris, 1972, pp 218-222.

[2] NIQUET Valérie, **Les fondements de la stratégie chinoise**, Economica, Paris, 1997, p 48.

السوفييتي فيه وقد تلت ذلك فترة تدهور في العلاقات الصينية الأفريقية، وفي أمريكا اللاتينية لم تحظ الصين بأي ارتياح من جانب الحركة الثورية هناك، بسبب ثقل الاتحاد السوفييتي، اشتدّ التنافس أكثر حدة ففي بداية الستينات، كانت الصين تساند الحركات الوطنية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الجميع حتى لو كانوا متنافسين، وإن كان هذا لا ينفي ميلها الأقوى إلى جانب الذين ينتهجون تعاليم الحزب الشيوعي الصيني، وكانت تشجّع الوطنيين على محاربة أعدائهم، والمحافظة على وحدتهم الوطنية[1]. أمّا موقف الصين بالنسبة للثورة الجزائرية، كان مؤيدا تماما للثورة الجزائرية حيث أبانت الصين لدعمها عام 1958م، ولكن الصين كانت ترفض اتجاه الجزائريين فيما بعد إلى التفاوض سلميا مع فرنسا، وطالبتهم باستمرار العمل العسكري، مع اقتناع الجزائريين أنفسهم، بأن مصلحتهم تقتضي التفاوض مع فرنسا، وتعتبر الصين مناطق مثل بورما وتايلاند وكمبوديا وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، أجزاء من مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا وامتدادا للدولة الصينية، خاصة مع وجود ما يقرب من 15 مليون صيني في تلك المناطق ولقد أوقع عامل الحرص على المصلحة القومية، الصين في مآزق عديدة، فعلى سبيل المثال، كانت لها علاقات طيبة بإندونيسيا حتى عام 1965م إلى أن وقع انقلاب شيوعي ضد الرئيس الاندونيسي، أدى إلى قطع الصلة بين البلدين فيما بعد وبينما توصلت إلى مبادئ التعايش السلمي مع الهند في أفريل 1954م، فيما عرف بمبادئ "البانشاشيلا"، لتسوية مسائل الحدود والتجارة في "التبت"[2]. كما أن الصين قدّمت مساعدات واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، ويبرز اهتمام الصين بالقضايا العربية ودول العالم الثالث في معارضة بكين لقرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967م، ويرى بعضهم أن التأييد الصيني للقضية الفلسطينية، إنما يهدف إلى كسب

[1] KAMAL Nazir, **La politique d'exportation d'armes de la Chine et ses réponses aux restrictions multilatérales**, L'Harmattan, Bruxelles, 1998, p 81.

[2] بطرس بطرس غالي، **أبعاد الإيديولوجية الافروآسيوية**، مجلة السياسة الدولية، عدد خاص، مؤسسة الأهرام، مصر،1968، ص18.

الصداقة العربية، لضمان توفير الطاقة البترولية للصين، نظرا لضعف الإنتاج في كل من إندونيسيا وبورما الدولتين اللّتين تستورد منهما البترول[1].

واعتبرت الصين الشعبية السّند الأهم للشعوب وثوراتها التحررية العادلة، وكانت أول من دعم الثورة الفلسطينية[2]. وأول من نظّم دورات تدريبية لطلائع الثوار الفلسطينيين منذ عام 1965م، كما لم تعترف الصين بالكيان الصهيوني في الفترة الماوية، ودعمّت الصين الشعبية جميع حركات التحرر الوطني وثورات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها من الفيليبين إلى جنوب شرق أسيا، إلى أرتيريا، واليمن الجنوبي، إلى الجزائر وأنغولا وموزامبيق والكونغو وغيرها إلى أمريكا اللاتينية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية

توصف العلاقات بين الجزائر والصين بالمميّزة لاسيما في بعدها في قارة إفريقيا، فالجزائر تحظى بمكانة خاصة في تاريخ علاقات التعاون الصيني الأفريقي منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949م. شهدت الجزائر بعمقها العربي والإفريقي كثيرا من الأحداث الهامة للصداقة والتعاون بين الصين وإفريقيا وتكوّنت صداقة عميقة بين الشعبين الصيني والجزائري منذ فترة حرب التحرير في سبيل الاستقلال الوطني الجزائري وتحقيق تنمية شاملة على مختلف الأصعدة.

بعد إقامة حكومة الجزائر المؤقتة في سبتمبر 1958م، اعترفت الصين بها على الفور، فكانت أول دولة غير عربية تعترف بحكومة الجزائر المؤقتة. ثم أقيمت العلاقات الدبلوماسية في العشرين من ديسمبر من نفس العام. بعد استقلال الجزائر عام 1962م، شهدت العلاقات الثنائية الودية تطورا مطردا. وقدمت الجزائر جهودها الدبلوماسية،

[1] محمد السيد سليم، **الصين الشعبية والقضية الفلسطينية**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، 1981، ص 35.

[2] **نفس المرجع**، ص 65.

التي تعد إسهاما هاما لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة سنة 1971م لاسيما منها صفة العضو الدائم بمجلس الأمن[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة، قدّمت الجزائر دعما كثيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان و"تايوان". كما قدّمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999م إلى 2000م، مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لـــ"منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000م حسب الموعد المحدد[2].

خلال أكثر من 40 عاما منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، وأيا كان الوضع الدولي، هناك دائما تفاهم ودعم متبادل بين البلدين، وقد حقق الطرفان إنجازات ملحوظة في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، فيما يمثل نموذجا يحتذى به للتعاون جنوب– جنوب[3].

بعد انتهاء الحرب الباردة، توثقت العلاقات الصينية الجزائرية أكثر، فزاد عدد زيارات القادة الصينيين لأفريقيا عما كان قبل انتهاء الحرب الباردة، ووقّعت وزارتا خارجية البلدين اتفاقية التشاور السياسي الدوري في أفريل 1997م، وقد عبّر قادة الصين مرارا عن رغبة الصين في العمل مع الجزائر لإقامة علاقات تعاون استراتيجي بين البلدين، وتعزيز التشاور والتنسيق مع الجزائر، من أجل مواصلة الجهود لحماية

[1] BISKRI Soulef, **Cinquantenaire de la diplomatie algérienne**, Le Magazine Promotionnel de l'Algérie, el Djazair, N°85, Algérie, 2015, p3.

[2]Agnès Chevallier, **Les relations économiques entre l'Afrique et la Chine**, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Paris, 2012, p2.

[3] **http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.** (consulté 06/04/2015)

الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية وترسيخ وتعزيز التعاون الثنائي أكثر. ومن جانبهم عبّر قادة الجزائر في أكثر من مناسبة على أن العلاقات التي تربط الجزائر بالصين جد عميقة وودية، ورغبة الجزائر في مواصلة ترسيخ وتطوير العلاقات الودية القائمة بين البلدين لإكساب التعاون جنوب- جنوب المزيد من المحتويات وبشكل متواصل.

وتجدر الإشارة أن أشكال التطور المستمر برز في تعاون اقتصادي بعد أن وقّع البلدان لأول مرة اتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1964م، فتحقق بذلك نمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل في السنوات الأخيرة[1]، ومع تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصادها، زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة أخرى، حيث بلغ 199 مليون دولار أمريكي عام 2000م، وارتفع إلى 433 مليون دولار 2002، وبلغ 659 مليون في الفترة من جانفي إلى نوفمبر عام 2003م، منها 565 مليون دولار أمريكي صادرات صينية للجزائر، بزيادة 83%، وواردات صينية من الجزائر قيمتها 94 مليون دولار بزيادة نسبتها 26%. هذا يعني أن حجم التبادل التجاري الصيني الجزائري قد زاد نحو ضعفين ونصف من عام 2000م إلى عام 2003م. وفي نفس الوقت تحسّن هيكل المنتجات في التجارة بين الطرفين ففي الفترة من جانفي إلى سبتمبر من عام 2003م بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من نصف الصادرات الصينية إليها. وفقا لأرقام مصلحة الجمارك الجزائرية، صدّرت الصين منتجات قيمتها 338 مليون دولار إلى الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2003م، وبهذا تكون الصين سابع أكبر مصدّر إلى الجزائر[2].

[1] Giovannetti G, **Chinese export crowd-out African goods**, econometric, vol21, N°4, UE, 2009,pp506-509.

[2] **http://www.douane.gov.dz/ Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013 .** (02/04/2015)

بدأ التعاون الصيني الجزائري في مقاولة المشروعات والعمالة عام 1979م. إلى نهاية سبتمبر 2002م وقّعت الصين مع الجزائر 198 اتفاقية لمقاولة المشروعات، قيمتها نحو 2 مليار دولار أمريكي، وقيمة أعمالها نحو 902 مليون دولار أمريكي، يعمل أزيد من 5000 عامل صيني في هذه المشروعات. تقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية وغيرها من 14 شركة صينية بأعمال مقاولة المشروعات الرئيسية، تغطي أعمالها البناء المدني والري والبترول والاتصالات. في عام 2001م كانت الصين في المركز الخامس العالمي والمركز الأول الأفريقي من حيث قيمة اتفاقيات مقاولة المشروعات والعمالة في الجزائر[1].

هناك تّطور بارز للتعاون الصيني الجزائري في مجال البترول، حيث يوجد بالجزائر احتياطي كبير من البترول والغاز ويصفها عديد خبراء الطاقة "مستودع الغاز في شمال أفريقيا"، في نهاية 2003م بلغ احتياطي الجزائر من البترول والغاز 135 مليار برميل، 40 مليار برميل منها قابلة للاستخراج، 29%بترول، و56% غاز، و9% لناتج التكثيف، و6% لغاز البترول المسال. بعد أن فازت الشركة الصينية للبترول، "صينوكيت"، بمشروع إصلاح بعض حقول الغاز في أكتوبر 2002م، وقّعت مجموعة الصينية للبترول، "بترو تشينا"، اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في جويلية 2003م، ثم وقّعت في ديسمبر من نفس العام اتفاقيتين حول التنقيب المخاطر على منطقة 112-201A بحوض الشريف ومنطقة أخرى، مما يشير إلى أن التعاون الصيني الجزائري في مجال البترول والغاز يتطور بخطى متسارعة[2].

[1] **http://french.mofcom.gov.cn/article/statistique/economy/200701/20070104217778.shtml**. (06/04/2015).

[2]US Energy Information Administration, **Country Analysis Brief: Algeria**, eia, USA, 2014, pp 12 14.

كما أن التعاون بين الجزائر والصين شمل مجال الصحة والثقافة، التعليم والرياضة، منذ عام 1963م بدأت الصين إرسال الفرق الطبية إلى الجزائر، تحتل الجزائر مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر في عام 1963م انتشرت الأوبئة في الجزائر الحديثة الاستقلال آنذاك، والتي كانت وقتها تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب، فقدّمت الجزائر نداءا مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرارا بسرعة، فأرسلت الصين فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت. كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد[1]، في السنوات الأخيرة يتعزّز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار. في أوت 2002م وقّع البلدين بروتوكول إرسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر.

الشكل رقم 01: طابع بريدي في الذكرى 50 لإقامة الفرقة الطبية الأولى الصينية في الجزائر وإفريقيا

المصدر : www.algeriephilatelie.net

[1] **http://arabic.china.com/social/news/4428/20150204/272835.html.** (consulté 08/04/2015)

فيكون بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية قد وقّع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والإعلام، والتعاون الثقافي الثنائي، بما في ذلك توقيع البلدان البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية. أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" (سبتمبر2003م)، "المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" (نوفمبر2002م)، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" (ديسمبر2001)، "المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" (سبتمبر 2001م)، وكان طابع البريد الذي أصدرته الجزائر لإحياء الذكرى الخامسة والأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية في ديسمبر 2003م صورة مصغرة للتعاون الودّي بين الطرفين في السنوات الأخيرة. قام الطرف الجزائري بتصميم وطباعة الطابع الذي يحمل حمامتين بارزتين من العلمين الوطنيين للبلدين بالمعالجة الفنية، تطيران جنبا إلى جنب، رمزا إلى العلاقات الودية بين البلدين والجهود المتواصلة التي يبذلها البلدان من أجل سلام وتنمية العالم[1].

الشكل رقم 02: طابع بريدي للذكرى 45 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية

[1] Chinese Academy Of International Trade And Economic Cooperation, **China – Africa Trade and Economic Relationship,** Annuel Report, Pekin, 2010, pp 4-7.

المصدر : www.algeriephilatelie.net

حضيت الاستثمارات الصينية بتدعيم كبير في الجزائر، حيث أقدمت الحكومة الجزائرية على تدعيم الاستثمارات الصينية الاقتصادية بالجزائر خاصة في مجال صناعة السيارات والأجهزة الالكترونية كالكمبيوتر والهواتف المحمولة، وهو ما اعتبرته الحكومة الصينية تعبير عن مدى رغبة البلدين في تثمين الشراكة بينهما إلى أبعد الحدود الممكنة، بحيث سمحت الاستثمارات الصينية نوعا ما من تقليص الاحتكار الذي كان مقتصرا على فئة معينة دون غيرها من الطبقات الاجتماعية تجاه القدرة الشرائية لها بالجزائر. فمثلا شراء السيارات واقتناء المواد الالكترونية كان محدودا، لكن بدخول المنتوجات الصينية للسوق الجزائرية سمح لجميع الفئات الجزائرية باقتنائها وشرائها نتيجة انخفاض تكاليفها، وهو أكبر خاصية تميّزت بها العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الصين والجزائر[1].

كذلك استفادة الجزائر من التجربة الصينية في مجال السكن وميدانيا بالتحديد في قطاع السكن والعمران، فإن الجزائر تسعى للاستفادة من تجربة المؤسسات الصينية في انجاز البناءات المضادة للزلازل نظرا لما يطال الجزائر من نشاطات زلزالية أصبحت تثير مخاوفها. وانطلاقا من هذا تحاول الجزائر تأطير عمّال جزائريين متخصّصين في مجال البناء بكفاءة صينية، ودعم إنتاج برامج سكن تتكفل بها هذه المؤسسات، خصوصا وأن الجزائر باشرت أكبر الإنجازات في مجال بناء السكنات لأول مرة منذ الاستقلال فيما قيمته مليون وحدة سكنية في إطار البرامج الحكومية المسطرة[2].

ومن كل ما سبق تهتدي العلاقات الصينية– الجزائرية إلى ميكانيزمات التّحدي وثبات المصالح المشتركة التي خلقت نوع من الحماسة التعاونية بين قيادتي الطرفيين

[1] **http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/23/content_601879.htm**. (09/04/2015)

[2] **Mensuelle de l'Organisation nationale de contrôle**, N°14, CTC, Algérie, 2008, pp 3-6.

في كل من المحافل الدولية والمناسبات الثقافية والتطورات الاقتصادية مكونة بذلك نموذجا فعالا وناجحا بين الجنوب- جنوب تشكّلت خلاله فتحات جديدة من التعاون الافرو-أسيوي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن الجزائر رفقة الصين عزّزتا مبادئ الحوار والتّشاور في مختلف المجالات كالطاقة والتجارة والثقافة والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية البيئة، وحققتا إنجازات ملحوظة منذ إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني في عام 2004م[1]، حيث توصّل الجانبان إلى توافق حول سلسلة من القضايا الدولية، وأكّدا على مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والعمل من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبحث تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية المشترك، ويتجلّى التزام الجزائر المتضامن مع الصين كذلك في ثبات موقفها المساند للحكومة الصينية حول مسألة تايوان، الموقف الذي تم تأكيده عديد المرات بأقصى حزم وصرامة، دعما لمبدأ وحدة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الترابية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الصيني.

لقد سعى الرئيس الجزائري خلال السنوات الأخيرة بدعم ثمين من الرئيس الصيني إلى تعزيز وتكثيف العلاقات الثنائية وتطوير التشاور السياسي على ضوء الزيارات والاتصالات العديدة التي تم القيام بها على أعلى مستوى، ويمكن ذكر في هذا الصدد زيارة الرئيس الجزائري دولة للصين سنة 2000م و2006م زيارة الرئيس الصيني دولة إلى الجزائر سنة 2004م وهي الثانية التي سبقتها زيارة سنة 1999م للجزائر، ولقد أبرم الطرفان في نوفمبر 2006م إعلانا حول تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدان يمهّد السّبيل أمام ازدهار علاقات التعاون في قاطبة المجالات ذات الاهتمام المشترك، وسجّلت أرقام تبين ثمرة علاقات التعاون فمن 6,4 مليار دولار

[1] **http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-05/26/content_620890.htm**. (10/04/2015)

عام 2011م، إلى 3,3 مليار دولار في الربع الأول من عام 2012م، أي بزيادة قدرها 37,4 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011م، فبالرغم من اختلاف الدين واللّغة والعادات، إلا أن الجزائر تفضّل التعامل مع الصين وتعتبره بمثابة المتعامل الأول معها وهذا ينبع من إيمان الحكومتين بضرورة تفعيل وتكثيف العمل المشترك الدّائم[1].

تنشط الشركات الصينية في الجزائر وتندرج أعمالها في كل من تشييد الطرق والمباني والاتصالات والطاقة إلى موارد المياه والنقل، لاسيما افتكاك الشركات الصينية العديد من العقود في قطاع الموارد المائية، وهو عامل سيقفز بحجم الاستثمار الصيني في الجزائر، كما تعدّ الإنجازات الصينية التي شيّدت في الجزائر من أبرز الدلائل على متانة جسور التعاون نذكر منها مقر وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وفندق شيراطون، والطريق السريع السيار الذي يربط شرق الجزائر بغربها.

الشكل رقم 03: مقطع من الطريق السيار شرق–غرب

المصدر : ar.wikipedia.org

1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **التأكيد على تشجيع الجزائر للمستثمرين الصينيين**، المجلة الصحفية، الجزائر، 2015، ص2.

إنّ التّوافق في السياسة والخيارات، ووعي بالحاضر والمستقبل هو اختبار يفرضه عالم يضجّ بالمتغيرات والأحداث والصمود في ظل الأزمات الدولية. ومن هذه المنطلقات واهتمام الجانبين الجزائري والصيني بتدعيم التقارب التجاري والتعاون في قطاعات البنية الأساسية والزراعة والموارد البشرية وتبادل التعاون في مجالات صناعات الأدوات الكهربائية المنزلية والصناعات الدوائية والمنسوجات وإقامة شراكة إستراتيجية بين الدولتين[1].

انعكس ذلك على الصعيد الدبلوماسي بين الحكومتين وتقديرهما أهمية الارتقاء بالقوانين والإجراءات المنظمة لعملية الاستثمار والضرائب واستخراج تأشيرات السفر بين الدولتين حيث وقّعت الجزائر والصين عددا من الاتفاقيات، وتعلّق جانب من الاتفاقيات الموقعة بالبترول والغاز والجوانب البحثية المتعلقة بهما، والذي أظهرت الصين احتياج شديد لهما، كما تم التّوقيع على اتفاقيات للتبادل في المجال التعليمي والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، والتي انصبّ أغلبها على تنمية التبادل التجاري خاصة في قطاع البترول والغاز وقد منحت الصين قرضا تفضيليا للجزائر بقيمة 48 مليون دولار. وقد رحّبت الجزائر باستثمار المزيد من الشركات الصينية في مشروعات بالجزائر تتعلّق بالتنقيب عن البترول وإقامة خطوط سكك حديدية وسدود وطرق سريعة وإقامة المباني خاصة وأن الشركات الصينية تزايد توجهها للعمل والاستثمار في قطاع البترول والغاز الجزائري وفي مقدمتها شركة "سينوب" التي وقّعت عقد في عام 2002م بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل بترولي بالجزائر، كما وقّعت شركة استكشافات الغاز والبترول الوطنية الصينية عقود لبناء مصفاة للبترول[2].

[1] **http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200703/20070304474066.shtml .** (10/04/2015)

[2] **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur**. (11/04/2015)

وتجدر الإشارة إلى أن شركة البترول الوطنية الصينية وقّعت عقدا لاستيراد البترول من الجزائر بقيمة 350 مليون دولار في جويلية- 2003م في إطار توجه عام لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين والذي تطور بشكل كبير من 170 مليون دولار في عام 1982م إلى 198,85 مليون دولار في عام 2000م ثم قفز حجم التبادل ليصل إلى 292 مليون دولار في عام 2001م ويتمحور التعاون الاقتصادي والتجاري الجزائري الصيني حول إقامة الصين لمشروعات في الجزائر منذ عام 1980م وذلك في قطاعات المشروعات الزراعية وحفظ المياه وإقامة المنشآت الفندقية. الخ. بالإضافة إلى التعاون في المجالات التكنولوجية والتعليمية والثقافية والصحية والعسكرية.

دعم الصين لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيبـــــــــاد)

ساهم التعاون الجزائري الصيني في استفادت عديد الدول الإفريقية من دعم الصين ومسح الديون، ضمن حتمية التزام الطرفين بمبدأ المساعدة والمنفعة المتبادلة وتدعيم الرّخاء المشترك أين تلتزم الصين بتقديم للمساعدات غير المشروطة سياسيا لأفريقيا يتم في حدود طاقتها، ووعدت الحكومة الصينية بأن تزيد من تلك المساعدات بزيادة قوة ونمو اقتصادها، واستطاعت الجزائر أن تحظى من الجانب الصيني بتنفيذ إجراءات المتابعة التي حدّدها منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والمساهمة الصينية في دعم بناء الاتحاد الأفريقي، ودعم تنفيذ ما جاء بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيبـــــــــاد)[1]. وعن مجالات التعاون بين الطرفين التزم الطرف الصيني على أن الأولوية ستكون لإقامة البنى الأساسية، التنمية الزراعية، بناء الموارد البشرية، استغلال الموارد الطبيعية، وبات من الضروري حتمية التّوسع في التعاون الصيني الأفريقي في الشؤون الدولية من أجل حماية حقوق ومصالح الدول النامية (ويقصد بها التعاون في

[1] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، **المساعدات الخارجية للصين**، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، الصين، 2014، ص ص 38- 40.

مجال مفاوضات تحرير التجارة وداخل منظمة التجارة العالمية)[1]. وتتبنّى الصين في سياستها الخارجية، من خلال موقعها كعضو دائم بمجلس الأمن، دعم المواقف والمطالب المشروعة للدول النامية بوجه عام والأفريقية منها على وجه الخصوص ودعم التضامن والتعاون بين الدول النامية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات بشكل جماعي.

احتلّت الصين المركز الأول من حيث الدول المصدرة للجزائر خلال سنة 2015م بواقع 7.44 مليار دولار أمريكي لتزيح بذلك فرنسا التي احتفظت بالمركز الأول في العقود الأخيرة. وتشير الإحصائيات أن الصين جاءت في المركز الأول قبل فرنسا التي سجلت صادرات بقيمة 1.67 مليار دولار، تليها إيطاليا بقيمة 1.26 مليار دولار ثم إسبانيا بقيمة 1.21 مليار دولار فألمانيا بقيمة 810 ملايين دولار. وقد اقتحمت الصين السوق الجزائرية قبل عقد من الزمن وأصبحت تنافس فرنسا بالتدريج إلى أن صنّفت لأول مرة في المركز الأول العام 2013م بعلاقات تجارية خارج قطاع المحروقات فاقت 8 مليارات دولار أمريكي. وتستورد الجزائر بصفة خاصة التجهيزات الزراعية والتي خلال العام 2013م، بلغت قيمتها 4.21 مليار دولار أمريكي وأيضا السيارات والمواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة[2]. وقد اكتملت دائرة التعاون بين الجزائر والصين مع تتويجها بإعلان البلدين في فيفري 2013م الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى شراكة إستراتيجية شاملة[3] بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 20 ديسمبر 1958م. وتستحوذ الشركات الصينية العاملة في الجزائر على استثمارات فاقت

[1] SHIERE Richard, **La Chine et l'Afrique**, Groupe de la banque africaine de développement, Tunis, 2011, p13.

[2] **http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139 .** (consulté 11/04/2015)

3 Jing Bei, **Algérie-Chine: signature d'un Plan de coopération stratégique global pour la période 2014-2018**, Ministère du commerce RPC, Pékin, 2014, p2.

20 مليار دولار تشمل البنية التحتية والمنشآت الكبيرة، يمتّد التعاون بين البلدين ليشمل كل المجالات تقريبا منذ إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بينهما العام 1982م حيث يشمل التعاون مجالات الطاقة والزراعة والبناء والبحث العلمي والثقافة والإنتاج الحيواني ومحاربة التصحر والري وتعبئة الموارد المائية والصناعة والتعاون العسكري والمجال النووي والصحة والبرلمان، وجاء التعاون الفضائي الذي تم في عام 2013م[1].

المبحث الثاني: التعاون التنموي في العلاقات الجزائرية- الصينية

تمكّنت كل من الصين والجزائر من تكوين علاقات ثنائية شكّلت محورا هاما في توحيد القرارات أمام كثير من المقامات الدولية وثبات المصالح المشتركة بين البلدين، حيث سعت الجزائر عقب الاستقلال إلى البحث عن متعاملين اقتصاديين جدد قصد الإسهام في تطوير اقتصادها، بعيدا عن كل التّبعيات الاقتصادية المرتبطة خصوصا باقتصاد الاستعمار الفرنسي الذي ظل يطالبها بعد فترة استقلالها، لاسيما بعد أن تمكنت الجزائر بفضل سياساتها من تقليص حدة مديونيتها الخارجية وأصبح لها احتياطي مصرفي معتبر، خلق ومهد لها الطريق لتطوير هياكلها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لتغيّر مسارها باتجاه القارة الأمريكية والأسيوية وبالتحديد جلب الاستثمارات الصينية التي من شأنها حسب تقدير المختصين الاقتصاديين، أن تصبح أكبر دولة اقتصادية في العالم[2].

المطلب الأول: دور الجزائر في دفع الشراكة الإستراتيجية الجديدة الصينية- الإفريقية

تنبني الرؤية الاقتصادية الصينية أساساً على مجموعة من العوامل المهمة والتي يأتي في أولويتها ضمان التزوّد بالطاقة والمواد الخام، التي تحرّك عجلة الاقتصاد

[1] CABESTAN Jean-Pierre, **Les relations Chine-Afrique**, Hérodote, Paris, N° 150, 2013, pp 150-153.

2SOUIAH Farida , **L'Algérie made by China**, méditerannée, Paris, 2013, pp 139-143.

الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة (تُعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية)[1]، دون أن نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين يسعى إلى إيجاد موطئ قدم له في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي، هذا بالإضافة إلى أن كسب الدول الإفريقية يحقق للصين دعماً وقوة سياسية في المحافل الدولية.

اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر، لذلك اعتمدوا أساساً في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول، وهو ما تحقق بالفعل إذ أدّى غزو البضائع الصينية للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة وأصبح هناك توقّع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب[2].

كذلك اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة، مع تبنّي منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول إفريقيا، يتجلّى ذلك في القروض الميّسرة والاستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات الجزيلة والتي عادة ما تكون في الغالب مساعدات عينية ملموسة، فعادة يتم وضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وتحصل الشركات الصينية علي عقود لبنائها، وهنا يتم تحويل الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وهكذا تحصل في النهاية إفريقيا على الطرق والموانئ، الملاعب، المساكن، الاتصالات، المستشفيات، البنى التحتية، في حين تحصل الصين على سمعة وامتنان الشعوب الإفريقية لمجهوداتها الطيّبة [3].

[1] Economic Brief, **Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**, AFDB, Abidjan, 2012, pp 3-6.

[2] VAN DE LOOY Judith, **Africa and China a Strategic Partnership**, African Studies Center, Netherlands, 2006, pp 12-14.

[3] حجاج أحمد، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006، ص141.

تقوم رؤية الصين الاقتصادية على أساس أن قضية الانفتاح على إفريقيا هي عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي مصيرية أيضاً، ومتعلقة بالامتداد الثقافي والتاريخي لكلا الطرفين، فالصين تسعى إلى تذليل كافة المصاعب والمخاطر ومواجهة التحديات مع خلق الفرص من أجل تعميق الانفتاح، والمزيد من الإصلاح والنهوض بعوامل الإنتاج والاستغلال الأمثل لموارد الشريك الإفريقي[1]. كذلك فإن التجارة بين الطرفين تتيح للقارة السمراء الحصول على بضائع متنوعة وبأسعار تنافسية في متناول الجميع، فضلاً عن توفير المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها لاقتصادها كما ستتاح لها الفرصة لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم، وتحقيق أحلامها في النهضة الاقتصادية، خاصة وأن المساعدات الصينية يتم منحها من دون ضغوط أو شروط سياسية[2].

خريطة رقم 02: الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا 2005م.

المصدر : studies.aljazeera.net

[1] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، **مرجع سابق** ، ص ص، 09- 12 .

[2] Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation, **op.cit**, p 12.

في إدارة وتأهيل المشاريع، تمتاز الشركات الصينية عن غيرها بثلاثية: المال والخبرة والعمال، على غير عادة الشركات الغربية التي كانت تأتي بالمال والخبرة ولكنها غالباً ما تستعين بالعمال من نفس البلدان المستقبلة للاستثمار (تفرض أنغولا على الشركات الصينية أن يكون 30% من القوة البشرية على الأقل في كل مشروع جديد من الأيدي العاملة المحلية). هذا التقليد الصيني له مضارّه الجسيمة وله منافعه المثمرة، فالقوة العاملة الصينية مدربة تدريباً جيداً وتتمتّع بإنتاجية عالية وهو ما يؤهلها للقيام بالأعمال على أكمل وجه[1]، ولكن هذا النوع من العمالة الوافدة إلى بلدان غالباً ما تعاني من نسب بطالة مرتفعة يشكّل عائقاً أمام القضاء على مشكل البطالة المتراكمة، لذلك غالباً ما تواجَه هذه الشركات بامتعاض وغضب شديدين من طرف هذه الفئات التي تعاني بين مطرقة البطالة وسندان العمالة الصينية ذات الكفاءة العالية والتدريب الجيد[2].

ومن أجل ضمان تواجدها المنشود عمدت الصين إلى إقامة علاقات ثنائية متميزة مع الجزائر بيقين الدور المحوري للجزائر في إفريقيا، وما يمكن أن يتحقّق للصين من اكتساح لإفريقيا من خلال إسهام الجزائر في ذلك، باعتبار مكانتها على الساحة الإفريقية ودورها المؤثر في القارة[3].

[1] CABESTAN Jean-Pierre, **op.cit**, p145.

[2] THOMPSON Ayodele & OLUSEGUN Sotola, **China in Africa Evaluation of Chinese Investment**, IPPA Working Paper, university of central Asia, 2014, pp 10-12.

[3] Colloque international, **la Chine en Algérie entre économie mondialisée et développement local**, Université Constantine2, Algérie, 10-11/05/2015, pp2-3.

الخريطة رقم 03: الشركاء العشر الأوائل للصين في إفريقيا (1997م إلى 2008م)

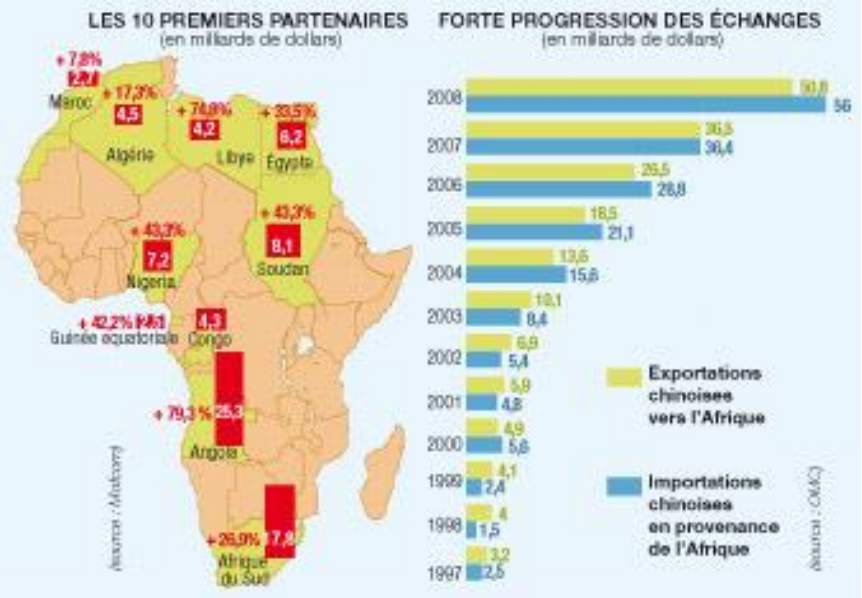

المصدر : studies.aljazeera.net

وانطلقت الصين في منافسة للشركاء التقليديين للجزائر ومحاولتها إفتكاك أعلى المراتب في المجال الاقتصادي الجزائري ،حيث عرفت السنوات الخمسة الماضية، صعودا متسارعا لحصة الشركات الصينية في الجزائر، إلى درجة أضحت تمثّل مصدر قلق بالغ للشركاء الأوروبيين وفي مقدّمتهم فرنسا. وتفيد آخر التقديرات الإحصائية إلى تجاوز عدد الشركات الصينية النّشطة في الجزائر 732 سنة 2013م مؤسسة ومجموعة متخصصة في جميع القطاعات الهامة[1].

وتساهم كثافة التواجد الصيني في الجزائر في ضمان تموقع معتبر وافتكاك الشركات الصينية لمشاريع عديدة في البناء والأشغال العمومية، ولكن أيضا في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجال المحروقات، حيث أقامت الصين أول مصفاة

[1] **http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139** . (15/04/2015)

خاصة في الجزائر في منطقة أدرار بمعية الشركة الوطنية الصينية للبترول بقدرة تحويل بلغت 600 ألف طن سنويا، توجه للتزّود بالمواد البترولية[1] .

وعمدت أكبر الشركات الصينية إلى الإسراع في فتح مكاتب تمثيل وفروع في الجزائر، على غرار الشركة الوطنية الصينية للبترول والمجموعة الصينية للهندسة البترولية والبناء وشركة "سينوباك" إحدى أهم الشركات الصينية النّشطة في قطاع المحروقات، فضلا عن شركة "سيتيك. سي. أر. سي" المكلّفة بإنجاز شطر من الطريق السيار شرق غرب والشركة الصينية لإنجاز السكك الحديدية والمجموعة الصينية للحديد والصلب، وشركتا "هواوي" و"زاد تي" المتخصصتان في الاتصالات[2]. وباشرت الصين حملة لضمان موقع لها في السوق الجزائري، من خلال تشجيع الاستثمارات وعدم الاكتفاء على البعد التجاري، مقابل حصول الشركات الصينية على عقود مهمة للإنجاز، ومع بداية سنة 2000م وقّعت الجزائر 198 عقد مع الصين بقيمة 9,1 مليار دولار، ومع نهاية سنوات 2000م أصبحت قيمة العقود الموقعة بين الجزائر والمؤسسات الصينية الأعلى في إفريقيا والخامسة في العالم، وتتطور التعاون بين الطرفين حيث افتكت 50 مؤسسة صينية في فترة الثلاثة سنوات الفارطة عقود إنجاز بقيمة إجمالية فاقت 20 مليار دولار تركّزت بالخصوص في البناء والأشغال العمومية[3]. أضحت الجزائر أهم مصدر للعقود بالنسبة للصين في إفريقيا وأحد أهم مناطق نشاط العمالة الصينية التي عرفت ارتفاعا، مع الشروع في مشاريع منشآت قاعدية جديدة من بينها المسجد الأعظم وقصر المؤتمرات، ولكن أيضا تطوير الحقل البترولي بعين أمناس

[1] Bureau du conseiller spécial pour l'Afrique, **la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement nouveaux émergents** , Nations Unies, NewYork, 2010, pp, 53-57.

[2] **http://www.algerie1.com/actualite/plus-30-000-chinois-travaillent-en-algerie/**. (consulté15/04/2015)

[3] PAIRAULT Thierry, **China's economic presence in Algeria**, Hal, Paris, 2015, pp, 6 – 9.

وعدة مشاريع للسكك الحديدية بقيمة تجاوزت ملياري دولار[1]. انتهجت الصين في بداية تغلغلها في افريقيا بعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي[2]، يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، وذلك لاختراق الاحتكار الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا.

كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية، وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية، قد أكسبها مصداقية عالية وقبولاً لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى، على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلّف إفريقيا وضياعها[3].

في 12 أكتوبر 2000م بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني–الإفريقي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص[4]. وقد أصبح مؤخراً يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التّواجد الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات

[1] TALAHITE François, **L'Algérie et la 'diplomatie pétrolière' de la Chine**, Riveneuve éditions, Paris, 2014, pp 72-78.

[2] ALIN Frederic, **Chinese direct investment in Africa: a state strategy?**, Région et développement, n° 37, Paris, 2013, pp,250-255.

[3] Comité de rédaction, **Les chiffres de l'investissement direct chinois en Afrique**, Dounia, n°3, Algérie, 2010, p. 17-20.

[4] JOHANNA Jansson, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, the Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, South Africa, 2009, pp, 1-4.

الاقتصادية الصينية–الإفريقية في مسار سريع، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10,6 مليارات دولار سنة 2000م إلى 160 مليار دولار سنة 2011م[1].

في عام 2012م صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013م–2015م تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميّسرة من الصين بـــ20 ملياراً من الدولارات لتطوير البنى التحتية[2]، الزراعية والصناعية، وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين لـــ30 ألف إطار من الدول الإفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة، حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت من أجل موارد القارة فقط، حيث بدأت بكين منذ 2009م مشروعاً ضخماً للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين[3]. من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني–الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين سنة 2010م، بحجم تجارة بلغ 17,66 مليارات دولار، تليها جنوب إفريقيا 16,6 مليارات، والسودان 6,39 مليارات، ومصر 5,86 مليارات، ونيجيريا 6,37 مليارات. تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2,33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، والبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا

[1] **http://www.fmprc.gov.cn/zfl t/eng/zyzl/hywj/t157834.htm .** (consulté15/04/2015)

[2] **http://www.fmprc.gov.cn/zfl t/eng/wjjh/hywj/t157833.htm**. (17/04/2015)

[3] LI HELGE Shubo, **China in Africa: Soft power, media perceptions and a pan-developing identity**, CMI, Bergen Novège, 2013, pp, 3-8.

والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى[1].

المطلب الثاني: منتدى التعاون الصيني-الإفريقي

يعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي الإطار الرئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الأفريقية، وقد تأسس بمبادرة صينية وعقد مؤتمره الوزاري الأول ببكين في الفترة من 10 إلى12 أكتوبر 2000م[2] .

يعتمد العمل بالمنتدى على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الأفريقية الأعضاء، على أن يسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسؤولين. يضم المنتدى في عضويته 49 دولة افريقية، أي جميع دول القارة ما عدا كل من بوركينافاسو، وجامبيا، وساوتومى وبرنسيب، وسوازيلاند، كما أن الجمهورية العربية الصحراوية ليست عضواً بالمنتدى، خاصة وأن الصين لا تعترف بها. اتفق الجانبان الصيني والإفريقي على إقامة آلية للمتابعة تتشكل من اللّجنة الصينية ومجلس السفراء الأفارقة ببكين[3].

عقد المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى في بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000م، وحضره رؤساء الصين والجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن 80 وزيراً مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي من الصين و44 دولة أفريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وسبق المؤتمر عقد اجتماع تحضيري لكبار المسئولين في الفترة من

[1] BARFOUR Osei, **Chinese Trade and Investment Activities in Africa**, Chief Economist Complex, Tunis, 2010, pp, 4-7.

[2] CHUKA Enuka, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, Institute of International Studies , China, 2010, pp, 209-212.

[3] **www.ccs.org.za/.../ENGLISH-Evaluating-Chinas-FOCAC-commitments.** (consulté 20/04/2015)

7 إلى 9 أكتوبر 2000م. وتبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين هما إعلان بكين وبرنامج التعاون الصيني الأفريقي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وعقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنتدى فى الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 2003م بأديس أبابا، تحت شعار "الصداقة والتعاون والتنمية" وحضره رئيس الوزراء الصيني ورئيس الوزراء الأثيوبي، و10 رؤساء أفارقة، و70 وزيراً من كل من الصين و44 دولة افريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية، ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة. وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسؤولين يوم 2003/12/13م. واعتمد المؤتمر في ختام أعماله "خطة عمل أديس أبابا 2006/2004م" التي طرحت سلسلة من الإجراءات لدعم اقتصاديات الدول الأفريقية، وتكثيف التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية [2].

في ضوء موافقة الجانبين خلال الاجتماع التحضيري الرابع لكبار المسؤولين للمنتدى ببكين في الفترة من 22 إلى 23 أوت 2005م، عقدت الدورة الثالثة للمنتدى عام 2006م على مستوى القمة، وحضرها رؤساء 35 دولة افريقية إلى جانب الرئيس الصيني، تحت شعار "صداقة وسلام وتعاون وتنمية"، واختتمت القمة أعمالها بإصدار "إعلان بكين"، الذي تضمن إقامة شراكة إستراتيجية بين الصين وإفريقيا تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة ودعم المصالح المشتركة، و" خطة عمل بكين2009/2007م"، التي أكدت على سعي الجانبين لتعزيز التنسيق بينهما بشأن قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما تضمّنت تعهد الصين بتقديم حزمة جديدة من المساعدات لأفريقيا في مجالات التنمية، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني. ونظّمت الصين على هامش القمة معرضاً للصور

[1] BROWN Kerry & ZHANG Chun, **China in Africa – Preparing for the Next Forum for China Africa Cooperation**, Chatham House, London, 2009, pp, 3-7.

2 GARTH Shelton and FARHANA Paruk, **The Forum on China–Africa Cooperation: A Strategic Opportunity**, Institute for Security Studies, South Africa, 2008, pp, 2-6.

الفوتوغرافية لإظهار إنجازات التعاون الصيني الأفريقي منذ إنشاء المنتدى عام 2000م[1].

عقدت الدورة الثالثة لمنتدى الأعمال الصيني الأفريقي ببكين يوم 2006/11/5م، حيث تم التوقيع على 14 اتفاقية للتعاون بين الجانبين بقيمة 1,9 مليار دولار غطّت مجالات البنية الأساسية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والتنمية البشرية. كما تم الإعلان عن إنشاء الغرفة الأفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة، واتفق الجانبان خلال القمة على وضع "آلية للحوار السياسي المنتظم" بينهما، من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنتدى يعقد بنيويورك على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام التالي لعقد المؤتمر الوزاري للمنتدى. وقد عقد الاجتماع التشاوري الأول يوم 26 سبتمبر 2007م[2].

شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تطوراً ملحوظاً منذ إنشاء المنتدى عام 2000م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 73,31 مليار دولار عام 2007م مقارنة بـــ10,6 مليار دولار عام 2000م، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 53,14 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2008م، وزاد حجم الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من 1,57 مليار دولار عام 2007م مقارنة بسنة 2006م[3].

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظراً لجاذبية النموذج التنموي الصيني، كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في

[1] **http://english.focacsummit.org/2006-09/21/content_899.htm.** (22/04/2015)

[2] YUN Sun, **The Sixth Forum On China-Africa Cooperation: New Agenda And New Approach**, foresight Africa, South Africa, 2010, pp, 10-13.

[3] **http://fortune.chinanews.com/gn/2014/05-13/6162221.shtml.** (22/04/2015)

نسخ تجربتها، وتمتلك الصين الموارد المالية التي يوجه جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، والتي تمتد في جميع المجالات، في الطاقة والزراعة والتعدين والبناء، وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللّوجستي التجاري. ويشرف على تلك العملية بنك الاستيراد والتصدير هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دوراً أساسيًا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية[1]. وبالموازاة مع ذلك يتم التفاوض على عقود أشغال عمومية، حيث تأتي الطاقة والمعادن في مقدمة الأولويات الاقتصادية الصينية، لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة، ففي مجال المواد الأولية والطاقة هناك شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد البترولية والكيميائية من بين شركات أخرى، وهي تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة، لضمان تدفق الطاقة إلى محركات الاقتصاد الصيني النّشطة[2].

الخريطة رقم 04: حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا (1995/2006م)

[1] **http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201504/t20150429_4954361.html**. (22/04/2015)

[2] HARBULOT Christian, **les compagnies pétrolières chinoises dans la stratégie de puissance de Pékin**, ESSEC, Paris, 2008, pp 12-13.

المصدر : studies.aljazeera.net

ترتقي العلاقات الصينية–الجزائرية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، وتقدر العمالة الصينية في الجزائر سنة 2014م بنحو 30 ألفاً عامل في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري)، موزّعين على أكثر من 50 شركة كبرى صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب الـــ8 مليارات، كذلك تستثمر الصين أيضاً في العديد من الدول الإفريقية، من بينها: غينيا، ونيجيريا (40 شركة صينية)، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الاستثمار الصيني مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من إفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية[1].

خلاصة الفصل الأول

[1] BANK OF CHINA, **Trade an Exchange in Africa**, 2014.

في إطار سعيها للمنفعة المتبادلة بين الصين وإفريقيا ساهمت الصين في تعزيز قدرة إفريقيا في الاعتماد على الذات، وراهنت على الجزائر لدورها الهام على الصعيدين الإفريقي والعربي، وباشرت تطوير عديد القطاعات في البلدان الإفريقية عن طريق المساعدة في تشييد مراكز توضيحية للتقنيات، وتقوم بتنفيذ عمليات تشييد للبنية التحتية تحت إطار القروض الميسرة دون فوائد ومقابل تسديد تكلفة تلك المشاريع بتوريد المواد الخام إلى الصين، ومن خلال المنتدى الصيني الإفريقي الذي عمل على تحسين النظام الجمركي ومرافق التفتيش الجمركي في المبادلات الصينية الإفريقية أين وصل الأمر إلى إلغاء التعريفة الجمركية عن الصادرات الإفريقية إلى الصين[1].

من الواضح أن الصين ساهمت نسبيا في القضاء على الفقر في إفريقيا أكثر من غيرها من المستثمرين، وأن الاستثمارات والمساعدات الصينية في مجالات التنمية ساعدت على تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية ووطّدت الأساس للتنمية الاقتصادية في القارة ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة، وحسّنت من قدرة الأفارقة جزئيًا على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي، ودفعت بالشركات الصينية إلى عولمة التنمية والاقتصاد المالي، بل قد تمدّدت الأنشطة الاستثمارية في مجالات الزراعة والتعدين والبناء، إلى المعالجة المكثفة لشعب أخرى مثل إعادة تدوير النفايات والمخلّفات والتصنيع والتمويل والعقارات[2].

[1] LI HELGE Shubo, **Op.cit**, p10.

[2] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، **مرجع سابق** ، ص ص 38- 42.

الفصل الثاني

المتغير الاقتصادي في العلاقات

الجزائرية الصينية

تعتبر "التجربة الصينية" واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الإنساني، حيث لفتت انجازات التنمية المستدامة والمتسارعة خلال الـ30 عاما من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين، واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة وتلخيص التنمية في الصين منذ الإصلاح والانفتاح وتعميق فهم الناس معنى الاشتراكية ذات خصائص صينية، حيث أن "التجربة الصينية" هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية التي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني[1].

وانطلقت "التجربة الصينية" منذ عام 1978م واستمرت على مستوى القيادات الصينية المتعاقبة، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي[2].

إن الـجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة منذ ما يناهز الـخمسة عشرة عاما، ولقد قطعت أشواط هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديـمقراطي ونظام اقتصاد السوق، وهذا الـمسار قد تـم خوضه على أساس العبر والدروس الـمستقاة من التـجربة السابقة لبناء البلاد، التـجربة التي أملتها الظروف التاريخية العسيرة التي اكتنفت استعادة استقلالها[3].

[1] وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، **الاقتصاد الصيني**، دار النشر الصينية عبر القارات، الصين، 2010، ص12.

[2] Wu li suifumin, **l'économie chinoise**, China international press, la chine, 2010, p20.

[3] صندوق النقد الدولي، **الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول الى اقتصاد السوق ـدراسة خاصةـ**، واشنطن، 1998، ص58.

إن التجربة الجزائرية من منظور التوجه نـــحو إحداث تـــحولات سياسية واقتصادية واجتـــماعية لـــم يتزعزع بفعل العشرية المشؤومة التي تكبدها الشعب الـــجزائري، فلـــم تنل لا الـــموجة الإرهابية ولا عدم تفهم بعض الشركاء ولا عدم اكتراث البعض الآخر من إصرار الـــجزائر على الـــمضي قدما.

لـــم تستطع الـــجزائر أن تبقي وتعزز الطابع الديـــمقراطي والـــجمهوري للدولة القائم على تكريس الـــحريات الأساسية وحقوق الإنسان فحسب، بل استطاعت كذلك أن تضمن لا رجعة التـــحولات المعرقلة لنـــمط تنظيـــم وسير الاقتصاد فيها، وهكذا تأكد مبدأ الـــحرية، بحيث بات اليوم الركن الركين للـــحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر[1].

المبحث الأول: خصائص التجربة الصينية والسياسة الإقتصادية المنتهجة

حققت "التجربة الصينية" تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين. ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية[2].

[1] lahcen Achy, **The price of Stability In Algeria**, CARNEGIE, Beirut, 2013, pp, 22-23.

2 Jean-Pierre Angelier, **Croissance chinoise et marchés mondiaux de matières premières**, Politique étrangère, vol. 69, n° 2, Paris, 2004, p 317.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السليمة الإصلاح والانفتاح

بالرغم من أن مضمون وملامح وجهات النظر مختلفة ومن زوايا مختلفة التي تلاحظها في عناوين متعددة من "نموذج الصين"، و"طريق الصين"، "تجربة الصين" إلا أن هناك نظرة مشتركة في التجربة الصينية هي إستراتيجية التنمية السليمة التي انتهجتها المؤسسات الصينية على نطاق واسع منذ الإصلاح والانفتاح، "التجربة الصينية" هي نظام اقتصادي اشتراكي ونموذج لتنمية الاقتصادية حيث يرى بعض العلماء أن التجربة الصينية تمتاز بأربع خصائص رئيسية هي[1]:

1- الملكية: تنفيذ الملكية العامة هي الغالبة بينما تتطور الملكية المتنوعة الأخرى.

2- التخصيص: هو تنفيذ التوزيع وفقا للعمل بوصفه الرئيسي وتعايش أنواع من التخصيصات الأخرى.

3- تخصيص المواد: تنفيذ تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم النموذج رائد من جانب الدولة.

4- تنسيق التنمية المحلية والدولية: تنفيذ اعتماد على الذات مع التأكيد على الانفتاح.

تعتبر "التجربة الصينية" تجربة مرنة ومبتكرة مناسبة لظروف الصين المحلية، حيث يعتقد الخبراء أن تجربة الصين في التنمية تناسب ظروف الصين واحتياجاتها الاجتماعية حيث تسعي لتحقيق العدالة ومزيج من النمو السريع في

[1] MILLIOT (N), **L'intelligence économique dans un pays à contexte culturel fort: Cas de la République Populaire de Chine**, Market Management, Vol 2, Paris, 2006, P 77.

تطوير تجربة مبتكرة. ويمكن تلخيص هذه التجربة على أنها تجربة ابتكار والعمل الجاد والمبادرة الجريئة والعزم في الممارسة العملية وحماية سيادة الدولة ومصالحها، فنجد أن الابتكار والتجريب والمرونة في التغيير هو روح هذه التجربة وأساس نجاحها.

وما ميّز هذه التجربة كذلك، أنها جاءت على عدة مراحل مما جعل لهذه التجربة حصانة من الإخفاق، ويمكن تلخيص " التجربة الصينية " في سبعة نقاط رئيسية[1]:

1. إعطاء المنحى الحديث والقوة الفعالة للحكومة الصينية.
2. الاستمرار في السعي لاستخلاص الحقيقة من الواقع وانطلاق منها شيئا فشيئا.
3. انتهاج التوسع تدريجياً.
4. الاهتمام بالتركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب.
5. العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن بين علاقة التنمية والإصلاح.
6. تفعيل المسار الاقتصادي دون صدمات والأولوية لقيام نظام صحي مع محافظة على اقتصاد سوق اشتراكي وكفاءة في تخصيص الموارد.
7. ضبط ما يمكن لتوفير العدالة الاجتماعية الشاملة والعقلية المتفتحة.

[1] SCHAEFFER (D), **La pratique de l'IE Chinoise dans l'acquisition des hautes technologies**, IECI, Paris, 2006, P 15.

ومن جهة أخرى، أشار خبراء آخرون أن "التجربة الصينية" هي تجربة متكاملة وتشمل بناء اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي وبناء حضارة ايكولوجية وما إلى ذلك، وهي نموذج يجسد 30 سنة من سياسة الإصلاح والانفتاح والإبداعات الجديدة، وابتكار نظام مميز وقوي ذو خصائص صينية تواكب العصر، وتطوير مفهوم الماركسية ليصبح دليلا لوضع مخطط والالتزام لبناء اقتصاد اشتراكي، وبناء سياسي وثقافي واجتماعي وتنمية شاملة للحضارة. وكوسيلة للتنمية والإصلاح التدريجي في مسار التنمية والاعتماد على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والتوسع الحضري والتسويق والتدويل لتحقيق التنمية. والهدف الرئيسي والمهمة الأولى في للتنمية هو الارتقاء بالشعب.

ويرى الباحثون انه مهما كان النقاش من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو من المنظور التنمية الشاملة فإن "التجربة الصينية" هي 30سنة من الخبرة في مجال التنمية والانجازات العظيمة وهي تجربة في طريق الاشتراكية الصينية الخاصة والمتميزة في ظل قيادة الحزب الشيوعي الصيني واستناداً إلى الظروف الأساسية للمجتمع وتركيزا على التنمية اقتصادية، وتتمسك الصين بأربع مبادئ أساسية والإصلاح والانفتاح وتحرر وتطوير القوة الاجتماعية المنتجة وتحسين النظام الاشتراكي وبناء اقتصاد سوق اشتراكي وديمقراطي وكذلك تطوير الثقافة الاشتراكية وبناء مجتمع اشتراكي متناغم، وبناء ديمقراطية متحضرة واشتراكية حديثة[1].

إنه قبل العام 1949م كانت الصين بلدا زراعيا تماما، وفي الحرب الكورية دعمت أميركا اليابان، فرد الاتحاد السوفياتي سابقا بالاستثمار في الصين لإنتاج

[1] فايزة كاب، **التجربة الصينية**، المركز العربي للمعلومات، بيكين، 2010، ص2.

الأسلحة والآليات الثقيلة، وفي سنوات قليلة تحولت الصين من بلد زراعي بالكامل إلى بلد صناعي، لتتراكم خبرة التصنيع في خمسينيات القرن الماضي وحتى السبعينيات، ولكن للدولة وليس للأفراد.

الخريطة رقم 05: خريطة الصين

المصدر : www.sfari.com

وقد أدى تصنيع الصين التي بلغ عدد سكانها عام 2014م حوالي 1.4 مليار نسمة إلى تحديث قدرات الجيش العسكرية، وكذلك البنية التحتية والتقدم التكنولوجي، وكانت الصين بلدا ينتهج الاشتراكية، أي أن اقتصادها يعتمد على التخطيط، كما كانت لجنة مراقبة الانضباط في الحزب الحاكم هي من يحدد أوجه تخصيص موارد الدولة[1].

[1] Marie Bal, Laura Valentin, **la stratégie de puissance de la Chine en Afrique**, ESSEC, France, 2008, pp9-11.

في أواخر السبعينيات وبعد أن ظهر العجز في الاقتصاد الموجه، وبدا أن النظام الاقتصادي على وشك الانهيار ولد النظام الجديد في أواخر السبعينيات، بعدما قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التحول إلى اقتصاد السوق، لكن على الطريقة الصينية التي تعتمد الإصلاح تدريجيا، وليس بنظام الصدمة.

بدأ الإصلاح في المناطق الريفية بتدشين نظام الأسر المنتجة، ثم واصل انتشاره في البلاد، وفي ثلاث سنوات طال الإصلاح قطاع الصناعة الذي به استمرت الصين في انفتاحها الاقتصادي حتى انضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001م[1].

إن السوق الحر في الصين تنشطه المبادرة الفردية وتخطط وتنسق له الحكومة، وهذا ما يفسر النمو السريع للاقتصاد الصيني، وقد سمح للأفراد بإنشاء مشاريعهم الصناعية وإنماء ثرواتهم الفردية، وهو ما أضفى الحيوية على المجتمع، وجعل الحزب الشيوعي الحاكم ينجح في تحقيق التنمية الإستراتيجية، ولم يتوقف الأمر لدى الصينيين عند إمداد السوق المحلية بالمنتجات الصناعية الاستهلاكية، وإنما يتطلعون إلى الأسواق العالمية.

- **العدالة في توزيع الدخل :**

لا يكفي قيام الدولة بتحقيق معدل كبير للنمو الاقتصادي لكي تحقق نجاحا كبيرا في قضية محاربة الفقر بها، بل يجب أن يصاحب ذلك ويدعمه انتهاج سياسات توزيعية جادة من شأنها ضبط العلاقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع في جني آثار ذلك النمو المتحقق، ولذلك يضع النظام الاقتصادي – الاجتماعي –

[1] حسين غازي رشيد، **محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق: دراسة تحليلة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2010، ص ص 41-42.

السياسي في الصين قضية العدالة في توزيع الدخل ومكافحة الفقر في مكانة متقدمة في جدول أولوياته[1]، ويعتمد في ذلك على تمكين السكان من الحصول على فرص للعمل وكسب العيش بكرامة وبصورة دائمة تضمن الحد الأدنى من حياة كريمة وبعيدة عن الفقر المدقع على الأقل. كما يعتمد النظام في تحقيق ذلك على سياسة دعم السلع والخدمات الاجتماعية، وسياسة التحويلات الاجتماعية.

- **تحقيق القفزة القوية في مجال الإبداع والتطوير والتجريب:**

دعت الصين في سنة 2011م إلى عقد مؤتمر دولي في بكين تحت عنوان "دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة"، وركزت التوصيات على أن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكوني يتطلب تنفيذ توصيات إعلان "ريو دو جانيرو" للعام 1992م التي دعت الأسرة الدولية إلى تحمل مسؤولياتها بصورة مشتركة رغم تباين الأنظمة والثقافات والمصالح، فلابد للمجتمع الدولي من رسم استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة بصورة متوازنة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واحترام الخيارات المستقلة لجميع الدول في مجال تحديد أولويات التنمية المستدامة وفق حاجات كل بلد، وتعزيز الاقتصاد الأخضر الذي يساعد على التخلص من آفة الفقر والجوع، وتنشيط المنظمات العالمية التي تحمي البيئة وتحارب التصحر والاحتباس الحراري وغيره[2].

إلى جانب آخر، تحولت الدبلوماسية الصينية إلى أداة فاعلة في تعزيز دور الصين الاقتصادي على المستوى الكوني، ونظراً لنسبة النمو السنوي المرتفعة التي تراوحت بين 7-10% تحولت الصين خلال العقود الثلاث الماضية من بلد

[1]Mary Françoise RENARD, **la montée en puissance de la chine dans le commerce mondial**, revue d'économie financière, N° 77, France, 2005, p6.

[2] Laurence DEMEULENAERE, **L'environnement en chine**, vie publique, France, 2008, pp, 17-21.

متخلف اقتصادياً إلى بلد متطور جداً وينافس الدول الكبرى في العالم، وهناك مؤشرات كثيرة تؤكد نجاح التجربة الصينية أبرزها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالية[1]، التي انعكست بشكل إيجابي على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للصين، وتحسن مستوى دخل الفرد وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وتزايد مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية، واعتمدت الصين سياسة علمية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة معاً وكان هدفها في ما يلي:

1. المقام الأول تنمية الإنسان الصيني.

2. بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة.

وساعدها في ذلك انفتاحها على مختلف النظريات والرؤى التنموية في العالم كله، للاستفادة منها وتكييفها حسب المتطلبات والسياسات المنتهجة، وتتبنى الصين منذ السنوات الأخيرة آليات جديدة لمعالجة مشكلات التنمية من منظور إنساني، وعملت على احتواء أزماتها التاريخية مع دول الجوار الآسيوية بالطرق الدبلوماسية، وحرصت على تعزيز التنمية المشتركة في علاقاتها مع الدول الأخرى بعد أن أسقطت مبدأ استخدام القوة العسكرية ضد أي من دول العالم، وهي تساند بقوة الأمم المتحدة وتطالب بتعزيز دورها في صيانة السلام العالمي، وقد تبنت آلية "القوة الناعمة" وليس القوة العسكرية لحماية التنمية المستدامة بصفتها قابلة للتعميم على المستوى الكوني، وهي تركز في هذا الشأن على عاملين أساسيين:

1. تحقيق الانسجام الوطني داخل كل دولة.

[1] Nicole Madariaga & Sandra Poncet, **FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth**, Wiley Blackwell, vol 35, USA, 2007, pp 837-840.

2. الوصول إلى بناء السلام بين الشعوب والدول على المستوى الكوني.

وتستند إلى رؤية مثقفين متنورين من مختلف دول العالم لمعالجة قضايا التنمية في العالم بطرق سلمية، وتنطلق الصين من أن المسؤولية بين الدول مشتركة،[1] فعلى كل دولة أن تولي اهتماما خاصاً بالموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة وحماية البيئة وفق شعار تنمية مستدامة لجميع الشعوب، كما تحرص الصين على إقامة علاقات ودية مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وتحقيق المنفعة المشتركة.

المطلب الثاني: سياسة الإصلاح والانفتاح والتعامل مع المتغيرات الدولية

إن طبيعة الإدراك الصيني للمتغيّرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بالاعتبار الأبعاد الرئيسة للمعطيات المتغيّرة في المجال الدولي، ولاسيّما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهمّ الصين في انطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور، وفي الواقع، فإن الإدراك الصيني للتحوّلات العالمية، جعلها لا تعوّل كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعوّل على حجم الاستفادة والضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جرّاء هذا السلوك[2].

فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الالتزامات الدولية، وأكثر انخراطا فيها من قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية كسياسات الإصلاح

[1] ووين، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ت: عبد العزيز حمدي، ج1، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 160-161.

[2] بربرة أنجهام، **الاقتصاد والتنمية**، ت: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، 2010، ص ص 86.85.

الاقتصادي التي رتبت عليها العديد من الالتزامات الخارجية. وعلى صعيد هيئة الأمم المتحدة، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقّق دوراً أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وبخاصةٍ من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع للهيئة الدولية، وذلك لإيمانها بضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الأمن والسلم، وتحقيق الاستقرار، حيث لا بديل لها في الساحة الدولية، لتحقيق هذه الغاية[1]. ومن الواضح أنه كل ما تمّت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وامتلاكها لحق النقض، وعلى هذا الأساس، كان من الطبيعي أن تصرّ الصين على أن تتدخّل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال هذه الهيئة، ولاسيّما أن نفوذها خارج الهيئة أقل أهمية نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الأميركية، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي.

وترى الصين أن العقوبات الدولية وبخاصةٍ الحصارات الاقتصادية، تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الأمن، وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي فإنها تتطلّع إلى نظام عالمي جديد، قائم على الأمن والعدالة والمساواة بعيداً من عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها ومن التكتلات والمحاور الدولية[2]، وفي هذا الإطار تركّز الصين من خلال علاقاتها الخارجية والدبلوماسية على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم تدخّل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وترى أن تكون مفاهيم القانون

[1] سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص ص 175-176.

[2] محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص90.

الدولي هي الأساس في العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك تركّز على مبدأ "حرية الاختيار"، أي أن تكون لكلٍّ دولة سيادتها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية، التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها من دون تدخّل الدول الأخرى.

ويرى التوجه الصيني أنّ عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدولة، وفي هذا إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي تربط دائماً علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين بمسألة حقوق الإنسان الداخلية، فهي تعارض بشدة على سبيل المثال موقف الصين من الأقليات في "التبت"[1].

ومن الممكن هنا أن يرجع اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بهذه الشؤون إلى أنه اهتمام اقتصادي بحت، فاستخدام الولايات المتحدة الأميركية لحقوق الإنسان كعنصر في سياستها التجارية، هو بمنزلة ورقة الضغط على الصين لتعديل بعض سياساتها الاقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الأميركية، كانتهاك حقوق الملكية الفكرية. كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولـــي بمعنى القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية، وهي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلاً من الانفراد بها[2]. وعلى هذا تحدّدت رؤية الصين إلى النظام الدولي بعد انهيار جدار برلين، وسقوط المعسكر الاشتراكي، بأنه نظام قائم على التعدّدية والمشاركة، بدلاً من الانفرادية والاحتكار من قِبل دولة واحدة. وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام

[1] Li Wei, **lutter contre le terrorisme par la législation**, CHINAFRIQUE, vol.6, BEIJING, Chine, 2014, p10.

[2] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، **مرجع سابق**، ص ص، 21-23.

الدولي، لابدّ أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية–الأسيوية تقدّم قاعدة ارتكاز أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي.

وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدّمة، ولهذا عزّزت علاقاتها مع الدول المحاذية أو القريبة منها، وتجسّدت منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي حالات التقارب الصيني مع المحيط الإقليمي من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي، تحضيراً لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشِطة، وذلك من خلال الوقائع الآتية [1]:

1- دعمت الصين علاقاتها بتبادل دبلوماسي وتمثيل تجاري مع كلٍّ من سنغافورة وإمارة بروناي.

2- استأنفت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أندونيسيا، بعدما يزيد على عشر سنوات من القطيعة بينهما، حيث تبين لقادة البلاد ألّا ضرورة لها أصلاً.

3- خاضت مفاوضات سياسية واقتصادية مع أكثر من دولة، على قاعدة ألّا خصومة مع أي دولة، وذلك بهدف تذليل المشاكل وكسب الصداقات في المجال الدولي، واتبعت علاقات أكثر تعاوناً مع باقي الدول[2].

4- في العام 1991م تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغيّر موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقّف عن دعمها لها.

[1]Information Office of the Stat Council The People's Republic of China, **China's Foreing Aid**, First edition, Foreing Languages Press, China, 2014, pp, 7-9.

[2] سلسلة كتب سور الصين العظيم، **تاريخ الصين**، ج2، ط1، دار مجلة بناء الصين، بكين، 1986، ص ص، 53-54.

5- اعترفت بكوريا الجنوبية في العام 1992م، وساعدت على منع الأسلحة عن كوريا الشمالية.

6- أقامت علاقات طيّبة مع باكستان، وسعت إلى تعزيز هذه العلاقات.

7- حسّنت علاقاتها مع الهند منذ العام 1991م، فدخل البـــلدان في حوار أنهى معظم المشاكل بينهما. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود لا تزال عقبة في سبيل تطويـــر هذه العلاقات، فثمة اتفاق بين الجانبين على حلها سلمياً، وقد أصبح البلدان يلتزمان مبادئ التعايش السلمي.

8- سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا، وجمهوريات آسيا الوسطى.

9- على صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، فإن الصين أبدت اهتماماً خاصاً بالعلاقات معها، من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة. وأبدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها، بعيداً من أي التزامات إيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيّبة مع هذه الدول[1].

10- وفي إطار التعاون مع روسيا، فإن العلاقات بين البلدين شهدت ازدهارا غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي لبكين في ديسمبر 1992م، إذ تمّ التفاهم على حلّ مشاكل الحدود وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة. وقد تمخّض عن هذه الزيارة توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات متعدّدة[2].

---

[1] ووين، **مرجع سابق**، ص ص، 156-158.

[2] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص ص، 29-30.

11- ومن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي بعد أفول شمس المعسكر الاشتراكي، التقارب الواضح مع فرنسا، الذي بدأ منذ العام 1994م وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا في ما يتعلّق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية – الفرنسية والبيان المشترك في 16 ماي 1997م في بكين، فقد قرّر الجانبان في بيان لافت: "العمل على تعزيز التعاون والتصدي لأي محاولة للهيمنة على الشؤون العالمية، وبخاصةٍ في أماكن التوترات في أنحاء العالم"[1].

12- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون مع إفريقيا، وانتهاج الشراكة الإستراتيجية الصينية-الإفريقية الجديدة، والعمل على تطورها السريع والتوسع الناجح للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.

وفي الواقع فإن الصين تُعوّل على أن تكون فرنسا بوّابتها إلى أوروبا، إذ دعت فرنسا دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثّله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية، ووصفها الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك "بأنها الدولة التي سوف تقرّر اتجاه القرن الحادي والعشرين". وعبّر عن رؤية فرنسا للصين بقوله إنه: "حان الوقت لإيجاد مدخل جديد بين الصين والغرب، يعتمد على الاعتراف والتقدير المتبادل، والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى"[2].

ومنه تبرز أهم المحدّدات السياسة الخارجية الصينية، منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، وحضور مدرسة "دنغ شياو بنغ" الانفتاحية على العالم، كبديل عن مدرسة "ماو" الثورية، وتراجع البُعد الإيديولوجي لصالح المصالح الاقتصادية

[1] سونغ شي جيا، **مرجع سابق**، ص46.

[2] Cai FANGBAI, **les rêves chinois et français sont liés**, la chine au présent, Xeiut, Pekin, 2013, pp2- 4.

والعلاقات التجارية مع العالم الخارج، تحدّد الصين مواقفها وسياستها بعد انتهاء عهد الثنائية القطبية، في جميع الشؤون الدولية، انطلاقا من المصالح الأساس للشعب الصيني، ومن منطلق العمل على بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول، يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة".

يمكن تلخيص أبرز معالم سياسة الصين الخارجية من خلال المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي أطلقتها الصين بداية مع المنظّر السياسي "شو إن لاي"، ثم تبناها صناع القرار الصينيين الذين جاءوا إلى الحكم بعد العام 1990م. يمكن مقاربة هذه المبادئ التي رسمت التوجّهات الصينية الجديدة في سياستها الخارجية في النقاط الآتية[1]:

1- تعارض سياسة الهيمنة، وتعمل على صيانة السلام العالمي، وترى أن أي دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة مع سائر الدول.

2- لا تخضع الصين لأي ضغوط خارجية في سياستها، وهي لا تتحالف مع أي دولة عظمى، ولا تسعى لإقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلّح، ولا تمارس التوسّع العسكري، وتثابر على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى وجوب حلّ جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، وليس باللجوء إلى القوّة، أو التهديد باستخدام القوّة، كما ترى وجوب حظر التدخّل في الشؤون الداخلية للدول. ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية على الآخرين وفي الوقت نفسه لن تسمح للدول الأخرى بفرض نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية عليها .

[1] مكتب السلام والتنمية والتعاون، **راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد**، بيكين، 2005، ص ص 2- 5.

3- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول. وهي سعت إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة، وتسعى إلى توسيع مجالات الاتصالات التجارية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع، مع مختلف دول العالم ومناطقه، على أساس المنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك.

4- ترى الصين أن على أيِّ نظام دولي عادل بعد زوال الثنائية القطبية أن يجسد مطالب تطوّر التاريخ وتقدّم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها، وأن تكون مبادئ التعايش السلمي والمبادئ الأخرى المعترف بها للعلاقات الدولية، أساساً لبناء النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

5- ترغب الصين في إقامة علاقات الصداقة والتعاون وتطويرها مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثّلة بالاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي الداخلية للدول، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للغير، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

وقد أولت الصين كلَّ الاهتمام لتحسين علاقاتها مع الدول المتقدّمة وتطويرها، والدعوة إلى تجاوز اختلاف النظم والإيديولوجيات في العلاقات بين الدول، والاحترام المتبادل، والسعي لإيجاد النقاط المشتركة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة. وبخصوص العلاقات الثنائية، فإن الخلافات – في حال وقوعها – يجب حلّها بصورة مناسبة عبر الاستناد إلى مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول والاحترام المتبادل[1].

[1] إيفان ميديروس، **السياسة الصينية في الشرق الأوسط**، ت حسن أبو طالب، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، 2010، ص ص، 10 – 14.

ولابد من التأكيد مجدداً على نقطة مهمَّة، مفادها أن التطوير النشط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة، كان جزءاً مهماً من السياسة الخارجية الصينية. ومن هنا سعت الصين إلى حلِّ نزاعات إقليمية خلّفها التاريخ والنزاعات الحدودية المزمنة مع معظم الدول المجاورة. وقد عملت على دعم علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين هذه الدول وتطويرها، بما يدفعها إلى الازدهار والتقدّم، كذلك فإن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية قد شكّل موطئ قدم أساسياً ومرتكزاً ذكياً للسياسة الخارجية الصينية، كما شكّل منطلقاً لانفتاحها تجاه هذه الدول على المستويين السياسي والاقتصادي. وأكّدت الأدبيات السياسية الصينية للانفتاح، الأهداف المشتركة المتعلّقة بعناوين تقليدية في السياسة الخارجية. وتعتمد الدبلوماسية الصينية شعارات ومصطلحات جذابة، مثل "تأكيد المعاناة التاريخية المشتركة" و"المشاركة في صيانة الاستقلال و"تحقيق التنمية الاقتصادية" ورفض الهيمنة أو التبعية الاقتصادية"[1]، ما أتاح لها إقامة علاقات مستقرّة مع أنظمة عشرات الدول وشعوبها، وبالتالي منافسة الغزو السياسي والاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية والغرب لسنوات طويلة على هذه الدول.

لقد انعكس التطوّر الحاصل في بنية الدولة الداخلية على مستوى طبيعة الإدراك الصيني للمتغيرات المستجدة عالمياً، وتأثير ذلك كلّه على العمل الدبلوماسي، وتسيير العلاقات الخارجية للدولة والاعتماد على دبلوماسية متطورة تواكب الانفتاح، ولقد تغيّرت المنطلقات التي شكّلت الإطار الذي اتبعته الصين في رسم سياستها الخارجية بما يزيد على ربع قرن من الزمن. فبعد سنوات من شبه القطيعة مع العديد من دول العالم، ولاسيَّما منها دول الجوار الإقليمي، سعت

[1] محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998. ص 130.

الصين إلى التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة من جهة، ومع باقي دول العالم الخارجي من جهة أخرى[1].

وشكّــل هذان التقارب والانفتاح، جزءاً مهماً من السياسة الخارجية للصين، وساعدها على حل الكثير من القضايا التي خلّفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة. وتتطوّر اليوم علاقات التعاون ذات المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطوّراً مزدهراً .

تتوقع الصين لعام 2015م بحسب إعلان مؤتمر الشعب الصيني[2]، عن تحول البلاد إلى الوضع "الطبيعي الجديد" والذي يتمثل في نمو اقتصادي بنسبة 7%. ويفرض هذا التحول إلى نمو أبطأ، ولكنه أيضاً يخلق فرصة مهمة للصين لضمان التنمية الاقتصادية للأمد البعيد، ويدرك قادة الصين هذه الفرصة، وهم يتخذون التدابير اللازمة لدعم التحول إلى نموذج نمو أكثر استدامة. وقد رفعت وزارة المالية عجز موازنة الحكومة المركزية من 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م إلى ما قد يصل إلى 2.7% في عام 2015م، وسوف تسمح للحكومات المحلية العالية الاستدانة بمبادلة تريليون يوان صيني (161.1 مليار دولار أميركي) من الديون المستحقة هذا العام بسندات بأسعار فائدة أقل[3].

وعلى نحو مماثل، قدم بنك الشعب الصيني الدعم النقدي، فخفض بشكل تدريجي أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي. ولأن الأجور لا تزال في ارتفاع، فإن هدف التضخم لعام 2015م تحدد بنسبة 3% ـــــ أعلى من معدل التضخم الفعلي

[1] كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، ط1، 1997. ص ص 47-50.

[2] تشاو قوة تشونغ، **دراسات صينية في قضايا الشرق الاوسط واقعها ومستقبلها**، الفكر السياسي، الصين، 1999، ص ص 116 – 119.

[3] Wang Shuo، **ماذا ينتظر الاقتصاد الصيني خلال عام 2015**، Xinhua، بيكين، 2015، ص 02.

في عام 2014م والذي بلغ 2%، حتى برغم أن تضخم أسعار المنتجين كان سلبياً طيلة 36 شهرا، كما توقع بنك الشعب الصيني بيئة تتسم بثبات سعر الصرف هذا العام ــبرغم الانخفاض الحاد في قيمة الين الياباني واليورو وعملات الاقتصاديات الناشئة في مقابل الدولار وهو ما يعمل بالتالي على تعزيز الاستقرار العالمي[1].

وتعكس هذه السياسات تصميماً غير عادي على مواصلة السير على طريق الإصلاح البنيوي برغم الرياح المعاكسة القوية الناجمة عن البيئة الخارجية المتدهورة والتعديلات البنيوية المحلية. تعتمد حكومة الصين رؤية واضحة بعيدة المدى، ورغم ما يمكن أن يوصف بأن التنمية الاقتصادية والسياسية في الصين عُرضة للخطر تعمل القيادة الصينية على تحقيق الظروف المواتية التي تشكل صمام أمان في كل من السياسة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وبخاصة الاجتماعية. والواقع أن هذه العملية التي نشأت من خبرة الحزب الشيوعي الصيني في ثلاثينيات القرن الماضي[2]، والتي تتسم بالتجريب والتقييم والتعديل، طبقتها الصين في برنامجها الإصلاحي في الثمانينيات، وقد تم صقلها وتنقيحها بواسطة قادة الصين اللاحقين. ولأن اقتصاد الصين شهد نموا سريعا وعلى هذا النطاق الواسع فإن الوسيلة الوحيدة لإدارة التنمية في الصين كانت على حد تعبير الحكومة الصينية "عبور النهر بتحسس الحصى".

إن نهج التكيف الذي تتبعه الصين في صنع سياساتها سمح بتحقيق نجاحات متميزة أنتجت العديد من النماذج القابلة للتطبيق في مختلف أنحاء البلاد، ومن

[1] **http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201504/t20150429_4954361.html.** (consulté 03/05/2015)

2 البنك الدولي، **تحسّن النمو الاقتصادي الصيني متوقع هذا العام** ، واشنطن، 2015، ص117.

ناحية أخرى، تعمل الصين الآن على إصلاح نظام الاكتتابات العامة للشركات وسوف يسمح ذلك بتلبية احتياجاتها من التمويل من دون وساطة البنوك وهي خطوة بالغة الأهمية لمساعدة الشركات على التخلص من أعباء الديون.

الواقع أن الحد من الدور الذي تلعبه البنوك أمر ضروري لموازنة الاقتصاد الصيني. ورغم الانتعاش الأخير، فإن رسملة سوق الأسهم في الصين تعادل 40% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ مجموع الأصول المصرفية 266% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، فإن 10% فقط من مجموع التمويل الاجتماعي تأتي من سوق الأسهم، فيما يتحدث الخبراء عن غياب عنصر مهم في أجندة الإصلاح الحكومية في عام 2015م وهو تحسين إجراءات الإفلاس لصالح المقترضين الفاشلين. فما لم يخرج المقترضون الفاشلون والشركات الفاشلة من النظام بسرعة وسلاسة، فسوف تصبح السوق مثقلة بالديون والمشاريع غير المكتملة، إلى الحد الذي يقوض أداءها[1].

لقد أثبتت الصين ثباتها وقدرتها على التكيف. والآن، وحسب خطابات قادتها أنه يتعين عليها أن تفعل هذا مرة أخرى، من خلال ضمان استقرار وضعها "الطبيعي الجديد" واستدامته وشموله قدر الإمكان. ويستلزم هذا تعزيز الأسس المؤسسية وإنشاء قواعد واضحة وشفافة من أجل تشجيع التجريب والإبداع، وضمان الخروج السلس للمشاريع الفاشلة، وإدارة التداعيات الناجمة عن الأخطاء[2].

1 علاء رشدي، **الصين تبقي على سياسة نقدية متحفظة لدعم الإصلاح الهيكلي**، البنك المركزي، بكين، 2015، ص4.

2 لو جي وى، **تعميق الإصلاح المالي والضريبي لإقامة نظام مالي حديث**، الصين النظرية، العدد20، الصين، 2014، ص ص، 8 – 10.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية

استطاعت الجزائر بقيامها بالتوفيق بين المبادئ الديمقراطية العالمية وقيمها الثقافية والحضارية الخاصة، أن تصنع نظاما سياسيا يستجيب لمقتضيات الحداثة والتجذّر ضمن المجتمع الجزائري، وهي تعتزم من ثمة، المشاركة في الانطلاقة الديمقراطية العالمية والمشاركة في رد الاعتبار لقيم كرامة واحترام الإنسان في كل مكان من العالم، وهي بذلك تدرج قضايا التنمية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من خلال الترتيبات ذات الصلة لاتفاق الشراكة الذي يربطها بالإتحاد الأوروبي، و من خلال انضمامها لآلية التقصي من قبل النظراء للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، فإن الجزائر قد جعلت من احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والحكم الراشد، وتطوير اقتصادها من خلال رفع تنافسية اقتصاديات دول إفريقيا في إطار البعد الإفريقي والذي طالما دافعت عنه الجزائر ضمن منظور الوحدة والتكامل، كما سجلت أدوارا هامة في المطالبة بتنمية دول العالم الثالث ورفض الاستغلال من طرف الدول المتقدمة، كلها جعلت منها عناصر أساسية لإرساء دولتها على أسس جديدة، بل وواجبات تتعهد السلطات الجزائرية باحترامها ليس إزاء الشعب الجزائري فحسب، بل وكذلك إزاء المجموعة الدولية[1].

المطلب الأول: الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي التي رافقها تحرير الأسعار، الذي أصبح

[1] Bernard Ravenel, **l'Algérie s'intègre dans l'Empire**, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003, pp, 115 – 118.

اليوم تحريرا كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 500 مؤسسة) وتسريح لا مناص منه للعمال (أكثر من 40.000 بين 1995م و1997م)، لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها. وهو الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها، وفي مرافقة هذا الاختيار، تقوم الجزائر، على المستوى الداخلي، بالتغييرات، والتعديلات اللازمة. وهكذا، فإن مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد[1].

وهكذا، تم، كذلك، فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، و تقديم التشجيع لهما، وقد تم جني بواكير ثمارهما. و على سبيل المثال، شهدت السنوات الخمسة المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي و بما يربو عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة. و يمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات، كما يخص الإصلاح قطاع الخدمات، سواء أتعلق الأمر بالاتصالات أم بالبنوك (على سبيل المثال)، حتى وإن ظل هذا المسار ينتظر الاستكمال[2].

[1] Hassain Keltouma, **Accord d'association Algérie-Union Européenne**, Thèse de Magistère en sciences économiques, université d'Oran, Année Universitaire 2010/2011, pp,68-72.

[2] Laura Baeza, **Union Européenne – Algérie 30 ans coopération**, la délégation de l'Union Européenne, Bruxelles, 2009, pp, 17 -20.

إن الـــجزائر، من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يـــمر حتـــما بـــمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بـــمجهود عمومي لدعم التنـــمية والنـــمو، الـــمجهود الـــمتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمـــــــال الـــخاص، وهكذا فقد شهدت السنوات الـــخمس الـــماضية تقديـــم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار، ويتواصل هذا الـــمجهود على امتداد السنوات الـــخمسة القادمة، الأمر الذي سيتيح سوقا مغرية للاستثمار الـــخاص، الـــمحلي والأجنبي على حد سواء[1].

الخريطة رقم 06: خريطة الجزائر

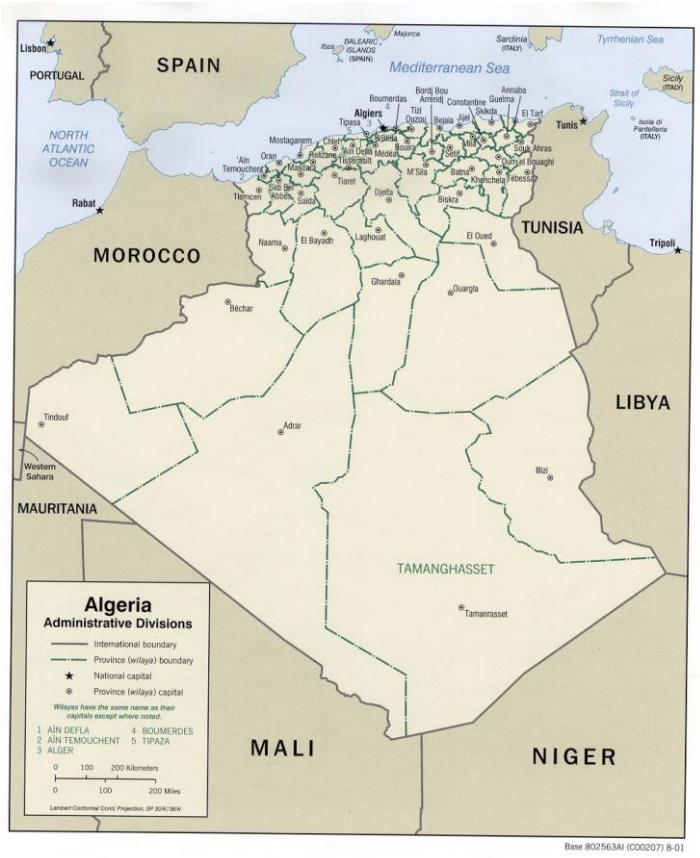

المصدر : www.israj.net

[1] La banque d'Algérie, **stabilité et développement du secteur bancaire en Algérie**, rapport 2008, pp 4- 6.

- **المرحلة الجديدة: استمرارية إستراتيجية وأنماط عمل معززة.**

تبقى المصالحة الوطنية والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي المكونات الأساسية لمسعى التجدد الوطني الواجب استكماله، وتوخيا للبلوغ بهذا المسار مداه في أفضل الظروف، حددت الجزائر في هذه المرحلة الجديدة، أهداف ذات أولوية، تبذل جهودا حثيثة مكثفة لتحقيقها ونذكر منها[1].

أولا: : مواصلة إصلاح هياكل الدولة ومهامها

إن الإصلاح هذا يهدف، في حقيقة الأمر، إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، وهو يشكل إحدى أهم ورشات الحكومة الحالية ذات الأولوية.

إن هذا الإصلاح، الشامل المدى، يتوخى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي، وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شرع فيه يتطلع، إذن، إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وبالدائرة الاقتصادية وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات، فالهدف الأساسي إنما هو تحويل المواطن من مجرد محكوم إلى شريك كامل في تسيير الشؤون العمومية[2].

[1] Groupe de la banque Africaine de développement, **note de dialogue 2011-2012**,Tunis, Mai 2011, pp, 2-6.

[2] Azeddine ABDENNOUR, **Reforme administrative et gouvernance en Algérie**, Metting Naples, Italie, 17-20May2004, pp, 3 -6.

إن الدولة مع تعزيزها لصلاحيات التحكيم والضبط المخولة لها وتحسين شروط ممارسة هذه الصلاحيات، تعتزم صبّ عملها أكثر فأكثر على العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي وتطوير التشغيل وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتنوي السلطات العمومية بهذا المجهود المبذول في سبيل تجديد الهياكل المؤسساتية والإدارية، تحمل مسؤولياتها في مجال الاستشراف والتصور والعمل والتقييم والمراقبة[1].

يشمل إصلاح هياكل الدولة ومهامها من بين ما يشمل، تعميق اللاّتمركز واللاّمركزية من خلال إعادة توزيع فعلي للصلاحيات والوسائل لفائدة الجماعات المحلية، من حيث هي الفضاء الأمثل الذي يقاس فيه يوميا مدى تمثيل الدولة ومصداقيتها، ومن حيث هي، في نفس الوقت، الدليل على ديمقراطية محلية حقيقية.

ثانيا: تطوير الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

تبنت الجزائر طرحا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثية، الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنّة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي، إن هدف الحكومة الجزائرية يتمثل في تعزيز الحوار هذا، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي واجتماعي على المدى

[1] M.C BELMIHOUB, **La reforme administrative en Algérie**, Forum Euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005, pp 4 -7.

المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة والحركة النقابية والمستخدمين، والدولة متمسكة كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية، خصوصا، من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني و تعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حياة الأمة، كما تحرص الدولة على تحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي[1].

ثالثا: تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية

لقد سمحت السياسة الاقتصادية والمالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل، بإدخال الصرامة والانسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية وإدارتها، كما سمحت بتطوير أدوات تحفيز المبادرة الخاصة ومرافقتها، بما فيها مبادرة الشباب ضمن منظور التشجيع على بروز طبقة جديدة من المقاولين، إن مواصلة الإصلاحات ستتركز، من الآن فصاعدا على عصرنة القطاع المالي والمصرفي، حتى يضطلع بدوره كاملا في تمويل الاقتصاد، وعلى العقلنة المتنامية لتسيير المال العام وسياسة نشطة لإدارة المديونية وتطوير القطاع الخاص وتكثيف مسار فتح مؤسسات القطاع العام على الشراكة والخوصصة، ويتمثل أحد الأهداف المركزية لإستراتيجية الإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي، بغية التقليص تدريجيا من التبعية إزاء المحروقات، التي لا تزال مفرطة[2].

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, **Plans D'action Du Gouvernement**, 2012, pp, 3-5.

[2] Programme des nations unies pour le développement en Algérie, **Projet de réforme du marché financier en Algérie**, New York, 2011, pp, 5- 8.

- **تحديات يجب تحقيقها:**

إن نـــجاح مسار شامل للإصلاحات مثل الـــمسار الذي باشرته الـــجزائر، مرهون برفع الإكراهات الـــمتعددة، الذاتية منها مثل ضعف القدرات، والـــخارجية منها مثل الإفراط في تقييـــم الـــخطر الـــمتوجس منه في الـــجزائر، وهناك قيد آخر، يتصل بالـــمخلّفات الـــمعتبرة التي خلفتها عشرية من الإرهاب والتي ما زالت تؤثر في الـــمتغيرات الـــميزانية وفي الـــموارد البشرية لـــمسار الجزائر من أجل النـــمو والتنـــمية، كما أن الكوارث الطبيعية التي شهدتها الـــجزائر من السنوات الطويلة من الـــجفاف، عرفت كذلك فيضانات جارفة وزلازل خلّفت ضحايا بشرية وخسائر مادية فادحة، مثل زلزال 21 ماي 2003م، يضاف إلى هذه الكوارث، اجتياح واسع للـــجراد، الذي تواجهه الـــجزائر سنويا، كما ينبغي مراعاة الصعوبات اللصيقة بالقيام بأي كل مسار تـــحول واسع الـــمدى، إن هذه الإكراهات ينبغي تقييـــمها وتناولها على ضوء التـــحديات التي تطرحها استـــحقاقات الشروع في تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتـــحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التـــجارة العالـــمية، غير البعيدة الـــموعد، وعلى سبيل الـــمثال، ينبغي أخذ مجهود التنـــمية الـــجاري في الـــجزائر ومخلفات الأزمة الـــخطيرة التي مرت بها بعين الاعتبار، فإن الانفتاح الواسع لاقتصادها على الـــخارج يعرض الـــجزائر إلى مخاطر حقيقية تتـــمثل في تهريب رؤوس الأموال عن طريق الـــمصارف الـــخاصة أو عن طريق التهريب الـــجمركي، مـــما يتطلب تعاونا دوليا أنـــجع لدحر هذه الآفات، لاسيـــما وأن الآليات الدولية الـــملائمة موجودة ولا تنتظر إلا تفعيلها تفعيلا أكثر نـــجاعة، كما أنه ينبغي للـــمجتـــمع الدولي أن يصحح إجحافه في تقييـــم الـــخطر الـــجزائري خصوصا وأن الـــمصاعب التي عاشتها الجزائر قد تـــم تـــجاوزها، والتي يعود اغلبها في

الواقع ناتـــج عن مكافحة الإرهاب التي تـــحملتها الـــجزائر عن نفسها وعن غيرها، والتي تعد الآن فيها شريكا دوليا صادقا وفعّالا[1].

خريطة رقم 07: اهتمام المجموعات الاقتصادية الكبرى بالجزائر

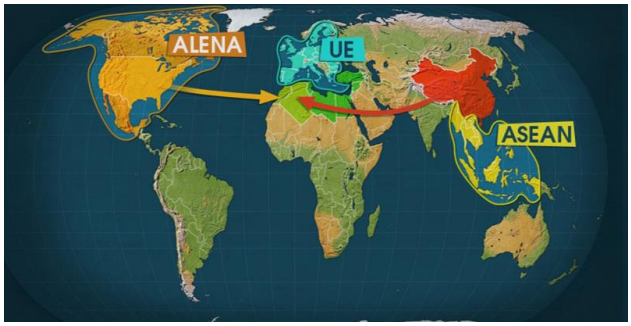

المصدر : studies.aljazeera.net

المطلب الثاني: مسار الإصلاحات في الجزائر والتحديات الجديدة

شهدت الجزائر خلال سنة 2014م تطورات كثيرة مسّت اقتصادها بشكل خاص فتوالت عدّة أحداث كانت تارة إيجابية وتارة غير ذلك، لكنها أحدثت تغييرات في مجالات أخرى وخاصة في الجانب الاجتماعي، وأهم حدث هو إعادة بعث القاعدة الصناعية للجزائر والتي تعتبر أولى الخطوات التي تخطوها بلادنا في مجال الصناعة وهو أيضا بمثابة الانطلاقة في تحريك الصناعة خارج المحروقات وبفضل هذا التوجه استطاعت استعادة بناء القاعدة الاقتصادية وإمكانية التصدي إلى ما يكون له انعكاسات وخيمة على الميزانية، وبخاصة تلك التي تدفع إلى الانخفاض الكبير في سعر النفط بالأسواق العالمية ما يجعل الحكومة الجزائرية مضطرة للتدقيق في ميزان المدفوعات بفرض إجراءات خاصة لترشيد النفقات لمواجهة صدمة 2014م التي يتوقع الكثيرون أن تمتد إلى غاية السنة

[1] خلفان كريم، **مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين – دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة**، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص ص، 46-50.

القادمة، لذلك أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن ثروات أخرى خارج المحروقات ومن هذا المنطلق جاء التفكير في تشجيع المنتوجات المحلية وخاصة الصناعات الغذائية للتقليص من فاتورة الواردات كونها بلغت مستويات كبيرة حيث قدّرت هذه السنة بحوالي 65 مليار دولار[1].

خصصت الحكومة الجزائرية لغرض ترقية مناخ الاستثمار مبلغ 286 مليار دولار خلال هذا الخماسي (2010–2014م) كاستثمارات عمومية، وهذا تكملة للبرنامج الخماسي السابق (2004–2009م) الذي خصصت له الدولة 220 مليار دولار. وقد شملت هذه البرامج جميع القطاعات الاقتصادية بإتمام المشاريع المعطلة وإنجاز مشاريع جديدة ومن ضمن القطاعات المشمولة[2]:

الهياكل القاعدية: مثل الطرق، السكة الحديدية، الموانئ، السدود.

الهياكل الاجتماعية الأخرى: مثل المدارس بمختلف مراحل التعليم والجامعات والمستشفيات والمركبات الرياضية والسكن، كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لترقية المناطق الصناعية وإنتاج الطاقة الكهربائية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات البتروكيماوية والفلاحة والبحث العلمي.

انتهجت الجزائر الإجراء المتعلق بتخفيف الأعباء المالية المتضمن في قانون المالية 2015م بتشجيع الاستثمار، ما يؤدي إلى خفض الضريبة على التنازل لفائدة المستثمرين من 3 إلى 5 بالمائة فضلا عن الإعفاء من مصاريف التسجيل للضريبة على الإشهار المالي والدفع مع التصريح فقط بالاستثمار لدى

[1] قانون رقم 13- 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، **يتضمن قانون المالية لسنة 2014**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

[2] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 206-209.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. كما دعت الحكومة الجزائرية كل الشركاء إلى الإسهام في تحسين مناخ الاستثمار خاصة الإنتاجي لتحقيق الأهداف المرجوة من حيث خلق فرص العمل والرفع من قدرة الإنتاج الوطني والحد من الواردات. ويقول الخبراء أن قانون المالية 2015م يشجع الاستثمار الوطني من خلال الإعفاء مدة خمس سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لصالح المتعاملين الاقتصاديين الذين يستثمرون في القطاعات الصناعية لاسيما في الصناعات الغذائية والصناعة الميكانيكية والمناولة وتكنولوجيات الإعلام الجديدة، إلى امتياز بـــ3 بالمائة للقروض البنكية[1].

ويتبين عزم الدولة الجزائرية على اتخاذ الإجراءات الجديدة التي بدأت تتبعها الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة لتنويع اقتصادها. فقد سطرت الحكومة الجزائرية خلال ميزانية سنة 2015م برنامجاً طموحاً[2]، يهدف إلى تخطي الإعتماد على الاقتصاد الريعي، والعمل على تطوير الإنتاج المحلي وتنويعه، بما يجعلها في استقلالية عن قطاع المشتقات النفطية.

[1] قانون رقم 14- 10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، **يتضمن قانون المالية لسنة 2015**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

[2] **http://www.aps.dz/ar/economie/7258- -2015-2019**. (consulté 05/05/2015)

الشكل رقم 04: إنتاج البترول في الجزائر (1965-2012م)

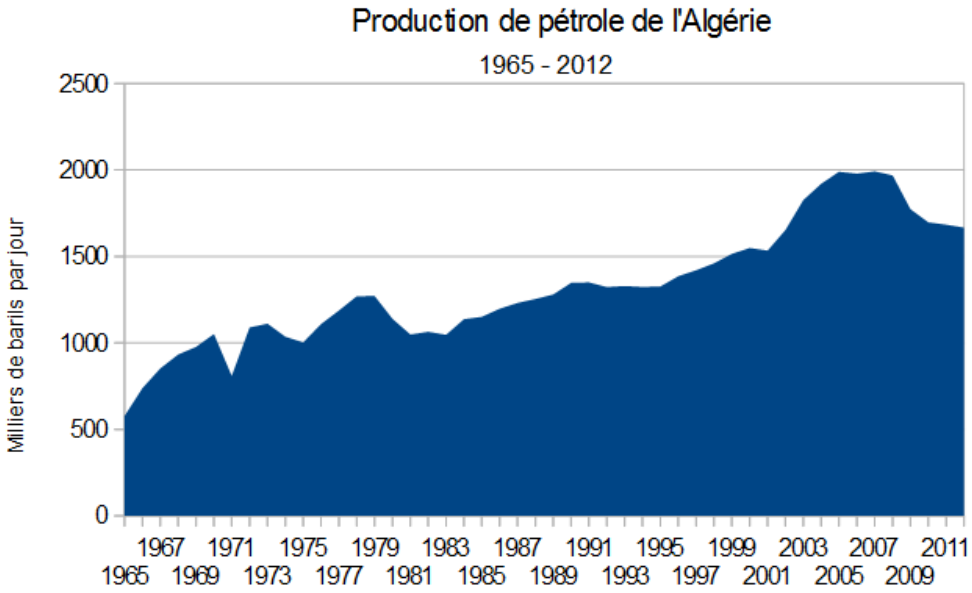

المصدر : satvb-team.com

وتتجه الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الموقع بين شركة "سونالغاز" المختصة في الغاز الطبيعي وشركة أميركية لإنتاج مولدات الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي، إذ تعتزم "سونالغاز" إقامة مصنع كبير بولاية قسنطينة لهذه المولدات العام المقبل، من شأنه أن يوفر على الدولة ما قيمته مليار دولار سنوياً التي تصرفها لاستيراد هذه المولدات. إضافة إلى تنفيذ برنامج لإنتاج المواد البيتروكيماوية الذي من شأنه أن يوفر على الدولة نحو 25 مليار دولار من فاتورة استيراد هذه المواد[1].

وبحسب المعلومات من لجنة المالية والميزانية، أنه لو تم تطبيق بنود قانون المالية للعام 2015م كما هي، ستتمكن الجزائر في وقت وجيز من تحقيق هدف تنويع اقتصادها، حيث ستعتمد على قطاعات عديدة، كالصناعة والزراعة، إذ منذ

[1] ريم بوعروج، **الطاقة الكهربائية في الجزائر**، كهرباء العرب ، العدد 18، الاتحاد العربي للكهرباء، 2012، ص ص، 62 -65.

الاستقلال لم تقم الحكومات الجزائرية بأي إجراءات من شأنها تحفيز الاقتصاد وتنويعه. وقد يكون تباطؤا من الحكومات المتعاقبة لتطوير الاقتصاد خارج قطاع المشتقات النفطية. الأمر الذي جعل البلاد رهينة النظام الاقتصادي الريعي. والذي يخضع بدوره بشكل رئيسي على تقلبات أسعار النفط عالمياً، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على ما تدره المشتقات النفطية من عائدات مالية[1]، حيث تصل مساهمة المشتقات النفطية إلى ما يقارب 98%، فيما لا تساهم باقي القطاعات بأكثر من 2% في إدخال عملات صعبة إلى شرايين الاقتصاد. من جهة أخرى فإن الاقتصاد يعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على استيراد المواد الأساسية من الخارج، حيث قدّر أكثر من 70% من احتياجات المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة تأتي في شكلها المستورد.

في الآونة الأخيرة، تعتزم الجزائر التوجه الجديد على دعم القطاع الصناعي عن طريق دعم المنتجين الوطنيين بمنحهم مختلف التسهيلات الجمركية والضريبية. بالإضافة إلى تشجيع استهلاك المنتج الوطني عبر العودة إلى القروض الاستهلاكية للمواطنين، واشتراط تخصيصها للمنتجات الوطنية وفق قانون المالية لعام 2015م.

إلا أن هذه الإجراءات وبحسب خبراء الاقتصاد، ليست كافية، حيث تتحدث الحكومة عن نيتها إقامة نحو 46 منطقة صناعية جديدة بالبلاد، وهذا معناه أن الحكومة تسعى إلى اعتماد توجه صناعي بحت. حيث ينبغي عدم إهمال القطاع الزراعي الذي يوفر ما لا يقل عن مساحة 40 مليون هكتار قابلة للزراعة. حيث تصل تكلفة فاتورة استيراد الغذاء لنحو تسعة مليارات دولار، كذلك تتمتع الجزائر

[1] **www.bank-of-algeria.dz/pdf/.../APN_2013.pdf**. (consulté 06/05/2015)

بمقومات اقتصادية أخرى يمكنها أن تشكل روافد قوية لاقتصاد البلاد، أهمها الاهتمام بالقطاع المنجمي (الفوسفات وتحويله)، السياحي والخدماتي بالإضافة إلى القطاع المصرفي[1].

عبّر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقييمهما الدوري للاقتصاد الجزائري لسنة 2013م عن تقديرات مشجعة بشأن استقرار الاقتصادي الكلي مع التحذير من نقائص في التنوع الاقتصادي الذي يمثل "الحلقة الضعيفة" في اقتصاد البلاد[2]، كما أشار مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في جانفي 2014م في إعداد تقريره السنوي حول الاقتصاد الجزائري تشير المؤشرات الأولية التي قدمها مؤخرا خبراء هذه الهئية إلى أن الآفاق تبقى بالفعل مشجعة على المدى القصير لكنها تنذر من كون الاستقرار المالي على المدى المتوسط أضحى مرتبطا أكثر فأكثر بتذبذب أسعار النفط، وحدّد صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 2,7% في 2013م مقابل 3,3% في 2012م بسبب تراجع النشاط في قطاع المحروقات وتأثير الدعم الحكومي في حين أن التضخم الذي قارب 9% في 2012م قدر بـــ4,5% في سنة 2013م، سيما بفضل سياسة نقدية حذرة، لكن مؤسسة "بروتون وودس" تحذر من الوضعية المالية الخارجية للجزائر التي رغم أنها تبقى صلبة إلا أنها بدأت تبدي اشارات ضعف بسبب عامل هشاشة مزدوج، تراجع أسعار صادرات المحروقات وارتفاع الواردات.

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص ص، 15-17.

[2] **http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14566a.pdf** .(Source FMI) (consulté 06/05/2015)

من هذا المنطلق يرى صندوق النقد الدولي أن الأولوية بالنسبة للجزائر على غرار باقي الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة تراجع العائدات النفطية مع تنويع اقتصادها بالنظر إلى الارتفاع المتزايد والسريع لعدد السكان النشيطين، ويعد توفير مناخ أعمال أفضل وقاعدة اقتصادية متينة وتكوين نوعي من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد وتشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير النفطي وتقليص نسبة البطالة ورفع الصادرات خارج المحروقات علما بأن القطاع النفطي والغازي يمثل 98% من الصادرات و70 % من العائدات العمومية ونحو 40% من الناتج الداخلي الخام للبلاد لكنه لا يوظف سوى 2% من اليد العاملة[1].

خلال زيارتها الأخيرة إلى الجزائر أشارت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي[2]، أنّ قلة من البلدان يمكنها التباهي مثل الجزائر بأن لديها دينا خارجيا يقل عن 2% من الناتج الداخلي الخام أو احتياطات صرف تعادل الواردات لأكثر من ثلاث سنوات، وهذا يعني أنه في ظل نمو عالمي لا يزال ضعيفا وهناك احتمال ضعيف أن يوفر هذا الوضع الظروف الملائمة لإبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع أو الإبقاء على نمو الصادرات الجزائرية للمحروقات، في هذا الإطار أكدت أن الجزائر لديها فرصة لصنع نجاحها موصية بضرورة وجود قطاع خاص نشيط إلى جانب القطاع العام من أجل إنشاء اقتصاد متنوع أكثر الذي تساهم فيه العديد من القطاعات في إثراء الاقتصاد بأكمله سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال، ويتعلق الأمر بنفس الرسالة التي وجهتها نائب رئيس البنك العالمي لمنطقة الشرق

[1] **http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf.** (consulté 06/05/2015)

[2] صندوق النقد الدولي، **السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة للصندوق تختتم زيارتها تختم زيارتها للجزائر**، بيان رقم 72، واشنطن، 2013، ص ص 1-2.

الأوسط وشمال افريقيا[1]، خلال زيارتها إلى الجزائر في ماي 2013م، وأشادت هذه المسؤولة السامية بالبنك العالمي بنجاح الجزائر في الحفاظ على مستوى النمو على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية الهامة، لكنها ركزت على تنوع الاقتصاد لاستحداث الشغل والنمو في نفس الوقت. في الأخير بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على حد سواء الجزائر تملك قدرة هامة وهامش تحرك مالي مريح لخوض مسار انتعاش اقتصادي الذي من شأنه أن يستغل مدخول النفط كوسيلة لاستحداث قطاعات صناعية وخدمات مستحدثة للشغل وذات قيمة مضافة عالية مع تنويع الاقتصاد والصادرات[2].

[1] World Bank Group, **Economy profile 2015 ALGERIA**, Flagship report, 12th edition, Washington, 2015, pp, 15-18.

[2] **http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/01/18107648/algeria-macro-fiscal-context-health-financing-factsheet**. (consulté 08/05/2015)

خلاصة الفصل الثاني

لعب الانسجام والتوافق السياسي بين الصين والجزائر الدور الأساسي في مضاعفة العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية – الجزائرية، وتوحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية، يأتي في مقدمة ذلك دعم للوحدة الصينية، فيما يخص التبت، دور الجزائر البارز في إقامة منتدى التعاون الصيني– الإفريقي، كذلك توقيع الرئيسين الجزائري والصيني بيانا لترقية العلاقات الجزائرية–الصينية لمستوى التعاون الاستراتيجي، تطورت العلاقات الجزائرية الصينية بعد جملة الإصلاحات التي اتخذت في البلدين لاسيما في شقها الاقتصادي ما وفّر البيئة الملائمة للطرفين لإيجاد نقاط الالتقاء، وتم تأكيد ذلك وتجسيده، من خلال العمل السياسي الإيجابي في تطوير علاقة الجزائر مع الصين في المجال الاقتصادي والتجاري، ليصل حجم الواردات الجزائرية إلى أكثر من 07 ملايير دولار سنة 2014م، بالمقابل وصلت صادرات الجزائر إلى الصين سنة 2014م إلى أكثر من 2 مليار دولار، وهي مرشحة للارتفاع بحكم تزايد طلب الصين على الطاقة والاستثمار في المشاريع بالجزائر[1].

[1] **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique.** (consulté 10/05/2015)

الفصل الثالث

تطور التعاون في العلاقات

الجزائرية الصينية

تعود الصداقة بين الصين والجزائر إلى أيام الإستعمار، وتتجسد الصداقة بين الشعبين في نضالهما ضد الإمبريالية والاستعمارية، ولن ينسى الشعب الصيني أبداً الدور الهام الذي لعبته الجزائر في استعادة المقعد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتكنّ القيادة الصينية كل الشكر والتقدير للجزائر على دعمها الثابت للصين في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية والهموم الكبرى لها"[1]، هذا مقتطف من تصريح رئيس الصين الشعبية سنة 2013م بمناسبة الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بين الجزائر والصين إلى مستوى أرفع وتمثل ذلك في الشراكة الإستراتيجية الشاملة، كما تضمن التصريح التأكيد على اتجاه الروابط المتينة التي تجمع الشعب الجزائري والصيني والتي تؤكد أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية على نحو شامل وتعميق التعاون الإستراتيجي بين البلدين يمثلان سياسة ثابتة للصين. وتحقق أبعاد شاملة في مستويات كافة ونطاقاً واسعاً، وهي كلها عوامل تدفع وتنمّ عن علاقات ثنائية إلى مستوى أعلى[2]، وهو ما تؤكده القيادة الصينية كما أن الصين تعتبر الجزائر دائماً صديقاً عزيزاً وأخاً حميماً وشريكاً وثيقاً.

ومن ثمة فان الجزائر تتطلّع للاستفادة من تحويل التكنولوجيا والاستثمارات الصينية[3]، كما تحاول استقطاب المؤسسات الصينية إلى الجزائر بغية تحفيزها على الإنتاج بها لتلبية احتياجات السوق الداخلية واكتساح أسواق الدول المجاورة وكذا

[1] **http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml.** (consulté 11/05/2015)

[2] سفير الجزائر لدى الصين في حوار مع (الصين اليوم) (consulté 12/05/2015)
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_580821.htm

[3] Paul Lalvani, **Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa**, EMPower, WHO, Boston, 2012, pp, 10-14.

دول المتوسط، هذه العوامل كفيلة بـــإعطاء دفع للعلاقات الجزائرية الصينية والتي تساهم في إرساء شراكة (رابح- رابح) بين البلدين.

المبحث الأول: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والصين

لكل من الصين والجزائر مميّزات خاصة فيما يتعلق بالموارد والهيكل الاقتصادي، وهناك تكامل كبير وقوة كامنة ضخمة وآفاق واسعة في التعاون بين البلدين، لقد أصبحت الجزائر أكبر سوق لمقاولات البناء بالنسبة للصين في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، فيما صارت الصين أكبر مصدر للواردات بالنسبة للجزائر، ويعود ذلك بالأساس إلى الوفاق السياسي السائد بين البلدين ما دعمّ إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجانبين، في جهود دبلوماسية الطرفين وفي أعلى مستوياتها للوصول إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة، كما أن دراسة أبرز الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصين يوضّح نموذج عمل مشترك ينبني على أربعة نقاط ألا وهي:

1- دفع تطبيق مبادرة "الحزام والطريق": وهي فكرة ابتكارية صينية لدفع عملية السلام وتحقيق الازدهار في العالم، اقترحت سنة 2013م، لتحسين التعاون مع الدول في جزء كبير من آسيا وأوروبا وإفريقيا[1]، وتتعامل معها الجزائر وفق منظورها الخاص وبشكل مشترك مع الصين.

2- توسيع التعاون في مجالي البنية التحتية والصناعة.

3- زيادة حجم التجارة وتحسين التعاملات التجارية.

4- وتقديم تسهيلات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

[1] Simpson Cheung, **China And The Middle East And North Africa,** China-MENA, Hong Kong press, china, 2012, pp, 295-298.

المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني

أبرمت كل من الجزائر والصين ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما سنة 1958م، عديد الاتفاقيات الثنائية الرامية لتعزيز التعاون في أطره الاقتصادية، العلمية والتقنية انطلاقا من توافق سياسي وإرادة مشتركة بين قادة البلدين، وتوسّعت لتشمل كافة المجالات لتحقيق الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين، وسيأتي ذكر أبرز هذه الاتفاقيات وموضوع كل منها كالتالي:

- **الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، الموقع ببكين في أول يناير سنة 1982.[1] مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983.**

وفي دباجته على النحو التالي: "رغبة منهما في تقوية الصداقة بين شعبيهما تنمية علاقات التعاون العلمي والفني بين بلديهما، اتفقتا على ما يلي"، وتضمّنت الاتفاقية ثمانية 08 مواد.

حيث يلتزم الطرفان الجزائري والصيني في إطار روح التعاون الودي وطبقا لمبادئ المساواة والفائدة المشتركة بتقديم المساعدة في ميدان التعاون العلمي والتقني بين البلدين من خلال تبادل الخبرات وتشجيع تنمية اقتصاد البلدين.

[1] مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، **المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

- **الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات، الموقع ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996[1]. مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002.**

وفي ديباجته على النحو التالي: ".. ورغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بين كلا الدولتين على أساس المساواة والفائدة المتبادلة"، وتضمنت الاتفاقية ثلاثة عشرة 13 مادة، حيث وسع الطرفين الجزائري والصيني الاستثمار بينهما إلى كل نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر في إقليم هذا الأخير.

- **الاتفاقية قصد تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة، الموقعة ببكين في 6 نوفمبر سنة 2006[2]. مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007.**

وفي ديباجتها على النحو التالي: "رغبة منهما في عقد اتفاقية من أجل تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة قصد ترقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين"، وتضمنت الاتفاقية تسعة وعشرون 29 مادة، حيث تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بكلتا الدولتين، وتطبق على الضرائب على الدخل والثروة المحصلة

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، **حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2002.

[2] مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، **قصد تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007.

لحساب دولة متعاقدة أو جماعاتها المحلية، كيفما كان نظام التحصيل. وتعتبر كضرائب على الدخل وعلى رأس المال جميع الضرائب المحصلة على مجموع الدخل وعلى مجموع الثروة أو على عناصر الدخل أو رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو غير المنقولة، وكذلك الضرائب على فوائض القيمة.

- **اتفاق التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الموقع بالجزائر في 24 مارس سنة 2008[1]. مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009.**

وفي ديباجته على النحو التالي: "اعتمادا على العلاقات الودية بين البلدين، إذ تسجلان بارتياح النتائج المثمرة للتعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية،- ورغبة منهما في توسيع وتطوير أكثر للعلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية بين الدولتين على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وتشديدا منهما على أهمية التعاون بين البلدين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتأكيدا منهما على إرادتهما في تعزيز هذا التعاون في صالح الدولتين وذلك باحترام المبادئ التي تحكم السياسة النووية لكل منهما،.." ، وتضمنت الاتفاقية أربعة عشر 14 مادة، حيث تنصّ هذه الاتفاقية على عزم الطرفان الجزائري والصيني على تطوير تعاونهما في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في ظل احترام المبادئ التي تحكم السياسة

1 مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، **حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009.

النووية لكل منهما ووفقا لأحكام هذا الاتفاق وكذلك الاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة بشأن عدم الانتشار التي انضمّا إليها كل من الجزائر والصين.

- **الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري الموقعة بالجزائر في 10 يناير سنة 2010[1]. مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011.**

وفي ديباجتها على النحو التالي: "رغبة منهما في تعزيز التعاون القضائي بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ومبدأ المساواة والمصلحة المشتركة"، وتضمنت الاتفاقية واحد وثلاثون 31 مادة، حيث تنصّ هذه الاتفاقية على الالتزام بالتعاون القضائي، أين يتعهّد الطرفين بطلب من احدهما منح التعاون القضائي في المجال المدني والتجاري، حيث يستفيد مواطنو كل من البلدين في إقليم الطرف الآخر من نفس الحماية القانونية التي يمنحها هذا الأخير لمواطنيه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية، كما يتمتّع مواطنو كل من الطرفين بحرية اللجوء إلى الجهات القضائية للطرف الآخر وفق الشروط نفسها التي يخضع لها مواطنو هذا الأخير، وتطبق كذلك الأحكام نفسها على الأشخاص المعنوية الموجودة والمنشأة في إقليم أحد الطرفين، وفقا لقانونه الوطني.

[1] مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، **حول بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية الصينية

قررت كل من الصين والجزائر، الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بينهما إلى مستوى أرفع وتمثل ذلك في اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الموقع عليها من طرف رئيسا البلدين الجزائر والصين في 25 ماي 2013م، إضافة للعمل على تطوير الجهود لتعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات والارتقاء بالروابط الثنائية إلى مستوى نوعي يتلاءم والطاقات البشرية والمادية التي يزخر بها اقتصادا البلدين، وتكلل ذلك بتوقيع الجزائر والصين على مخطط خماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة2014-2018م في إطار زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري إلى بكين في سياق أشغال المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى حول التعاون الصيني-العربي الذي عقد يومي 5 و6 جوان 2014م، يمثل هذا المخطط "خارطة طريق لبرمجة وتطبيق وتقييم نشاطات التعاون"[1]، كما يعتبر بيانا حول إرساء شراكة إستراتيجية شاملة بين الجزائر والصين الذي وقع عليه رئيسا البلدين في 25 ماي 2013م. للإشارة فان هذا المخطط الخماسي يهدف إلى إعطاء دفع أكبر للعلاقات الاقتصادية الجزائرية-الصينية سيما الاستثمارات المباشرة للصين في كافة القطاعات الأولوية للمخطط الخماسي المقبل للجزائر 2015-2019م كفيل بالمساهمة في زيادة وتوسيع وتنويع المبادلات في شتى المجالات وفي أشكال مبتكرة تكون في مستوى قدرات وطموحات البلدين[2]. ومن خلال الأداة الفعّالة التي يمثلها البيان المتعلق بإرساء شراكة إستراتيجية شاملة، حدّد رئيسا البلدين آفاقا جديدة للعلاقات الثنائية أين يتعيّن على كل القطاعات العمل

[1] Renard, Mary-Francoise, **China's Trade and FDI in Africa**, African Development BankGroup,N°126, Tunis, 2014, pp, 28-30.

[2] Sven Grimm, **The China-EU strategic partnership on development**, Think Think For Global Action, ESP, Finland, 2014, pp, 5-8.

على تحقيق وعود هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين البلدين، وتعتبر هاتين الوثيقتين تمييزا لبداية شراكة استثنائية بين الصين والجزائر الأولى من نوعها التي تبرمها الصين مع بلد عربي.

- **الجزائر والصين توقعان على اتفاق للتعاون الفضائي**

يأتي اتفاق التعاون الفضائي في ديسمبر 2013م كأحد أهم الآليات لتدعيم الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي وقّعت بين الجزائر والصين، هذا الاتفاق الذي وقع بالعاصمة الجزائر يندرج في إطار التعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية بين البلدين، وتنصّ الاتفاقية التي تمت بين الوكالة الفضائية الجزائرية ونظيرتها الصينية على عدة محاور ومجالات تتعلق بـــ"الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي" منها على الخصوص الشق الخاص بالتدريب[1]، وتكون الجزائر بعد دخولها عالم البحث الفضائي بإطلاق أول قمر اصطناعي جزائري (ألسات1) في نوفمبر 2002م، قد تمكنت من دخول نادي الدول الرائدة في الأبحاث الفضائية الذي يضم 12 دولة بصفة رسمية حيث ستنضم إلى برنامج بحث طموح حول أحد أكبر الألغاز في العالم المتعلق بالجزيئات "الطاقة الكونية"[2]. وستشارك الجزائر إلى جانب 12 بلدا في مشروع المرصد الفضائي عبر "الساتل الياباني التجريبي" الذي يتعلق بإنجاز منظار خاص موجه لدراسة جسيمات "الطاقة" الموجودة في الفضاء الكوني ومراقبة دخولها الغلاف الجوي، وجاء التحاق الجزائر بهذا النادي تتويجا لجهود علماء وعاملي الوكالة الفضائية الجزائرية وقد مر 11 عاما منذ أن أطلقت الجزائر أول قمر

[1] Carissa Christensen & Managing Partner, **Government Space Programs by Region**, International Space Reception, Tauri Group, NASA USA, 2013, 2-4.

[2] Agence Spatiale Algérienne, **http://www.asal.dz/un-spider6.php**. (Consulté 11/05/2014)

اصطناعي لها لمراقبة الأرض (ألسات1) انطلاقا من القاعدة الفضائية الروسية "بليستسك"،[1] وينتمي (ألسات1) لمجموعة من الأقمار الصناعية الدولية المتخصصة في مراقبة ومتابعة تطور الكوارث الطبيعية الكبرى والنكبات الصناعية، ويتمحور البرنامج الفضائي الجزائري الذي يغطي الفترة بين 2006م و2020م و الممولّ بـــ 82 مليار دينار (حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي) حول تطوير البحث الفضائي وتدريب مهندسين جزائريين وصناعة أقمار صناعية للمراقبة، وتصميم وإنجاز نظم فضائية لمراقبة الأرض بمختلف درجات الدقة المكانية وكذلك نظام فضائي للاتصالات يدعى "**ألكوم سات**[2]."

- **نحو امتداد صيني في إفريقيا عبر الجزائر**

وجهت الحكومة الجزائرية دعوة المستثمرين الصينيين إلى الولوج للسوق الجزائرية للعمل فيها، وبما تتمتّع به الجزائر من الطاقات البشرية والموارد الطبيعية التي تزخر بها، والتي تجعل منها أرضية عملية خصبة للمستثمرين الصينيين الراغبين في توسيع نشاطاتهم والولوج إلى الأسواق العربية والإفريقية والمتوسطية، ولاسيما مع الميناء الكبير للوسط الذي سينجز مستقبلا ويتم ربطه بالطريق العابر للصحراء، وتتضمن أغلب توصيات المنتدى الاقتصادي الجزائري–الصيني استقطاب للمستثمرين الصينيين للاستثمار في البرامج والمشاريع المهيكلة بالجزائر، هذا المنحى الذي يمكنه ضمان الديمومة الضرورية للشراكة بين الجزائر والصين والذي يعود بالفائدة على الطرفين، وتتبين إرادة الجزائر في التمسك بالشراكة الإستراتيجية الشاملة وبمجالات التعاون المختلفة بين

[1]A. Rachedi, **First Results of Multispectral Imager**, Small Satellite for Earth Observation, Centre National des Techniques Spatiales, Algeria, 2002, pp, 1-3.

[2]**http://fr.slideshare.net/medafco/les-march-des-tic-en-algrie**. (Consulté 11/05/2014)

البلدين التي تشكل دعامة لتطوير تعاونهما، خاصة وأن العلاقة بين الصين والجزائر تقوم أساسا على الإرادة السياسية المشتركة التي تفرض على البلدين أن تحقيق النجاح الذي تم تاطيره على خلفية الإعلان المشترك الموقع من قبل رئيسي الدولتين في شهر ماي 2014م، ويشير عدد المهتمين بالتعاون الجزائري الصيني إلى أن الأولويات المبرمجة والمشاريع المدرجة في الاتفاقيات المبرمة ما بين الطرفين ستظهر في المخطط الخماسي الجديد للتعاون الإستراتيجي بالنسبة للفترة 2014-2018م، ويتضح ذلك في ما حققته الشركات الصينية من فعالية في تنفيذ المشاريع الكبرى في مجالات البناء والمنشآت الأساسية بالجزائر[1].

- **المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة و الاستثمارات**

يندرج المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات، ضمن آليات تدعيم الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين، لاسيما في الاستثمار، ولقد تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق وعقدين ومذكرة تفاهم في مجالات الصناعة والمناجم و السياحة في بكين بمناسبة عقد هذا المنتدى في أفريل 2015م[2]، وعليه تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب "اينور" والمؤسسة الصينية "ان اف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب بتيراك وتمسماسة (ولاية تمنراست)، وبروتوكول اتفاق آخر بين شركة الاستثمار الفندقي وشركة "شاينا"، وكذلك بادرت الشركة الصينية "ستايت كستركسيون انجينيورينغ

[1] Information Office of the State Council China's Foreign Aid, **Global Report**, Beijing , People's Republic of China, 2011, pp, 6-10.

[2] **http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018.** (Consulté 11/05/2014)

كوربورايشن" لإنشاء شركة مشتركة مع شركات جزائرية في مجال انجاز المنشآت الفندقية والسياحية، كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني "كونكا" في مجال الإلكترونيك، فيما وقعت شركة "بومار" عقد شراكة مع "شنزن تي سي كا تكنولوجي ال تي دي" لإنتاج التلفزيونات واللّوحات الالكترونية والحواسيب، وفي مجال الحديد والصلب وقعت شركة "مونتازا" عقد شراكة مع شركة "ترانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل" يتضمن انجاز مصنع للفولاذ ووحدة للخرسانة وأخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن في السنة، وفي مجال الصناعة الميكانيكية تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة "ألجيماتكو" وشركة "ليوغونغ ماشينري" لانجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة فيما وقع مجمع "دندوني" مع شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لانجاز وحدة للصناعة الميكانيكية، ومن جهة أخرى سيتم انجاز ثلاثة مصانع للاسمنت بولايات بسكرة والجلفة وادرار بالشراكة بين مؤسسة خاصة ومؤسسة صينية، كما تم توقيع بروتوكول اتفاق لاستغلال مساحة 5000 هكتار بين الشركة الفلاحية سيدي موسى للفلاحة الحديثة "اسمام" وشركة "شاينا هاربور انجينييرينغ"[1].

وبالعودة إلى النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة للجنة المختلطة الجزائرية–الصينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، التي انعقدت بالجزائر في 10 أفريل 2015م، يتضح أن أشغال هذه اللجنة حققت نجاحا كبيرا في التقدم بالشراكة الإستراتيجية الشاملة لاسيما في مجال التعاون بين الجزائر والصين،

1 Transaction d'Algérie, **Coopération algéro-chinoise : programmes et projets structurants**, Algérie, 2015.

وخاصة أن الإرادة السياسية للطرفين تتمحور حول تكثيف الاستثمارات بين البلدين[1].

المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الصيني

إن عدد المبادرات الصينية المسجل في سنة 2014م، يبيّن إرادة الصين في لعب الدور الأهم في الاقتصاد العالمي، حيث أطلقت الصين أربعة مشاريع كبرى تَعِد بإعطائها دورا كبيرا ممتدا في التجارة العالمية والتمويل العالمي. وقد انضمت الصين إلى روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي سيتخذ من شنغهاي مقرا له، وسوف يساعد بنك الاستثمار في البنية الأساسية الآسيوي الجديد، ومقره بكين، في تمويل مشاريع البنية الأساسية (الطرق والطاقة والسكك الحديدية بين مشاريع أخرى) في مختلف أنحاء المنطقة، وعبّرت الصين عن استعدادها لتبني الرؤية الجزائرية للعلاقات الثنائية بينهما، علما بأن الجزائر بلد مستقر وميسور، وشريك اقتصادي متميز في القارة الإفريقية[2].

المطلب الأول: بعض المشاريع المنجزة بالجزائر في إطار التعاون الجزائري الصيني

- **في مجال المحروقات:**

أبرمت الجزائر والصين اتفاق إطار في مجال المحروقات، يستهدف تطوير المبادلات التجارية بين البلدين، وتسعى الصين والجزائر إلى الارتقاء بعلاقاتهما

[1] Downs Erica, **The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations**, World Institute, Vol 3, China, 2007, pp, 42-68

[2] China-Africa Trade and Economic Relationship, **Annual Report**, 2010.

الاقتصادية إلى نفس مستوى علاقاتهما السياسية التي تعود إلى 1958م قبل استقلال الجزائر في 1962م بفضل المحروقات شهدت المبادلات بين البلدين التي قدرت خلال 2002م بنحو 200 مليون دولار، منها في صالح الصين 139.2 مليون دولار في مقابل 58.5 مليون دولار للجزائر، شهدت ارتفاعا كبيرا خلال 2003م حيث بلغت نحو 700 مليون دولار، وفقاً للتقديرات الرسمية أصبحت الصين في السنوات الماضية بسبب نموها الاستثنائي، اكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة، وهي تستهلك 5.46 مليون برميل يوميا متقدمة على اليابان 5.43 مليون برميل يوميا، أما الجزائر المنتجة للنفط والغاز، فتحتاج إلى أسواق جديدة، إذ تنتج حاليا أكثر من مليون برميل يوميا بينما تبلغ حصتها في أوبك 782 ألف برميل يوميا، وتفكر في السنوات المقبلة في إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا، وقعت شركة "سينوبك" الصينية للمحروقات سنة 2002م عقدا بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل نفطي شرقي الصحراء الجزائرية، بينما وقعت شركة "تشاينا ناشيونال بتروليوم كوربورايشن" سنة 2003م عقدا بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط الجزائري[1].

- **في مجال صناعة السيارات:**

وقعت شركتان جزائرية وصينية سنة 2013م اتفاقاً لتركيب سيارات "فاو" الصينية بالجزائر باستثمار حوالي 50 مليون يورو، يوفر ما يقارب 1000 ألف منصب شغل، ووقع الاتفاق من الجانب الصيني المدير التنفيذي لشركة "فاو"

[1] Cindy Hurst, **China's Oil Rush in Africa**, energy security, Washington, 2006, pp, 11-12.

الصينية ومن الجانب الجزائري المدير التنفيذي لشركة "مدينا موتورز"و"اركوفينا[1]."

إن الشركات الصينية تعد من أوفر الشركات الأجنبية التي فازت بسلسلة من العقود في الجزائر في مجال البناء خلال السنوات الأربع الماضية، من بينها انجاز المطار الدولي الجديد ومبنى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وفندقا "الشيراتون" بالعاصمة وولاية وهران ومشاريع سكنية بالعاصمة الجزائرية وولايات أخرى. يذكر أن الشركة الصينية الفائزة بالمشروع تنافست مع خمس شركات فرنسية وألمانية مختصة في البناء تقدمت لتنفيذه.

- **في مجال البناء والتهيئة:**

توسعة المطار الدولي الجزائري بتنفيذ شركات صينية وتقدير يصل إلى 10 ملايين مسافر سنويا، وحسب البطاقة التقنية للمشروع تم تكليف مؤسسة صينية بأشغال انجاز هذا المشروع حيث التزمت بتسليمه في أجل 40 شهرا أي سنة 2018م، ويبلغ الغلاف المخصص لهذا المشروع أزيد من 90 مليار دج، كما سيتم تمويل المشروع من الأموال الخاصة لشركة تسيير خدمات ومنشآت المطارات وكذا قروض بنكية قابلة للتعويض على مدى 20 سنة، ولقد التزمت الشركة الصينية بتسليم نهائي لورشة برج المراقبة الجديد للمطار الذي في ديسمبر 2015م. وعرضت الشركات الصينية عدة مشاريع لعصرنة مطار الجزائر، والتي

[1] Mark Baker and Markus Hyvonen, **The Emergence of the Chinese Automobile Sector**, China Association of Automobile Manufacturers, china, 2011, pp, 26-30.

يمكن أن تنضم إليه مؤسسات جزائرية لاسيما خط يربطه بشبكة خطوط السكك الحديدية وكذا خط أخر يربطه بميترو الجزائر[1].

الشكل رقم 05: مطار هواري بومدين الدولي

المصدر: ar.wikipedia.org

وفي إطار التعاون الثقافي بين الجزائر والصين تعدّ ورشة أوبيرا الجزائر الكبرى أحد أهم مظاهر تعزيز أواصر التعاون بين البلدين، حيث يدخل هذا المشروع في إطار هبة من جمهورية الصين للجزائر بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري للصين في فيفري 2004م، وحسب مسؤولي المشروع تقدر طاقة استيعاب الأوبيرا التي ستشيد ببلدية أولاد فايت – الجزائر العاصمة– بـــ 1.400 مقعدا ومن المرتقب تسليم المشروع الذي تقدمت به الأشغال في

[1] Décret exécutif n°08-375 du 28 Dhou El Kaada 1429 correspondant au 26 novembre 2008, **instituant et délimitant le périmètre de protection de l'aéroport international d'Alger Houari Boumediene**, RADP, 67, 30/11/2008.

جويلية 2015م، وتحسبا لفتح أوبيرا الجزائر الكبرى بادرت الحكومة الجزائرية بإنشاء وحدة للتسيير والشروع في تكوين الموظفين[1].

الشكل رقم 06: مشروع أوبيرا الجزائر الكبرى

المصدر: ar.wikipedia.org

في المجال التجاري والنقل الجوي

إن التعاون بين البلدين في المجال التجاري يشهد تقدما مطردا، حيث يأتي حجم التجارة بين الصين والجزائر منذ فترة طويلة في المراتب الثلاث الأولى بالنسبة لإجمالي حجم التجارة الخارجية للجزائر، وفي الوقت نفسه حلت الصين محل فرنسا لتصبح أكبر شريك تجاري للجزائر في عامي 2013م و2014م،

[1] Algérie Presse Service, **Opéra d'Alger : la Chine disposée à examiner les propositions de formation des algériens**, Algérie, 10-10-2012.

حيث أن حجم التبادل التجاري السنوي بين الصين والجزائر يتجاوز 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2013م ويزداد بنسبة مليار دولار سنويا[1].

الشكل رقم 07: تطور المبادلات الصينية الإفريقية (2003-2007م)

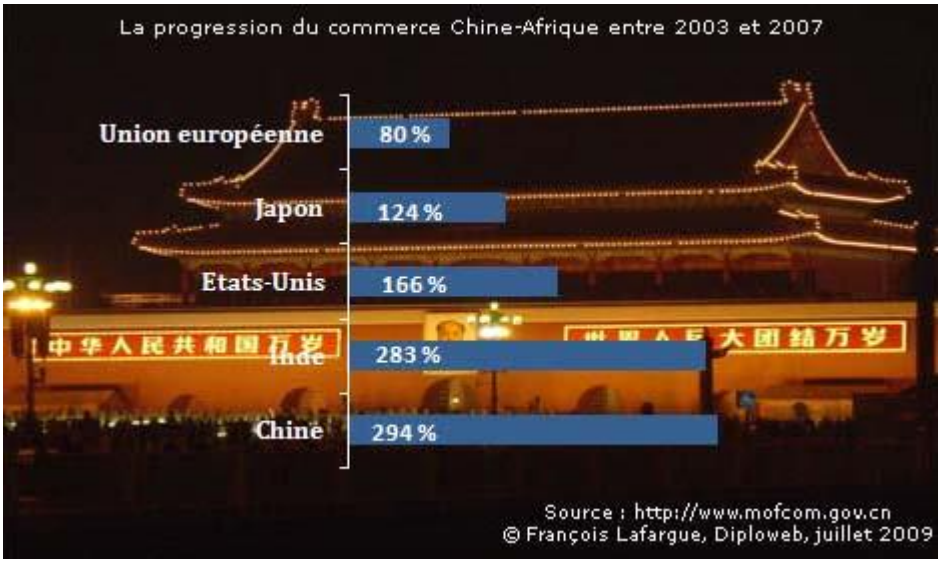

المصدر: www.mofcom.gov.cn

وفي النقل الجوي نجحت الخطوط الجوية الجزائرية في الحصول على موافقة الجانب الصيني لزيادة معدل التشغيل الأسبوعي للرحلات الجوية للطيران الجزائري بين الجزائر والصين إلى ثلاث 3 رحلات بدلا من رحلتين أسبوعية في الفترة الحالية، وذلك ابتداءا من 2 أفريل 2015م ويمكن للعلاقة الوطيدة والتعاون بين خطوط الطيران الجزائرية وشركة طيران "هاينان" الصينية، قد يزيد في الفترة المقبلة من نسب الإشغال. إن أسطول "شركة الخطوط الجزائرية" المملوكة للدولة يصل إلى 43 طائرة حاليا، وسيرتفع عدد هذا الأسطول إلى58 طائرة في نهاية عام 2015م، حيث تعتزم الشركة اقتناء طائرات جديدة من نوع "أرباص 330"

[1] **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur**. (Consulté 10/05/2015)

يدرج ضمن الإستراتيجية الجديدة للشركة التي تتطلّع إلى إعادة انتشارها محليا وقاريا وهناك ثلاث طائرات من بين الطائرات الجديدة مخصصة للرحلات الجوية الطويلة من ضمنها الصين . كما أن مكتب الخطوط الجوية الجزائرية ببكين يمضي قدما لفتح خط طيران جديد مباشر إلى شانغهاي ابتداء من عام 2015م، كما سوف تفتح فروعا في كوريا الجنوبية واليابان بدون طائرة ليتم نقل المسافرين عبر الطيران الجزائري ببكين، مما سوف يجعل الطيران الجزائري جسرا جويا يربط بين قارتي آسيا وشمال وغرب أفريقيا تشمل، تونس، المغرب، ليبيا، مالي، نيجر، السنغال، بوركينافاسو، موريتانيا، كوت ديفوار[1].

- **في مجال البرامج التنفيذية للتعاون**

إن إرادة القيادتين الجزائرية والصينية مكنت الطرفين من التوقيع على أربعة اتفاقات وثلاث مذكرات تفاهم وبرنامجين تنفيذيين للتعاون، ويتعلق الأمر باتفاق تعاون في مجال الاتصال واتفاق تعاون استراتيجي في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية. كما تم التوقيع على اتفاقين آخرين في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعاون الاقتصادي والتقني، ويتعلق الأمر أيضا بمذكرتي تفاهم وتعاون بين المعهد الجزائري للتقييس والإدارة الصينية لمراقبة النوعية وفي مجال التعاون الصناعي والاستثمار وأخرى في مجال الأرشيف[2]. كما تم التوقيع على برنامجين تنفيذيين للتعاون في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2015-2017م وفي المجال الثقافي للفترة 2015-2019م.

1 **www.aps.dz/en/algeria/tag/Air%20Algerie.** (Consulté 10/05/2015)

2 Deborah Brautigam, **China's Investment in Special Economic Zones in Africa**, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011, p79.

المطلب الثاني: التطلّع إلى شراكة إستراتيجية جزائرية صينية (رابح – رابح)

عرفت سنة 2015م تقدّم العلاقات بين الجزائر والصين حيث تم تنظيم منتدى رجال أعمال البلدين في نفس السنة. وعرفت العلاقات الجزائرية – الصينية خلال السنوات الـــ 15 الأخيرة، تطورا ملحوظا بدفع من قادة البلدين من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى على غرار تلك التي أجراها رئيس الجمهورية الجزائرية سنة 2000، 2006 و2008م والرئيسان من جانب الصين في 1999م وسنة 2004م، وقد أفضى هذا التطور في العلاقات إلى التوقيع على شراكة إستراتيجية بين الجزائر وبكين لتكون الجزائر بذلك أول بلد عربي وإفريقي أبرمت مع الصين هذه الشراكة. ويؤطر هذه الشراكة الإعلان السياسي، الذي وقع عليه رئيسا البلدين في 25 ماي 2014م، والذي طبق من خلال المخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل 2014-2018م، وعلى الصعيد الاقتصادي سيما فيما يخص العلاقات التجارية، تعتبر الصين أول ممون للجزائر منذ 2013 (2.8 مليار دولار سنة 2014م) وعاشر زبون لها (1,8 مليار دولار).

إن الملاحظ في العلاقات الجزائرية الصينية إرادة البلدين في طموحهما في تعزيز تعاونهما الإستراتيجي والدفع باتفاقيات الشراكة في شتى المجالات، خاصة أن الجزائر تعد البلد العربي الأول والإفريقي الذي أبرم هذا النوع من الشراكة مع الصين "الشراكة الإستراتيجية الشاملة"، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في كل المجالات، حيث ترى الصين في الجزائر شريكا اقتصاديا هاما في الحوض المتوسط والعربي، فقد عبّرت الصين عن استعدادها للعمل مع الطرف الجزائري في سبيل التطوير والتحديث والمضي إلى الأمام من خلال شراكة إستراتيجية

كاملة[1]، وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين دفعا حقيقيا بداية من سنة 2000م ليتم إنشاء "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" بعد 15 سنة من ذلك، وحسب آخر الإحصائيات فقد تراجعت فرنسا في مكانتها كأول متعامل اقتصادي مع الجزائر لصالح الصين في 2013م، هذه المكانة التي احتفظت بها الصين خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية، حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة، ببلوغ قيمة صادرات الصين نحو الجزائر 1.87 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2014م لتليها فرنسا بـــ 1.67 مليار دولار[2].

كما تعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40 بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربي، والذي يقارب 21 مليار دولار، كما بلغت قيمة الاستثمارات 14 مليار دولار في ظرف 8 سنوات[3]، وحسب ما كشفته الوكالة الصينية "كزينهوا"، فقد استثمرت الشركات صينية الجنسية في الجزائر أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب "ثينك ثانك "الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر (بين 2005 و2013م) 14 مليار دولار، مما جعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم[4]. وحسب ذات التحقيق، فإن

[1] Amine Bouyoucef, **The Internationalization Of Chinese Multinationals In The Middle East And Africa**, Review of Business and Finance Studies, Vol. 6,USA , 2015, pp. 66-69.

[2] **http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/1er%20TRIME-2015.pdf**. (consulté 10/05/2015)

[3] People's Republic of China, Ministry of Commerce, **Letter of Cooperation Zone Office**, No. 37, China, 2015.

[4] World Economic Situation and Prospects , **Developing economies by region**, Statistical annex, USA, 2012, pp, 135-136.

قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة، على غرار فوزها بتجسيد مشروع الطريق السيار شرق – غرب، المقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية، مشاريع السكن والجامع الكبير بالعاصمة، وهو ما يعطي استشرافا لمستقبل التعاون الجزائري الصيني.

السياسة فن الممكن وهي حول البدائل والاختيارات الأمثل للمصلحة الوطنية والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي القائم على أساس التوازن ومبدأ «رابح رابح، gagnant–gagnant». أثبتت كل من الجزائر والصين حتى الآن لدول الجنوب والعالم ككل بأنهما كانتا ضمن وفي إطار هذا المضمون والتوجه، وأنه يمكن لهما أن تصلا بعلاقاتهما الدولية إلى المستوى الاستراتيجي القائم على ثوابت مشتركة وفق انسجام وتوافق سياسي يرمي إلى تعزيز التنمية والتطور.

تشكل العلاقات الجزائرية – الصينية نموذجا على الصعيد الدبلوماسي، حيث تتمسك الجزائر بثوابت متجذّرة في سياستها الخارجية متمثلة في احترام الوحدة والسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنولوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية للبنية التحتية والتنمية المستدامة، وهي ذات الرؤية التي تتقاسمها معها القيادة الصينية وتسعى لتحقيقها[1].

كما أن للصين مواقف متكاملة مع الجزائر تجاه تسوية المشاكل الإقليمية ومواجهة التحديات الدولية الراهنة تحت شعارات ما يسمى بالربيع العربي،

[1] Susan V. Lawrence & Michael F. Martin, **Understanding China's Political System**, Congressional Research Service, USA, 2013, pp, 12-14.

الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواقف مشتركة تجاه القضايا الإنسانية والدولية في إطار التوازن والعدالة الدولية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة ودعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والوقوف ضد التدخلات العسكرية في شؤون الدول والمساس بوحدة واستقرار الدولة الوطنية ومحاربة الإرهاب[1]، مهما كان مصدره ومكانه بعيدا عن الازدواجية في التعامل مع هذا الملف الخطير على الإنسانية جمعاء، وأنّ أي دعم لتسليح أو تموين عناصر فرديا أو جماعيا مهما كان الهدف حتى ولو تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان على غرار ما تقدمه الدول الغربية من دعم بالسلاح والمال، لعناصر ضد النظام السوري أو أنظمة أخرى. فالجزائر والصين يتفقان على أنّ العنف والعمل المسلح يؤدي فقط إلى ضرب استقرار الدول والشعوب ويمسّ بمصالح الجميع، وأنّ خيار الحوار والحل السّلمي للنزاعات هو الأمثل والأجدر[2].

أثبتت الجزائر والصين بأنهما في مستوى هذا التوجه والهدف والمسعى الإستراتيجي في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة (البناء والتعمير، السدود والمياه، الفلاحة والري، الطرقات والسكك الحديدية، اكتساب التكنولوجيا في مجال تكرير البترول مثل ما هو منجز بأدرار، الخ ..). تعاون بناء ودعم صيني هادف أوصل بالعلاقات الجزائرية – الصينية إلى المستوى الاستراتيجي بمصادقة البلدين على ذلك في فيفري 2013م بموجب اتفاقية مصادق عليها من طرف البلدين، كما أن المخطط الإستراتيجي 2015–2019م كفيل بالمساهمة في

[1] Ibid.,pp, 10-13.

[2] Idem., pp 6-8.

زيادة وتوسيع وتنويع المبادلات في شتى المجالات وفي أشكال مبتكرة تكون في مستوى قدرات وطموحات البلدين[1].

[1] Tang Ying and Wang Xin, **Algeria- China strengthen strategic partnership**, China Daily, Chine, 2008, p6.

خلاصـــة الفصل الثالث

بدأت العلاقات الجزائرية – الصينية بعد انتصار الثورة الجزائرية بزيارة الوزير الأول الصيني للجزائر سنة 1963م، وحتى سنة 1965م أظهرت الجزائر ميلاً أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة، وعرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطورا ملحوظا من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما، وتطورت العلاقات الجزائرية – الصينية وتعززت العلاقات الثنائية بين البلدين منذ سنة 2000م إلى اليوم، وتبين توافقهما في القضايا الدولية والإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بنظام دولي جديد[1].

وعملت كل من الجزائر والصين في إطار مشروع التنمية، وعلى هذا المسار باشر الجانبين الإصلاحات الضرورية وفق رؤية متوافقة لضمان بنية اقتصادية سليمة تصمد ضد الأزمات وتتكيف وطبيعة النظام العالمي الجديد، ما سمح بتقريب الإرادتين في عزمهما العمل المشترك، من خلال إبرام عديد الاتفاقيات خدمة لمصلحة البلدين، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية بكل ما من شأنه تقوية التعاون الثنائي في شتى المجالات[2].

[1] Statement by HE Youcef Yousfi Permanent representative of Algeria to the United Nation on the thematic debate on management reform, New York April 8, 2008.

[2] Jian Junbo & Donata Frasheri, **china's economic engagement in Africa**, Fudan University, China, 2014, pp, 193-196.

الخاتمة

الخاتمة

يمكن القول من خلال مضمون هذه الدراسة بأنّ الفرضيات الموضوعة للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تكون محققة حيث أن كل من التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي قد ساهم بشكل حاسم في إقامة علاقات دبلوماسية اقتصادية توصف بالنموذج بين كل من الجزائر والصين وتعدّ أيضا تجربة فريدة من نوعها تميّزا بها الجانبين على الصعيدين العربي والإفريقي، ويمكن إيجاز أهمّ العوامل المتعددة التي عمّقت العلاقات الجزائرية – الصينية بعد سنة 1962م، ونذكر منها:

الاستنتاجات:

- البلدين عانيا من الاستعمار والهيمنة وكانا ضحية لكل أنواع ممارسة الهيمنة والتوسع والمجازر اللّاإنسانية من طرف الاستعمار الفرنسي بالجزائر والغربي والياباني بالصين. تجربة مريرة تحولت إلى شحنة وخلفية ومرجعية تعاون بين البلدين ومصدر للدعم اللاّمتناهي لقضايا الاستقلال والتحرر في العالم.

- كذلك كان البلدين ضحية لنظام دولي لم يساهما في تشكيله، عملت الصين على إضعاف أو إزالة الواقع الذي فرضته القوى الكبرى على النظام الدولي وسير العلاقات الدولية ككل، مثلما طالبت الجزائر باستمرار منذ بداية الثورة الجزائرية وبعد استرجاع استقلال الجزائر بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب التي تشكل الأغلبية السّاحقة في العالم دولاً وشعوبا.

- أيضا لقد كان البلدين ضحية لصراع الحرب الباردة، تبنّت الجزائر خطّا غير منحاز ولكن إيجابي تجاه الأحلاف العسكرية، مثلما اعتبرت الصين

بأن الصراع الحقيقي هو بين عالم الجنوب من جهة وعالم الشمال من جهة أخرى بما فيه الاتحاد السوفياتي.

- لقد مرّ البلدين بتجربة اقتصاد القطاع العام أو الاقتصاد المركزي أو الاقتصاد الاشتراكي، ودخلا منذ الثمانينيات في الإصلاح وإعادة الهيكلة ضمن ووفق اقتصاد السوق، تقدمت الصين خطوة أكبر ولهذا التجربة الصينية جد هامة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المقترحات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تعزيز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني لاسيما الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية–صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقع ببكين سنة 1982م من خلال تكثيف برامج التكوين الحكومي في هذا الصدد بالنسبة للبلدين، وإعطاء مجال أوسع للتواصل بين مختلف أقطاب الدولتين من مؤسسات مالية وتجارية وعلمية.

- تثمين عملية نقل التكنولوجيا والخبرات بين الصين والجزائر بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الوطني، لاسيما ما يتعلق بسلسلة الإنتاج.

- العمل على التوافق أكثر بين الإرادتين السياسيتين الجزائرية والصينية وصولا إلى تبني وجوهات نظر مشتركة اتجاه قضايا السلم والأمن الدوليين.

بهذه الوتيرة قد تصل الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية – الصينية إلى أبعد المستويات الممكنة، وسيسهم ذلك في تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري

وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، كما سيسمح بإضفاء حيوية وفعالية أكثر للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والصين في بلوغ أهداف الشراكة المنتهجة وتحقيق التنمية.

الملاحق

اتفقتا على ما يأتي :

المادّة الأولى

يقرّر الطرفان، على أساس المساواة والمعاملة بالمثل ووفقا لمصالحهما الثنائية، ترقية التعاون في ميداني الصّحة والموادّ الصيدلانية.

تحدّد ميادين التعاون الخاصة باتفاق مشترك طبقا لمصالح الطرفين.

المادّة 2

يتعاون الطرفان في ميداني الصّحة والموادّ الصيدلانية المتّفق عليهما سويا وذلك من خلال :

أ) تبادل المعلومات،

ب) تبادل الخبرات قصد ضمان تعليم قصير المدّة وتربصات وتحسين الكفاءات المهنية والتشاور،

ج) أشكال تعاون أخرى في ميادين الصّحة المتّفق عليها باتّفاق مشترك.

المادّة 3

يتبادل الطرفان المعلومات حول المؤتمرات والندوات الدّولية المنظمة في بلديهما والمتعلّقة بمشاكل الصّحة.

يستجيب كلّ طرف لأي طلب يقدّمه الطرف الآخر قصد الحصول علي معلومات إضافية.

المادّة 4

يقوم الطرفان بدعم تنمية تعاونهما في ميدان الموادّ الصيدلانية والأدوات والمعدات الطبية الجراحية.

المادّة 5

فيما يخص أي زيارة لخبراء أو مستخدمين آخرين من كلا البلدين تتمّ في إطار هذا الاتّفاق،

أ) يتكفّل الطرف المرسل بنفقات تذكرة السفر ذهابا وإيابا باتجاه الطرف المستقبل،

ب) يغطي الطرف المستقبل نفقات الإسكان والنّقل عند الضرورة.

لا ينبغي أن تتجاوز هذه المدّة أسبوعين.

المادّة 6

تلتزم كل من وزارة الصّحة والسكان للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة ووزارة الصّحة لجمهوريّة تركيا بتطبيق أحكام هذا الاتّفاق.

تحدّد ميادين وشروط تطبيق هذا التعاون المرتقب بموجب هذا الاتّفاق في مخططات العمل وبرامج التطبيق التي ستعد وفقا لدورية وعدد يعتبرهما الطرفان ضرورية.

المادّة 7

يدخل هذا الاتّفاق حيّز التّنفيذ ابتداء من تاريخ آخر تبليغ، يعلم من خلاله كلّ طرف الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية الدّاخليّة.

وسيظلّ ساريا لمدّة خمس سنوات. يمكن تمديده لفترات جديدة مدّتها سنة ما لم يخطر أي طرف الطرف الآخر، في أي وقت، برغبته في إنهائه مع الاشعار المسبق بستة أشهر.

حرّر بالجزائر بتاريخ 5 أكتوبر سنة 2000 من نسختين أصليتين بالعربيّة والتركية والفرنسية والإنجليزية. وللنصوص الأربعة نفس الحجية القانونية. وفي حالة الشك يحتكم للنص الإنجليزي.

عن حكومة الجمهوريّة الجزائرية الدّيمقراطيّة الشّعبيّة	عن حكومة جمهوريّة تركيا
محمد العربي عبد المؤمن وزير الصّحة والسكان	عصمان درميس وزير الصّحة

★

مرسوم رئاسيّ رقم 02 – 392 مؤرّخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، يتضمّن التّصديق على الاتّفاق بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات، الموقّع ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على تقرير وزير الدّولة، وزير الشّؤون الخارجيّة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّة 77–9 منه،

– وبعد الاطّلاع على الاّتفاق بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات، الموقّع ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996.

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يصدّق على الاّتفاق بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات، الموقّع ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996، وينشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002.

عبد العزيز بوتفليقة

اتّفاق بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات

إنّ حكومة الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة، المشار إليهما فيما يلي بـ"الطرفين المتعاقدين"،

– رغبة منهما في خلق الظروف الملائمة لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

– واعترافا منهما بأن التشجيع والترقية والحماية المتبادلة لهذه الاستثمارات ستؤدي إلى تحفيز مبادرات الأعمال للمستثمرين وزيادة الرفاهية في كلا البلدين،

– ورغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بين كلا الدولتين على أساس المساواة والفائدة المتبادلة،

اتفقتا على ما يأتي :

المادّة الأولى

لغرض هذا الاتّفاق :

1– تشير عبارة "استثمار" إلى كلّ نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر، في إقليم هذا الأخير، ويتضمّن على وجه الخصوص، لا الحصر، ما يلي :

أ) حقوق الملكية المنقولة والعقارية، كالرهون والرهون العقارية والامتيازات والرهون الحيازية وأيا من الحقوق المماثلة الأخرى،

ب) الأسهم والسندات، وكلّ شكل من الأشكال الأخرى للمساهمة في الشركات،

ج) المطالبات النقدية أو المطالبة بأي أداء آخر ذي قيمة اقتصادية،

د) حقوق الملكية الفكرية والصناعية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والتصاميم أو النماذج الصناعية والمهارة والأساليب التكنولوجية والشهرة التجارية،

هـ) حقوق الامتياز الممنوحة بموجب قانون، بما فيها تلك الخاصة بالتنقيب أو استغلال الثروات الطبيعية.

2 – تشير عبارة "مستثمرين" إلى :

أ) الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين هذا الأخير،

ب) الكيانات الاقتصادية المقامة أو المنشأة وفقا لقوانين أحد الطرفين المتعاقدين، التي تستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

3 – تشير عبارة "مداخيل" إلى المبالغ الناتجة عن الاستثمارات، كالأرباح وحصص الأرباح الموزعة والفوائد والأتاوات أو أي دخل شرعي آخر.

4 – تتضمّن عبارة "إقليم" المناطق البرّية والمناطق البحريّة وما تحت البحريّة التي يمارس عليها كلّ الطرفين المتعاقدين السيادة، الحقوق السيادية أو الولاية القانونية، وفقا للقانون الدّولي ذي العلاقة.

المادّة 2

1 – يشجّع كلّ طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في إقليمه ويقبل هذه الاستثمارات وفقا لقوانينه ونظمه.

2 – يقدّم كلّ طرف متعاقد المساعدة والتسهيلات للحصول على التأشيرة ورخصة العمل، لمواطني الطرف المتعاقد الآخر المتوجّهين إلى إقليمه أو المتواجدين فيه، في إطار نشاطات مرتبطة بهذه الاستثمارات.

المادّة 3

1 – تمنح للاستثمارات والنشاطات المتعلّقة بها التابعة لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومنصفة وكذا الحماية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

2 – إنّ المعاملة والحماية المنصوص عليهما في الفقرة "1" من هذه المادّة سوف لن تقلّ امتيازا عن تلك التي تمنح للاستثمارات والنشاطات المتعلّقة بها التابعة لمستثمري دولة ثالثة.

3 – إنّ المعاملة والحماية المذكورتين في الفقرة "1" و "2" من هذه المادّة سوف لن تشمل أية معاملة تفضيلية يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لاستثمارات مستثمري دولة ثالثة بموجب اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرّة إو اتحاد اقتصادي أو اتّفاق لتفادي الإزدواج الضريبي أو لتسهيل التجارة الحدودية.

المادّة 4

1– لن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر على إقليمه أو تأميمها أو اتخاذ اجراءات مماثلة بشأنها (يشار إليها فيما يلي "بنزع الملكية") إلاّ إذا توفّرت الشروط الآتية :

أ) للمنفعة العامّة،

ب) بناء على إجراء قانوني وطني،

ج) بدون تمييز،

د) مقابل تعويض.

2– يكون التعويض المنصوص عليه في الفقرة 1 (د) من هذه المادّة معادلا لقيمة الاستثمارات المنزوعة وقت الإعلان عن نزع ملكيتها ويكون قابلا للتحويل والنّقل بحرية. يدفع التعويض في مدّة معقولة.

المادّة 5

يستفيد مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين لحقت باستثماراتهم، على إقليم الطرف المتعاقد الآخر، خسائر ناجمة عن حرب، نزاع مسلّح، ثورة، حالة طوارىء وطنية، تمرّد، عصيان مدني أو أحداث مماثلة أخرى، من معاملة من قبل الطرف المتعاقد الآخر، فيما يخص الاسترجاع أو التعويض، لا تقلّ امتيازا عن تلك الممنوحة لمستثمري دولة ثالثة.

المادّة 6

1– يضمن كلّ طرف متعاقد، وفقا لتشريعاته ونظمه، كلّ التحويلات المتعلّقة بأحد الاستثمارات. وتشمل هذه التحويلات على وجه الخصوص لا الحصر :

أ) الأرباح وحصص الأرباح الموزّعة والفوائد وأي دخل شرعي آخر،

ب) المبالغ المتحصّل عليها من التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمارات،

ج) المدفوعات التي تتمّ طبقا لاتفاق قرض يتعلّق بالاستثمار،

د) الأتاوات المشار إليها في الفقرة 1 (د) من المادّة "1"،

هـ) مدفوعات مقابل المساعدة التقنية أو نفقات الخدمات التقنية والتسيير،

و) مدفوعات تتعلّق بمشاريع في طور التعاقد،

ز) مدخرات مواطني الطرف المتعاقد الآخر الذين يشتغلون في إطار استثمار يتمّ في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين.

2 – تتمّ التحويلات المشار إليها أعلاه بسعر الصرف المعمول به بتاريخ التحويل وذلك بعملة قابلة للتحويل يوافق عليها المستثمرون أو بالعملة التي أنجز بها الاستثمار.

المادّة 7

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو هيئته بدفع تعويضات لأحد المستثمرين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر بموجب ضمان لأحد استثمارات هذا المستثمر، فعلى هذا الطرف المتعاقد الآخر أن يعترف بانتقال أي حق أو مطالبة لهذا المستثمر إلى الطرف المتعاقد الأوّل أو إلى هيئته وباحلال هذا الأخير أو هيئته في مثل هذا الحقّ أو المطالبة. وسوف لن يكون هذا الحقّ أو المطالبة، موضوع الإحلال، أكبر من الحقّ أو المطالبة الأصليّين للمستثمر المذكور.

المادّة 8

1 – يسوّى أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق هذا الاتّفاق، بقدر الامكان، بالتشاور عبر الطريق الدّبلوماسي.

2 – إذا لم يسوّ الخلاف في مدّة ستّة أشهر فإنه يحال، بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين، إلى محكمة تحكيم خاصّة.

3 – تتشكّل هذه المحكمة من ثلاثة محكّمين يعيّن كلّ طرف متعاقد محكّما في مدّة شهرين من تاريخ إشعار أحد الطرفين المتعاقدين كتابيا الطرف المتعاقد الآخر عن نيته في إحالة النزاع على التحكيم، ويختار هذان المحكّمان سويا، في مدّة شهرين، محكّما ثالثا يكون مواطنا من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين ليعيّن كرئيس لمحكمة من قبل الطرفين المتعاقدين.

4 – في حالة عدم تشكيل محكمة التحكيم في مدّة أربعة أشهر، ابتداء من تاريخ استلام إشعار كتابي لإحالة النزاع على التحكيم، وفي غياب أي اتّفاق آخر، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين أن يقوم بدعوة رئيس محكمة العدل الدّولية للقيام بتعيين المحكّم أو المحكّمين الذي أو الذين لم يعيّنوا بعد. إذا كان الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذّر عليه ممارسة هذه المهمّة لسبب آخر، يطلب من عضو محكمة العدل الدّولية الأكثر أقدمية والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين، القيام بالتّعيين أو التّعيينات اللاّزمة.

5 – تقوم محكمة التحكيم بوضع إجراءاتها بنفسها وتصدر قرارها وفقا لأحكام هذا الاتّفاق ومبادىء القانون الدّولي المعترف بها من قبل الطرفين المتعاقدين.

6 – تصدر المحكمة قرارها بأغلبية الأصوات. يكون هذا القرار نهائيا وملزما للطرفين المتعاقدين، وتقوم المحكمة، بطلب من أي من الطرفين المتعاقدين، بتعليل قرارها.

7 – يتحمّل كلّ طرف متعاقد مصاريف المحكّم المعيّن من قبله ومصاريف تمثيله في اجراءات التحكيم. ويتحمّل الطرفان بالتساوي المصاريف الخاصّة بالرّئيس والمحكمة.

المادّة 9

1 – يسوّى، بقدر الامكان، وديا عن طريق التفاوض بين الأطراف ذات العلاقة، أي نزاع بين مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر بخصوص أحد الاستثمارات بإقليم هذا الطرف المتعاقد الأخير.

2 – إذا تعذّر تسوية النزاع عن طريق المفاوضات في مدّة ستّة أشهر، فيمكن لكلّ طرف في النزاع أن يرفع هذا الأخير إلى الهيئة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد القابل للاستثمار.

3 – إذا تعذّر تسوية أحد النزاعات حول مبلغ التعويض عن نزع الملكية في مدّة ستّة أشهر بعد اللّجوء إلى المفاوضات المشار إليها في الفقرة "1" من هذه المادّة. فإنه من الممكن رفع النزاع إلى محكمة تحكيم خاصّة بطلب من أي من الطرفين. لا تطبّق أحكام هذه الفقرة إذا لجأ المستثمر المعني بالأمر إلى الإجراء المنصوص عليه في الفقرة "2" من هذه المادّة.

4 – تتشكّل هذه المحكمة التحكيمية لكلّ حالة خاصّة بالطريقة الآتية :

يعيّن كلّ طرف في النزاع محكّما، ويختار هذان المحكّمان كرئيس أحد رعايا دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين. ويعيّن المحكّمان الأولان في مدّة شهرين ابتداء من تاريخ الإشعار الكتابي عن نيّة أحد الطرفين في اللّجوء إلى التحكيم، ويختار الرّئيس في مدّة أربعة أشهر. إذا لم يتمّ تشكيل المحكمة في خلال المدّة المشار إليها أعلاه، يمكن لكلّ طرف في النزاع دعوة الأمين العامّ للمركز الدّولي لتسوية النزاعات المتعلّقة بالاستثمارات للقيام بالتعيينات اللاّزمة.

5 – تقوم المحكمة بوضع إجراءاتها بنفسها. ومع ذلك يمكن في هذا الصدد الاستئناس بقواعد تحكيم المركز الدّولي لتسوية النزاعات المتعلّقة بالاستثمارات.

6 – تصدر المحكمة قرارها بأغلبية الأصوات. يكون هذا القرار نهائيا وملزما للطرفين المتنازعين. ويلتزم الطرفان المتعاقدان بتطبيق القرار وفقا لقوانينهما ذات العلاقة.

7 – تصدر المحكمة قرارها وفقا لقانون الطرف المتعاقد المعني بالنزاع الذي قبل الاستثمار، بما في ذلك القواعد المتعلّقة بتنازع القوانين، وأحكام هذا الاتّفاق وكذا مبادىء القانون الدّولي المعترف بها عامّة والمقبولة من قبل الطرفين المتعاقدين.

8 – يتحمّل كلّ طرف في النزاع مصاريف عضو المحكمة المعيّن من قبله ومصاريف تمثيله في التحكيم. ويتحمّل الطرفان في النزاع بالتساوي المصاريف الخاصّة بالرّئيس وباقي المصاريف الأخرى.

المادّة 10

إذا كانت المعاملة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين، وفقا لقوانينه ونظمه، للاستثمارات أو للنشاطات المتعلّقة بهذه الاستثمارات التابعة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أفضل من المعاملة المنصوص عليها في هذا الاتّفاق، تطبّق المعاملة الأكثر امتيازا.

المادّة 11

يطبّق هذا الاتفاق على الاستثمارات المنجزة، قبل أو بعد دخوله حيّز التّنفيذ، من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر، في إقليم هذا الأخير.

المادّة 12

1- يعقد ممثلو الطرفين المتعاقدين لقاءات من وقت إلى آخر لغرض :

أ) متابعة تنفيذ هذا الاتّفاق،

ب) تبادل المعلومات القانونية وفرص الاستثمار،

ج) تسوية النزاعات الناتجة عن الاستثمارات،

د) تقديم اقتراحات لترقية الإستثمار،

هـ) دراسة مسائل أخرى متعلّقة بالاستثمارات.

2- عندما يطلب أحد الطرفين المتعاقدين التشاور حول أي موضوع من الفقرة "1" من هذه المادّة، يعطي الطرف المتعاقد الآخر ردا سريعا ويتمّ التشاور بالتناوب في بكين وفي الجزائر.

المادّة 13

1 - يدخل هذا الاتّفاق حيّز التّنفيذ بعد شهر واحد من تاريخ قيام الطرفين المتعاقدين بإبلاغ بعضهما البعض، كتابيا، بإتمام إجراءاتهما القانونية الداخلية ويبقى ساري المفعول لمدّة عشر سنوات.

2 - يبقى هذا الاتّفاق ساري المفعول إذا لم يقم أحد الطرفين المتعاقدين بإشعار الطرف المتعاقد الآخر كتابيا بإنهائه سنة واحدة قبل نهاية المدّة المحدّدة في الفقرة "1" من هذه المادّة،

3 - بعد انقضاء مدّة العشر سنوات الأولى يمكن في أي وقت لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الاتّفاق بإشعار الطرف المتعاقد الآخر كتابيا سنة واحدة على الأقلّ لذلك.

4 - فيما يخصّ الاستثمارات المنجزة قبل تاريخ إنهاء هذا الاتّفاق، تبقى أحكام الموادّ (1) إلى (12) سارية المفعول لمدّة عشر سنوات إضافية بدءا من تاريخ هذا الإنهاء.

اشهادا على ما سبق، قام الممثلان لحكومتيهما المخوّلان بالشّكل المطلوب، بتوقيع هذا الاتّفاق.

حرّر ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996، في نسختين أصليتين باللّغات العربيّة والصّينيّة والإنجليزية، وللنصوص كلّها نفس الحجية القانونية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يرجّح النص الإنجليزي.

عن حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

أبو بكر بن بوزيد
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

عن حكومة جمهوريّة الصّين الشّعبيّة

شن كزين هوا
نائب وزير التجارة الخارجيّة والتعاون الاقتصادي

مراسيم تنظيميّة

مرسوم رئاسيّ رقم 02 – 393 مؤرّخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، يتضمّن الموافقة على عقد البحث عن المحروقات واستغلالها في المساحة المسمّاة " زملة الناقة " (الكتلة : 403 ج و ح) المبرم بمدينة الجزائر في 10 يوليو سنة 2002 بين الشّركة الوطنيّة "سوناطراك " وشركتي " أناداركو ألجيريا الكتلة: 403 ج و ح كومباني" و " مايرسك أولي ألجيريات أ /س ".

إنّ رئيس الجمهوريّة

– بناء على تقرير وزير الطاقة والمناجم،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 77–6 و125 (الفقرة الأولى) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 86–14 المؤرّخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلّق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 87–157 المؤرّخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلّق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلالها،

قائمة المراجع

باللغة العربية

I. القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 13- 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

2. قانون رقم 14- 10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

3. مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، حول بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011.
4. مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

5. مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، قصد تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007.
6. مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009.
7. مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات ،

الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2002.

II. كتب

8. إيفان ميديروس، **السياسة الصينية في الشرق الأوسط**، ت حسن أبو طالب، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، 2010.

9. بربرة أنجهام، **الاقتصاد والتنمية**، ت: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، 2010.

10. تشاو قوة تشونغ، **دراسات صينية في قضايا الشرق الاوسط واقعها ومستقبلها**، الفكر السياسي، الصين، 1999.

11. حجاج أحمد، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006.

12. سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

13. سلسلة كتب سور الصين العظيم، **تاريخ الصين**، ج2، ط1، دار مجلة بناء الصين، بكين، 1986.

14. علاء رشدي، **الصين تبقي على سياسة نقدية متحفظة لدعم الإصلاح الهيكلي**، البنك المركزي، بكين، 2015

15. فايزة كاب، **التجربة الصينية** ، المركز العربي للمعلومات، بيكين، 2010.

16. كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، ط1، 1997.

17. لو جى وى، **تعميق الإصلاح المالي والضريبي لإقامة نظام مالي حديث**، الصين النظرية، العدد20، الصين، 2014.

18. محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998. ص 130.

19. محمد السيد سليم، **الصين الشعبية والقضية الفلسطينية**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، 1981.

20. محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008.

21. وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

22. وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، **الاقتصاد الصيني**، دار النشر الصينية عبر القارات، الصين، 2010.

23. ووين، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ت: عبد العزيز حمدي، ج1، منشورات عالم المعرفة، الكويت.

III. الرسائل والمذكرات

24. حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق: دراسة تحليلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2010.

25. زوزي محمد ، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

IV. المجلات والدوريات

26. بطرس بطرس غالي، أبعاد الإيديولوجية الافروآسيوية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر،1968.

27. خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين – دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

28. بوعروج ريم ، الطاقة الكهربائية في الجزائر، كهرباء العرب ، العدد 18، الاتحاد العربي للكهرباء، 2012.

29. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

30. لوه يوان جيون، الصين والجزائر نموذج للعلاقات الثنائية، مجلة الصين اليوم الطبعة العربية، أكتوبر 2011، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

V. التقارير

31. البنك الدولي، تحسّن النمو الاقتصادي الصيني متوقع هذا العام ، واشنطن، 2015.

32. صندوق النقد الدولي، الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول الى اقتصاد السوق –دراسة خاصة-، واشنطن، 1998.

33. صندوق النقد الدولي، السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة للصندوق تختتم زيارتها تختم زيارتها للجزائر، بيان رقم 72، واشنطن، 2013.

34. مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، المساعدات الخارجية للصين، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، الصين، 2014.

35. مكتب السلام والتنمية والتعاون، راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، بيكين، 2005.

36. وانغ شو، ماذا ينتظر الاقتصاد الصيني خلال عام 2015، Xinhua، بيكين، 2015.

37. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التأكيد على تشجيع الجزائر للمستثمرين الصينيين، المجلة الصحفية، الجزائر، 2015.

باللغة الفرنسية

I. القوانين

38. Décret exécutif n°08-375 du 28 Dhou El Kaada 1429 correspondant au 26 novembre 2008, **instituant et délimitant le périmètre de protection de l'aéroport international d'Alger Houari Boumediene**, RADP, 67, 30/11/2008.

II. كتب:

39. CHEVALLIER Agnès, **Les relations économiques entre l'Afrique et la Chine**, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Paris, 2012.
40. CHANG Lu et XUE Kai, **La Chine et la mondialisation**, traduction WONG Mo, 1ère édition, société chinoise du commerce international du livre, 2008, la chine.
41. HARBULOT Christian, **les compagnies pétrolières chinoises dans la stratégie de puissance de Pékin**, ESSEC,Paris, 2008.
42. TALAHITE François, **L'Algérie et la 'diplomatie pétrolière' de la Chine**, Riveneuve éditions, Paris, 2014.
43. GUITARD Odette, **Bandoeng et le réveil des peuples colonisés**, PUF (Que sais-je?), Paris, 1961.
44. JING Bei, **Algérie-Chine: signature d'un Plan de coopération stratégique global pour la période 2014-2018**, Ministère du commerce RPC, Pékin, 2014.
45. NAZIR KAMAL, **La politique d'exportation d'armes de la Chine et ses réponses aux restrictions multilatérales**, L'Harmattan, Bruxelles, 1998.
46. Les 36 stratagèmes, **Traité secret de stratégie chinoise**, traduits et commentés par KIRCHER François, Editions du Rocher, Paris, 2001.

47. POWELL Ralph, **Les doctrines militaires maoïstes**, L'Herne, Paris, 1972.
48. SCHAEFFER (D), **La pratique de l'IE Chinoise dans l'acquisition des hautes technologies**, IECI, Paris, 2006.

III. دوريات ومجلات ومقالات

49. Algérie Presse Service, **Opéra d'Alger: la Chine disposée à examiner les propositions de formation des algériens**, Algérie, 10-10-2012.
50. BARNOUIN Barbara, **Le processus de décision en politique étrangère dans la Chine de Mao Zedong,** Relations internationales edit, n°85, Paris, 1996.
51. RAVENEL Bernard, **l'Algérie s'intègre dans l'Empire**, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003.
52. CABESTAN Jean-Pierre, **Les relations Chine-Afrique**, Hérodote, Paris, N° 150, 2013.
53. Comité de rédaction, **Les chiffres de l'investissement direct chinois en Afrique**, Dounia, n°3, Algérie, 2010.
54. SOUIAH Farida, **L'Algérie made by China**, méditerannée, Paris, 2013.
55. ANGELIER Jean-Pierre, **Croissance chinoise et marchés mondiaux de matières premières**, Politique étrangère, vol. 69, n° 2, Paris, 2004.
56. LI Wei, **lutter contre le terrorisme par la législation**, CHINAFRIQUE, vol.6, BEIJING, Chine, 2014.

57. RENARD Mary Françoise, **la montée en puissance de la chine dans le commerce mondial**, revue d'économie financière, N° 77, France, 2005.
58. **Mensuelle de l'Organisation nationale de contrôle**, N°14, CTC, Algérie, 2008.
59. MILLIOT (N), **L'intelligence économique dans un pays à contexte culturel fort: Cas de la République Populaire de Chine**, Market Management, Vol 2, Paris, 2006.
60. NIQUET Valérie, **Les fondements de la stratégie chinoise**, Economica, Paris, 1997.
61. BISKRI Soulef, **Cinquantenaire de la diplomatie algérienne**, Le magazine promotionnel de l'Algérie, el Djazair, N°85, Algerie, 2015.

IV. مذكرات

62. HASSAIN Keltouma, **Accord d'association Algérie-Union Européenne**, Thèse de Magistère en sciences économiques, université d'Oran, Année Universitaire 2010/2011.

V. التقارير

63. Banque d'Algérie, **stabilité et développement du secteur bancaire en Algérie**, rapport 2008.
64. Bureau du conseiller spécial pour l'Afrique, **la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement nouveaux émergents**, Nations Unies, NewYork, 2010.
65. FANGBAI Cai, **les rêves chinois et français sont liés**, la chine au présent, Xeiut, Pekin, 2013.
66. Groupe de la banque Africaine de développement, **note de dialogue 2011-2012**,Tunis, Mai 2011.

67. BAEZA Laura, **Union Européenne – Algérie 30 ans coopération**, la délégation de l'Union Européenne, Bruxelles, 2009.
68. DEMEULENAERE Laurence, **L'environnement en chine**, vie publique, France, 2008.
69. BAL Marie &VALENTIN Laura, **la stratégie de puissance de la Chine en Afrique**, ESSEC, France, 2008.
70. Programme des nations unies pour le développement en Algérie, **Projet de réforme du marché financier en Algérie**, New York, 2011.
71. République Algérienne Démocratique et Populaire, **Plans D'action Du Gouvernement**, 2012.
72. SHIERE Richard, **La Chine et l'Afrique**, Groupe de la banque africaine de développement, Tunis, 2011.
73. Transaction d'Algérie, **Coopération algéro-chinoise : programmes et projets structurants**, Algérie, 2015.
74. SUIFUMIN Wu li, **l'économie chinoise**, China international press, la chine, 2010.

VI. ملتقيات وندوات

75. ABDENNOUR Azeddine, **Reforme administrative et gouvernance en Algérie**, Metting Naples, Italie, 17-20May2004.
76. Colloque international, **la Chine en Algérie entre économie mondialisée et développement local**, Université Constantine2, Algérie, 10-11/05/2015.
77. BELMIHOUB M.C, **La reforme administrative en Algérie**, Forum Euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005.

باللغة الإنجليزية

I. كتب

78. CLAPHAM Christopher, **Sovereignty and the Third World State**, political studies Association, vol 47, Cambridge, 1999.
79. BRAUTIGAM Deborah, **China's Investment in Special Economic Zones in Africa**, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011.
80. SHELTON Garth and PARUK Farhana, **The Forum on China–Africa Cooperation: A Strategic Opportunity**, Institute for Security Studies, South Africa, 2008.
81. MCTURNAN KAHIN George, **The Asian-African Conference Bandung Indonesia April 1955**, Ithaca Cornell UP, 1956.
82. JIAN Junbo & DONATA Frasheri, **china's economic engagement in Africa**, Fudan University, China, 2014.
83. VAN DE LOOY Judith, **Africa and China a Strategic Partnership**, African Studies Center, Netherlands, 2006.
84. BROWN Kerry & CHUN Zhang, **China in Africa – Preparing for the Next Forum for China Africa Cooperation**, Chatham House, London, 2009.
85. LALVANI Paul, **Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa**, EMPower, WHO, Boston, 2012.
86. LI HELGE Shubo, **China in Africa: Soft power, media perceptions and a pan-developing identity**, CMI, Bergen Novège,2013.
87. PAIRAULT Thierry, **China's economic presence in Algeria**, Hal, Paris, 2015.

II. المجلات والدوريات والمقالات

88. FREDERIC Alin, **Chinese direct investment in Africa: a state strategy?**, Région et développement, n° 37, Paris, 2013.
89. BOUYOUCEF Amine, **The Internationalization Of Chinese Multinationals In The Middle East And Africa**, Review of Business and Finance Studies, Vol. 6,USA , 2015.
90. ERICA Downs, **The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations**, World Institute, Vol 3, China, 2007.
91. ECONOMIC Brief, **Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**, AFDB, Abidjan, 2012.
92. GIOVANNETTI. G, **Chinese export crowd-out African goods**, econometric, vol21, N°4, UE, 2009.
93. Information Office of the Stat Council The People's Republic of China, **China's Foreing Aid**, First edition, Foreing Languages Press, China, 2014.
94. ACHY lahcen, **The price of Stability In Algeria**, CARNEGIE, Beirut, 2013.
95. MADARIAGA Nicole & PONCET Sandra, **FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth**, Wiley Blackwell, vol 35, USA, 2007.
96. CHEUNG Simpson, **China And The Middle East And North Africa,** China-MENA, Hong Kong press, china, 2012.
97. The Ministry of Foreign Affairs, Republic of Indonesia, **Asia-Africa speak from Bandung**, Djakarta, 1955.
98. SUN Yun, **The Sixth Forum On China-Africa Cooperation: New Agenda And New Approach**, foresight Africa, South Africa, 2010.

III. التقارير

99.A. Rachedi, **First Results of Multispectral Imager**, Small Satellite for Earth Observation, Centre National des Techniques Spatiales, Algeria, 2002.

100. BANK OF CHINA, **Trade an Exchange in Africa**, 2014.

101. OSEI Barfour , **Chinese Trade and Investment Activities in Africa**, Chief Economist Complex, Tunis, 2010.

102. CHRISTENSEN Carissa & PARTNER Managing, **Government Space Programs by Region**, international Space Reception, Tauri Group, NASA USA, 2013.

103. China-Africa Trade and Economic Relationship, **Annual Report**, 2010.

104. Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation, **China – Africa Trade and Economic Relationship**, Annuel Report, Pekin, 2010.

105. ENUKA Chuka, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, Institute of International Studies , China, 2010.

106. HURST Cindy, **China's Oil Rush in Africa**, energy security, Washington, 2006.

107. Information Office of the State Council China's Foreign Aid, **Global Report**, Beijing, People's Republic of China, 2011.

108. BAKER Mark and HYVONEN Markus, **The Emergence of the Chinese Automobile Sector**, China Association of Automobile Manufacturers, china, 2011.

109. JANSSON Ohanna, **The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)**, the Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, South Africa, 2009.

110. People's Republic of China, Ministry of Commerce, **Letter of Cooperation Zone Office**, No. 37, China, 2015.

111. RENARD Mary-Francoise, **China's Trade and FDI in Africa**, African Development BankGroup,N°126, Tunis, 2014.

112. Statement by HE YOUSFI Youcef, Permanent representative of Algeria to the United Nation, **On The Thematic Debate On Management Reform**, New York April 8, 2008.

113. V LAWRENCE Susan. & F. MARTIN Michael, **Understanding China's Political System**, Congressional Research Service, USA, 2013.

114. Sven Grimm, **The China-EU strategic partnership on development**, Think Think For Global Action, ESP, Finland, 2014.

115. YING Tang and XIN Wang, **Algeria- China strengthen strategic partnership**, China Daily, Chine, 2008.

116. AYODELE Thompson & SOTOLA Olusegun, **China in Africa Evaluation of Chinese Investment**, IPPA Working Paper, university of central Asia, 2014.

117. US Energy Information Administration, **Country Analysis Brief: Algeria**, eia, USA, 2014.

118. World Bank Group, **Economy profile 2015 ALGERIA**, Flagship report, 12th edition, Washington, 2015.

119. World Economic Situation and Prospects , **Developing economies by region**, Statistical annex, USA, 2012.

المواقع الإلكترونية:

120. **Agence Spatiale Algérienne, http://www.asal.dz/un-spider6.php**

121. **http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018.**

122. **http://arabic.china.com/social/news/4428/20150204/272835.html.**

123. **http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/01/18107648/algeria-macro-fiscal-context-health-financing-factsheet.**

124. **http://dz2.mofcom.gov.cn/article/ bilateralvisits/200703/20070304474066.shtml.**

125. **http://english.focacsummit.org/200609/21/content_899.htm**

126. **http://fortune.chinanews.com/gn/2014/0513/6162221.shtml.**

127. **http://fr.slideshare.net/medafco/les-march-des-tic-en-algrie**

128. **http://french.mofcom.gov.cn/article/statistique/economy/200701 /20070104217778.shtml.**

129. **http://www.algerie1.com/actualite/plus-30-000-chinois-travaillent-en-algerie/.**

130. **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique**

131. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

132. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

133. http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

134. http://www.aps.dz/ar/economie/7258- -2015-2019

135. http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/23/content_601879.htm.

136. http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201504/t20150429_4954361.html

137. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_580821.htm

138. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-05/26/content_620890.htm.

139. http://www.douane.gov.dz/

140. http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/1er%20TRIME-2015.pdf

141. http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml

142. http://www.fmprc.gov.cn/zflt/eng/wjjh/hywj/t157833.htm.

143. http://www.fmprc.gov.cn/zflt/eng/zyzl/hywj/t157834.htm

144. http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14566a.pdf

145. http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf

146. http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139

147. http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139.

148. www.aps.dz/en/algeria/tag/Air%20Algerie

149. www.bank-of-algeria.dz/pdf/.../APN_2013.pdf

150. www.ccs.org.za/.../ENGLISH-Evaluating-Chinas-FOCAC-commitments

151. www.ena.lu/final_communique_asian_african_conference _bandung _24_ april_1955-2-1192.

152. www.irinnews.org/S_report.asp?ReportID=52405&SelectRegion= Southern Africa.

فهرس الموضوعات

الشكر

الإهداء

ملخصات

خطة الدراسة

قائمة الخرائط والأشكال

مقدمة.....11

الفصل الأول: تأثير البعد السياسي على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية.....26

المبحث الأول: المرجعية التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية الصينية.....28

المطلب الأول: مؤتمر باندونغ، دعم حركات التحرر الإفريقية والدور الصيني.....28

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية.....35

المبحث الثاني: التعاون التنموي في العلاقات الجزائرية الصينية.....47

المطلب الأول: الدور الجزائري في دفع الشراكة الإستراتيجية الجديدة الصينية-الإفريقية..47

المطلب الثاني: منتدى التعاون الصيني-الإفريقي.....54

الفصل الثاني: المتغير الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية.....60

المبحث الأول: خصائص التجربة الصينية والسياسة الاقتصادية المنتهجة.....62

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السليمة الإصلاح والانفتاح.....63

المطلب الثاني: سياسة الإصلاح والانفتاح والتعامل مع المتغيرات الدولية.....70

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية.....81

المطلب الأول: الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.....82

المطلب الثاني: مسار الإصلاحات في الجزائر والتحديات الجديدة.....89

الفصل الثالث: تطور التعاون في العلاقات الجزائرية الصينية.....97

المبحث الأول: الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والصين.....99

المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني.....100
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الجزائرية الصينية.....103
المبحث الثاني: آفاق التعاون الجزائري الصيني.....109
المطلب الأول: بعض المشاريع المنجزة بالجزائر في إطار التعاون الجزائري الصيني...109
المطلب الثاني: التطلّع إلى شراكة إستراتيجية جزائرية صينية (رابح – رابح).....115
الخاتمة.....121
الملاحق.....124
قائمة المراجع.....131
فهرس الموضوعات.....147